إفقار الفلاحين والسياسات الدولية والبديل

م. حسام رضا

مقدمة

إن معركة مستقبل الفلاحين الذين يقومون بالزراعة بأنفسهم وعائلتهم بدأت منذ زمن بعيد، في محاولة لإنهاء دور البشر في العملية الإنتاجية لأقدم مهنة في التاريخ وعلى أرضها وبسببها تكونت الحضارات.

وعمليات الطرد والإفقار والتهميش والنزوح من الأراضي هي مظاهر لتلك المعركة، وذلك عبر استخدام آليات السوق والأسعار الفعلية وإلغاء الدعم والزراعة من أجل التصدير وخصخصة أدوات الإنتاج من شركات البذور واستصلاح الأراضي والمكابس والمحالج وشركات النيج، واستخدام الميكنة والمعلوماتية في إدارة المزارع عوضاً عن الفلاحين، هي معركة تشكل العالم كله وليس جزءًا من هذا العالم الذي نعيشه .

لقد أصبح الغذاء وفي عالمنا سلاحاً سياسياً يستخدم ببراعة وبلا ضمير في تذويب مقاومة الشعوب الفقيرة وإخضاعها لسياسة الدول التى تمسك بمفاتيح الغذاء في العالم.

إنها معركة يقول البعض أنها معركة الحداثة ضد التخلف... ولكنها في مصر نموذجاً تخص حياة ما يقارب ستة ملايين أسرة فلاحية مصرية لتحديد مصيرهم في معركة من أجل البقاء، وتخص المجتمع في أنهم الطبقة التى تقدم أفضل إنتاجية ونوعية للغذاء للمجتمع، ولكن للمعركة أبعاد أخرى.

وقبل اعتبار الزراعة المصرية قطاعاً اقتصادياً فهي تحوى أكثر من ٥.٥ ملايين أسرة وهم ٥٧٪ من المجتمع المصري وكذلك ٧٠٪ من فقراء مصر، في مجتمع يصل إلى ٨٤ مليون والكثير من صغار الفلاحين لا يملكون مصدرا للدخل سوى قطعة الأرض التى تملكوها اعتباراً من قانون الإصلاح الزراعي ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ وأن هؤلاء صغار الفلاحين لهم أسرة تقاسمت معهم الحياة في السراء والضراء.

إفقار صغار الفلاحين

يعيش أغلبية سكان العالم النامي على الزراعة بشكل مباشر أو غير مباشر، ويوجه ٩٠٪ من الإنتاج الزراعي في العالم للاستهلاك المحلي ولا يدخل في التجارة العالمية سوى ١٠٪ من ذلك الإنتاج ومن ثم يطالب العديد من المنظمات الفلاحية في العالم بأن تخرج الزراعة في مفاوضات منظمة التجارة العالمية، حيث أن الزراعة ليست مجرد قطاع إنتاجي بل هي نمط حياة متكامل ينبغي المحافظة عليه[١].

ومن ناحية أخرى ازداد عدد من يعانون من سوء التغذية بـ ٢٦٠ مليون نسمه فبلغوا ٨٥٠ مليونا خلال الفترة من ١٩٩٧ إلى ٢٠٠٢ يعيش ثلاثة أرباعهم في المناطق الريفية.

كان النظام الغذائي الذي ينسجم مع نظام بريتون وودز يقوم على أساس[٢] إقامة نظام غذائي في البلدان المتقدمة كثيف رأس المال وصناعي، على الرغم من أن نموذج المزرعة الأسرية كدعامة أساسية لنظام الإنتاج، فان قطاع المدخلات الصناعية مثل الآلات والأسمدة والمبيدات والصناعات الغذائية وخاصة صناعة اللحوم كان يمر بمزيد من تمركز رأس المال، ومن منظور التجارة العالمية كان نظام بريتون وودز لزراعة الغذاء يتسم بالتنافس بين المصالح الزراعية المدعومة

(١) سلمى حسين- مجلة الكتب- وجهات نظر- إبريل ٢٠٠٦.

(٢) والدن بيللو- حروب الغذاء صناعة أزمة- المركز القومى للترجمة- الطبعة الأولى ٢٠١٢.

من الدولة ومحكومة برؤية كل دولة لمصالحها، كما اتخذ دعم الدولة شكل فرض تعريفات جمركية وتقديم دعم للزراعة استفاد منه بالأساس كبار المزارعين والشركات، وقامت أوربا بعمل برامج وقوانين حمائية حولت أوروبا إلى قوة زراعية عظمى، ولذلك تم استبعاد قضايا الزراعة من قواعد الاتفاقية العامة للتعريفات الجمركية والتجارة المعروفة باسم الجات.

وقد تسبب التقاء مصالح الولايات المتحدة لاكتشاف أسواق جديدة لتصريف فوائضها من القمح مع مصالح الدول الحديثة الاستقلال التى كانت تبحث عن غذاء رخيص، وأدى ذلك إلى خفض الأسعار العالمية والتى تهيمن اقتصادي للفلاحين والتى تزيد السخط في الريف.

ونتيجة لفشل جهود الدول المدعومة بالمساعدات الخارجية في تحقيق الاستقرار وزيادة الإنتاجية في الريف، حلت محل تلك السياسات والجهود برامج التكيف الهيكلي والدفع بقوة ببرنامج اللبرلة الاقتصادية، وكان للتكيف الهيكلي عدد من الأبعاد ومشروع له دوافع إيديولوجية يستهدف تحرير قوى السوق من القيود التى تفرضها الدولة، ويقوم على تقليص حاد للإنفاق وتحرير التجارة وتمكين الدولة من جمع الثروات بالنقد الأجنبي لسداد ديونها الخارجية.

وقد أرتبط التكيف الهيكلي بمرحلة اتسمت بإخضاع الريف بشكل مكثف لعلاقات الإنتاج الرأسمالية، وبالتالي تقويض الاستقرار الفلاحي، وحظيت بحماية مبالغ بها من جانب المؤسسات المالية الدولية.

وقد تحول البنك الدولي إلى سياسة الإنتاج من اجل التصدير والتوسع في إنتاج المحاصيل الغذائية من أجل التصدير مثل إنتاج الغذاء الحيواني، وتصدير الخضر والفاكهة وزهور الزينة من أجل مراكز الاستهلاك العالمية الكبرى.

ولم يؤدي ذلك إلى مجرد تراجع[1] الاكتفاء الذاتي أو الأمن الغذائي ولكن ما

(١) والدن بيللو- حروب الغذاء صناعة أزمة- المركز القومى للترجمة- الطبعة الأولى ٢٠١٢ .

يطلق عليه تقويض الفلاحة، التخلص من أسلوب وطريقة الإنتاج لجعل الريف أكثر انسجاماً واستعدادا للتراكم الرأسمالي المكثف، أضر هذا التحول بمئات الملايين من البشر، لأن الإنتاج الفلاحي ليس مجرد نشاط اقتصادي إنه أسلوب بالغ التقدم في الحياة وثقافة عريقة، وتقول الناشطة الحقوقية فانداناسيفا « في ظل العولمة فقد الفلاحون والفلاحات هوياتهم الاجتماعية والثقافية ووضعيتهم الاقتصادية كمنتجين، وأصبح المزارع الآن مجرد مستهلك للبذور والكيماويات مرتفعة الأثمان التى تبيعها له الشركات الكبرى من خلال التجار والملاك.

وأعلن دعاة السياسة الزراعية الجديدة أن هدفهم هو فرض سياسة إنتاج المحاصيل الزراعية غير التقليدية من أجل التصدير مثل الفاكهة والخضراوات والزهور والتى هى مطلوبة في الأسواق الأوروبية والأمريكية ولكن المشكلة أن إنتاج هذه المحاصيل هي مشكلة مالية حيث أنها كثيفة رأس المال وهذه الأموال غير ميسرة للفلاحين، كما أن هذه الصادرات قليلة المرونة حيث أنها سريعة التلف، علاوة على أن هذه الصادرات تحكمها شروط ومعايير دولية تضعها الدولة المستوردة وتفرض بها قيود غير جمركية مثل ضرورة أن تمر من خلال محطات تعبئة وتغليف تمنحها شهادة جودة مما يزيد تكلفة السلعة ويضيف أعباء على المزارعين.

ولا يمكن تبرئة اتفاقات منظمة التجارة العالمية الخاصة بالزراعة والتى صاغتها مجموعات الضغط من كبار المزارعين في دول الاتحاد الأوروبي وأمريكا، واستطاعت مجموعات الضغط الزراعية في الدول الغنية أن تنتزع من حكوماتها الدعم لمنتجاتها وضغطت على تلك الحكومات لتحمي السوق الداخلية من السلع المنافسة، ونجح مفاوضو تلك الدول بتثبيت هذا الوضع في إطار اتفاقية الجات، وورثت منظمة التجارة العالمية عن الجات الاتفاقية الزراعية والتى تسمح للدول الغنية باستمرار الدعم الديناصوري للقطاع الزراعي، وينقسم هذا الدعم وفق تعريف الجات إلى الدعم الحميد ويسمى الصندوق الأخضر-

وأخر يحسن تخفيضه ويسمى بالصندوق الأزرق، وثالث خبيث وهو الصندوق الأصفر[1].

وترتب منظمة التجارة العالمية الإنفاق العام[2] (الدعم) في مجال الزراعة إلى أربعة أنواع تطلق عليها الصناديق : الأحمر والبرتقالي والأزرق والأخضر وتضع المنظمة في الصندوقين الأحمر والبرتقالي الإنفاق (الدعم) الذي تعتبر أنه يؤثر على الأسعار، وتضع في الصندوقين الأزرق والأخضر الإنفاق (الدعم) الذي تعتبره غير مؤثر على الأسعار.

ونجد الدعم

- في الصندوقين الأحمر والبرتقالي ١٢٤ مليار دولار
- في الصندوقين الأزرق والأخضر ١٦٢ مليار دولار.

وفي الواقع وكما يقول جان براتيللو (الزراعة،؟؟؟ للعولمة) فالصناديق الأربعة لا تعدو كونها صندوق واحد يمكن تسميته بالصندوق الأسود وقد انتهى مؤتمر هونج كونج بتعهدات أوروبية وأمريكية بتقليص هزيل لدعمها التصديري، وقد دفع الاتحاد الأوروبي لكبار مزارعيه فقط ٥٥ مليار دولار في عام ٢٠٠٧، ويتميز الدعم الذي يقدم في الاتحاد الأوروبي وأمريكا للقطاع الزراعي بأنه ينصب معظمة على المحاصيل الموجهة للتصدير، وهذا يضع الدول الفقيرة صاحبة الميزة النسبية في الحاصلات الزراعية في منافسة غير عادلة وغير شريفة مما يؤدي إلى أن تضطر لتقليص إنتاجها.

كما تسمح اتفاقية الزراعة بمعدلات حماية مرتفعة جداً لأسواق الدول الغنية، وذلك عن طريق فرض وتطبيق معدلات تعريفه جمركية عالية تماثل خمسة أضعاف

(١) سلمى حسين- مجلة الكتب- وجهات نظر- إبريل ٢٠٠٦.

(٢) سمير أمين- الدعم العام وحماية الزراعة- وثيقة مقدمة للتحضير لمؤتمر منظمة التجارة العالمية في كانكون، سبتمبر ٢٠٠٣.

التعريفات الجمركية التى تفرضها على السلع الصناعية، كما تخصص الدول الغنية حصصا كمية ضئيلة لدخول المنتجات الزراعية إلى أراضيها مما يحول دون الدخول الحر لسلع الدول النامية الزراعية إلى أسواق الدول الغنية، على أن ترتفع التعريفة الجمركية تلقائياً على أى كمية تتجاوز هذا الحد الأدنى بما يمنع عمليا دخول أى حصص أضافية.

ولكى تكتمل الصورة فتجدر الملاحظة أن الدول النامية دفعت (أجبرت) على تحرير القطاع الزراعي وفتح أسواقها وذلك من خلال برامج التكيف الهيكلي تحت إشراف البنك الدولي وضغوط المعونة، وهكذا استطاعت البدول الغنية اقتحام تلك الأسواق بمنتجاتها بالغة الرخص بسبب الدعم مهددة بذلك الزراعة المحلية في عقر دارها.

دور المنظمات الدولية

عامان فارقان[1] في تاريخ مصر الحديث هي ١٨٧٦ – ١٩٧٦، عام ١٨٧٦ حين اصدر الخديوي إسماعيل ديكريتو ٧ ابريل بإعلان إفلاس مصر، ثم صدر مرسوم إنشاء صندوق الدين لسداد ديون مصر للغرب الرأسمالي.

عندما ننظر إلى وضع البلاد[2] (النامية) خلال الفترة (٥٦– ١٩٦٥) .. نجد أن تلك البلدان بعد أن حققت استقلالها السياسي، تطلعت نحو برامج طموحه للتنمية والتصنيع لمجابهة مشكلات البطالة والفقر وسوء أحوال المعيشة، وخصوصاً في ضوء التزايد المتسارع الذي طرأ على معدلات نموها السكاني.

وهنا تجدر الإشارة إلى أن عددًا من قادة حركة التحرر الوطني (عبد الناصر – نهرو – نكروما – سوكارنو) في البلاد المستقلة حديثا، قد أدركوا أن الخروج من معاقل التخلف الذي فرض على البلاد إبان مرحلة النهب الاستعماري سوف

(١) رضا هلال– صناعة التبعية– دار المستقبل العربى– الطبعة الأولى– ١٩٨٧.

(٢) د.رمزى زكى– التاريخ النقدى للتخلف– عالم المعرفة– عدد ١١٨– أكتوبر ١٩٨٧.

يرتبط بتحقيق الاستقلال الاقتصادي وتعبئة الموارد المحلية لصالح بناء التنمية وكل ذلك لابد أن يصطدم مع أشكال السيطرة الاقتصادية الأجنبية ومع علاقات الهيمنة والتبادل اللامتكافئ مع السوق الرأسمالية العالمية.

كان تحقيق برامج التنمية الطموحة يحتاج إلى استثمارات ضخمة والى استيراد كثير من السلع والخدمات من الخارج، وهو الأمر الذي يتطلب توافر العملات الأجنبية، في الوقت الذي بدأت حصيلة صادراتها من المواد الخام تتعرض للتدهور وبدأ العجز في موازين مدفوعاتها.

واستغلت الرأسمالية العالمية[1] بمراكزها المتقدمة ومؤسساتها الدولية النقدية مشكلات الصرف والسيولة والمدفوعات الخارجية التى بدأت تعاني منها هذه البلدان في هذه المرحلة لكى تفرض نوع من الهيمنة الاقتصادية والقهر المالي، فالقروض الخارجية والمعونات والهبات لا تعطي إلا لتلك البلدان التى يدل سلوك أنظمتها على نيات طيبة تجاه مستعمريها القدامى وتجاه النظام الرأسمالي العالمي، وبشرط أن تكون توجهات تنميتها من النوع الذي يعتمد على المشروع الفردي وآليات السوق كما أن صندوق النقد الدولي سرعان ما استغل طلب هذه البلدان للموارد الأجنبية، حيث لوحظ أن هذه البلدان تسعى لتنمية نفسها بالاستناد إلى قيود النقد وأسعار التبادل المتعددة، ومن هنا استفاد من هذه الطلبات كمدخل للضغط على تلك البلدان باتجاه تحرير تجاراتها ومدفوعاتها.

ونتيجة لذلك فان الدول تطلب عملية إعادة جدولة ديونها الخارجية وعادة ما تكون في وضع اقتصادي طاحن، وأهم سمات هذه الأزمة، هو أن البلد المدينة إذا استمر في الوفاء بدفع أعباء ديونه المستحقة في مواعيدها فإنه لن يستطيع أن يمول وارداته الضرورية الاستهلاكية والوسيطة والاستثمارية، وفي الوقت نفسه يجد صعوبة شديدة في الحصول على قروض جديدة بسبب اهتزاز الثقة في قدرته على

(١) د.رمزى زكى- التاريخ النقدى للتخلف- عالم المعرفة- عدد ١١٨- أكتوبر ١٩٨٧.

الدفع وحينما تستمر الأزمة يتراجع النمو الاقتصادي، ويتعرض سعر الصرف للعملة الوطنية لتدهور مستمر مما يؤدي إلى أن يتعرض النظام الاجتماعي السائد لاضطرابات وضغوط داخلية مختلفة. أن عملية إعادة الجدولة تبدأ بطلب[1] أو بإعلان تتقدم به الدولة المدينة إلى الجهات الدائنة تطلب فيه وقف مدفوعات خدمة الدين والدخول في مفاوضات إعادة الجدولة وتتم عادة المفاوضات طبقا لقواعد نادي باريس ويتمخض عن اجتماعاته تكوين هيئة استشارية تضم الدائنين ومراقبين من صندوق النقد الدولي والبنك الدولي ومراقبين من منظمة التجارة والتنمية للأمم المتحدة(الأونكتاد)، ويتعين على البلد الذي يطلب إعادة الجدولة أن يقدم تقريراً مفصلا عن أوضاعه الاقتصادية والمشكلات المختلفة إلى يواجهها وأن يضع كافة المعلومات المتعلقة باقتصاده أمام المجتمعين.

وقبل أن يوافق الدائنون على إعادة الجدولة يتعين على البلد المدين أن يذعن لشرطين أساسيين:

- **الأول:** أن يتحمل البلد المدين دفع فوائد التأخير على الأقساط المؤجلة، وأن يدفعها كإجراء عقابي له، وعادة ما يكون سعر فائدة التأخير أكبر من سعر الفائدة الأسمى على القروض المعاد جدولتها.

- **الثاني:** أن البلد المدين يتعين عليه أن يقوم بعمل اتفاق يتعهد فيه بتنفيذ جملة من السياسات والتوجهات الاقتصادية والاجتماعية.

وفيما يتعلق بالتجارة الخارجية[2] فان المطالب تكون:

١. تخفيض القيمة الخارجية للعملة الوطنية، أى الهبوط بالسعر الرسمي إلى مستوى يقترب من سعر السوق السوداء.

٢. إلغاء الرقابة على الصرف وتحرير التعامل في النقد الأجنبي وإباحة حرية

(١) المصدر السابق.

(٢) د.رمزى زكى- التاريخ النقدى للتخلف- عالم المعرفة- عدد ١١٨- أكتوبر ١٩٨٧.

دخول وخروج العملات الأجنبية.

٣. إلغاء اتفاقيات التجارة والدفع الثنائية والاتجاه نحو نظام متعدد الاطراف (إلغاء الصفقات المتكافئة).

٤. إلغاء القيود المفروضة على الواردات والسماح للقطاع الخاص بالاستيراد وإلغاء الإجراءات التى تطبق لتشجيع الصادرات ومحصلة ذلك كله فرض نمط التجارة الحرة على البلد تحت دعوى ضرورة الانفتاح والمنافسة الأجنبية ومحاربة الاحتكار في الداخل.

وفيما يتعلق بسياسة الإنفاق العام يطالب الصندوق بضرورة إلغاء أو التقليل تدريجيا من عجز الموازنة العامة، وذلك بحزمة من السياسات أهمها:-

١. تقليل نمو الإنفاق العام بشقيه الجاري والاستثماري.

٢. إلغاء الدعم السلعي الموجه للمواد التموينية والتى يستهلكها الفقراء ومحدودى الدخل وإطلاق تحديد سعرها طبقا لكلفتها الاقتصادية

٣. تخفيض حجم التوظف الحكومى وتجميد الأجور

٤. زيادة أسعار بيع منتجات القطاع العام وزيادة أسعار الخدمات والطاقة.

٥. وضع حد أقصى للائتمان المصرفي المسموح به للحكومة والقطاع العام ولا يطالب بذلك للقطاع الخاص (أى إملاء سياسة مصرفيه لسيادة القطاع الخاص وتعجيز القطاع العام).

٦. زيادة الضرائب على السلع والخدمات.

٧. زيادة الفائدة المدينة والدائنة.

ويقول عادل حسين «وصل الأمر إلى أن إغراق مصر في الديون كان أداة اقتصادية أساسية استخدمت في تقويض توجهنا إلى الاستقلال الاقتصادي وفي إعادة تشكيل البنية الاجتماعية على نحو يرسخ التبعية».

وبذلك يمثل البرنامج وصفة إيديولوجية رأسمالية، وهدفها تبعية البلدان النامية للرأسمالية العالمية بفتحها أمام صادرات ورؤوس أموال المركز الرأسمالي، وإعادة تخصيص الموارد في البلدان النامية بما يحقق اندماجها في السوق الرأسمالية العالمية.

وقد تحول البنك الدولي إلى أداة سياسية[1] في يد أمريكا، ففي عام ١٩٥٦ تراجع البنك عن إقراض مصر لتمويل مشروع السد العالي لرفضها سياسة الاحتلال والتكتلات العسكرية الأمريكية وفي عام ١٩٧٨ تدخل لرئيس الأمريكي لمنع قروض البنك المقدمة إلى كوبا وأنجولا وموزمبيق وفيتنام وكبوديا ولاوس وأوغندا، وفي عام ١٩٧٧ سهلت أمريكا حصول الحكومة اليمينية في الأرجنتين على قرض بقيمة ١٩٤ مليون، دون الحاجة لاشتراط خفض الإنفاق الحكومي. يتبين لنا أن برامج تكييف صندوق النقد تركز على أربعة أهداف هي : تحرير سعر الصرف – تحرير التجارة الخارجية – تغيير سياسات التسعير ونظم الأسعار – تشجيع الصادرات – الحد من القطاع الاقتصادي للدولة وتخطيط السياسة الاقتصادية.

مصر وصندوق النقد الدولي[2]

في مايو ١٩٧٤ بدأ صندوق النقد الدولي دوره في تكييف الاقتصاد المصري في حقبة الانفتاح، وتزامن ذلك مع صدور قانون ٤٣ لسنة ١٩٧٤ الذي فتح أبواب الاقتصاد المصري للاستثمار الأجنبي منفرداً وبالشراكة مع رأس المال المحلي الخاص أو العام مزودا بالضمانات والإعفاءات والامتيازات، بما يفيد بدء تنازل الدول المصرية عن سيادتها على الاقتصاد الوطني.

وفي بدء تدخل صندوق النقد الدولي في الاقتصاد المصري عام ١٩٧٤ من

(١) المصدر السابق- د. رمزى زكى.

(٢) رضا هلال- صناعة التبعية- مصدر سابق.

خلال الإقراض لعلاج عجز ميزان المدفوعات وسداد متأخرات القروض أفصح بأن الأمر يتطلب إصلاحاً جذرياً بالقطاع العام ليكون مدخلا للإصلاح الاقتصادي، وقد ضغط صندوق النقد والمجموعات الانفتاحية في الداخل فقامت الدولة بإصدار عدد من التشريعات والقرارات لتغيير بنيان الاقتصاد المصري، فصدر القانون ١١١ لسنة ١٩٧٥ الذي صفى المؤسسات العامة للقطاع العام، ثم صدر القانون ١١٨ لسنة ١٩٧٥ لإلغاء احتكار الدولة التجارة الخارجية، ثم صدر القانون رقم ١٢٠ لسنة ١٩٧٥ الذي صفى عملياً دور البنك المركزي في الرقابة على البنوك والائتمان.

ودخلت مصر في مباحثات[١] مع بعثة الصندوق في مايو ١٩٧٨ استمرت ١٥ يوماً، وترأس بعثة الصندوق الدكتور عبد الشكور شعلان مدير عمليات الصندوق في الشرق الأوسط (مصري) واتفق الجانبان على برنامج اقتصادي تطبقه مصر في ثلاثة أعوام مقابل الحصول على قرض بقيمة ٧٢٠ مليون دولار لتمويل العجز في ميزان المدفوعات، ومن جانبها التزمت الحكومة في البرنامج بمراجعة سياسات تسعير الحاصلات الزراعية وأسعار الخدمات الحكومية ومنتجات القطاع العام وسعر صرف الجنيه، وأسعار الفائدة على الودائع وسقف السلف الممنوحة من البنوك، وسياسة التوظيف في القطاع العام والحكومة.. وحدد الصندوق ما يجب أن تنفذه مصر في السنة الأولى من البرنامج مثل تحرير ٣٠ مجموعة سلعية ينتجها القطاع العام، زيادة سعر الفائدة مرتين، توحيد سعر صرف الجنيه المصري (تعويمه) والمراجعة الكاملة لسياسات التسعير الزراعي.

ووقع رئيس الوزراء الاتفاق مع الصندوق، وضم الوفد المصري بعثة من مؤسسة ستانلي مرجان الأمريكية، وفي كلمته قال رئيس الوفد المصري« ليس هناك من يدرك قيمة التلازم الايجابي بين السلام والتنمية الاقتصادية والاستقرار أكثر من الرئيس السادات، وتعاوننا يمكن أن يكون أداة فعالة في تحقيق الأهداف

(١) رضا هلال- صناعة التبعية- مصدر سابق.

الثلاثة الهامة»

وفي عام ١٩٨٠ حذر البنك الدولي من سياساته التى أدت إلى سوء توزيع الدخول، فحوالي ٢١.٥٪ من الدخل المحلي يدخل جيوب ٥٪ من السكان وحوالي ٥٪ من الدخل يوزع على ٢٠٪ من السكان أسفل السلم الاجتماعي (الأشد فقرا) و أصبح ٤٤٪ من سكان الريف تحت خط الفقر إلى جانبهم ٣٣٪ من سكان المدن، وتجاوز معدل ارتفاع الأسعار ٣٠٪.

دور المعونات الأمريكية والأوربية

استخلص الاقتصادي الأمريكي هاري ماجدوف[١] أهداف المساعدات الخارجية الأمريكية التى تألفت من القروض والهبات في أمور أساسية:

١. تنفيذ السياسات العسكرية والسياسية للولايات المتحدة على الصعيد العالمي

٢. إملاء سياسة الباب المفتوح من أجل الوصول إلى المواد الأولية والتجارة وزيادة فرص الاستثمار أمام الشركات الأجنبية

٣. ضمان أن يتم النمو الاقتصادي في البلاد المتلقية لهذه المعونة بشكل متأصل الجذور في الأساليب والطرق الرأسمالية (نظام المشروعات الفردية)

٤. تحقيق مكاسب اقتصادية ومباشرة للشركات الأمريكية التى تسعى وراء أهداف التجارة والاستثمار في البلاد

٥. جعل البلاد النامية المتلقية للمعونة معتمدة بصورة متزايدة على أسواق الولايات المتحدة وأسواق الدول الرأسمالية الأخرى.

وقد تلقت الزراعة ٤٢ منحة[٢] بمبلغ ٨٥٠.٦٤٣ مليون دولار بالإضافة إلى

(١) د.رمزى زكى- التاريخ النقدى للتخلف- مصدر سابق.

(٢) الوطن ٢٩/ ١٢/ ٢٠١٢.

٢٠٠٦ مليار جنيه مصري، والري ٩ منح بمبلغ ٢٩٨.٠٠ مليون دولار وذلك في عهد مبارك

ولقد استغلت هذه المعونة[١] لتحويل مصر إلى سوق استهلاكية كبرى والى نموذج من الاقتصاد الذي يستطيع أن يندمج في النظام الرأسمالي الذي تقوده أمريكا ويدور في تبعيتها، ولذلك استخدمت أمريكا هذه المعونة لمساعدة فئات رأسمالية صاعدة في المجتمع المصري لتشجيع الدولة على سياسة الخصخصة وبيع القطاع العام وممتلكات الدولة وأصولها باسم إعادة الهيكلة، الأمر الذي نشهد نتائجه ممثلاً في الأزمة الاقتصادية والاجتماعية التى تخنق المجتمع المصري وتزيد من مساحات الفقر لحساب تركز الثروة والسلطة في أيدي قلة قليلة من الأفراد والشرائح وجماعات المصالح المرتبطة فكريا وأيديولوجيا وماليا بأمريكا، ورغم أن دراسات موثقة تشير إلى أن ٨٠٪ من القيمة المالية للمعونات يعود سريعا إلى الاقتصاد الأمريكي عبر شراء سلع محدودة ونقلها بوسائل أمريكية ثم عبر الرواتب الباهظة للخبراء الأمريكيين فان ما يتبقى أصبح يصرف على مشروعات محددة تختارها واشنطون وتشرف عليها هيئة المعونة الأمريكية بخبرائها كما قال سفير الاتحاد الأوروبي في مصر[٢] أن المساعدات الأوروبية لمصر لم يطرأ عليها أى تغيير، مشيرا إلى أن سياسة صرف المساعدات تخضع لإجراءات وشروط واتفاقات فنية محددة، وأضاف أن جزء آخر من هذه المساعدات الأوروبية بقيمة ٥٠٠ خمسمائة مليون يورو مرتبط بتوقيع مصر اتفاق مع صندوق النقد الدولي (الخضوع لشروطه).

المعونة الأمريكية والأوروبية

بعد توقيع اتفاقية كامب ديفيد في عام ١٩٧٩ اقر الكونجرس الأمريكي برنامجاً للتعاون الإقليمي في الشرق الأوسط تموله الوكالة الأمريكية للتنمية والتى

(١) الأهرام- صلاح الدين حافظ- عدم المعونة والمتعاونين ١/ ٨/ ٢٠٠٧.
(٢) الأهرام ٥/ ٣/ ٢٠١٤.

خصصت له ٥.٨ مليون دولار سنوياً للإسراع بعملية التطبيع بين مصر وإسرائيل.

وأشار يوسف والي في طلبات الزراعة المصرية في مؤتمر بشرم الشيخ للدول المانحة، إلى أن قطاع الزراعة في مصر قد حصل على دعم من الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية خلال عشرين سنة يقدر بحوالي مليار دولار، وقد ساهم بفاعلية في برنامج تحرر وتحديث القطاع الزراعي بنجاح، وفي لقاء بينه والسيدة لوري فرومان نائب رئيس الهيئة الدولية للتنمية (الأهرام ١٥/ ٢/ ٢٠٠٢) أشار إلى أن طلبات الدول المانحة والولايات المتحدة، قد تركزت في إطار إصلاحات السياسة الاقتصادية العامة وإصلاح قوانين العمل وحقوق الملكية.

برنامج إصلاح السياسات الزراعية

وكان برنامج إصلاح السياسات الزراعية : وهو عبارة عن منحة أمريكية لا ترد قيمتها ٢٤٥ مليون دولار قدمت لقطاع الزراعة كما تضمن البرنامج منحة إضافية لتقديم المساعدة الفنية تبلغ قيمتها ٤٥ مليون دولار، أى أن هذا البرنامج حصل على ما يصل إلى ٢٩٪ من المنح والمساعدات لمصر .

وقد استهدف برنامج إصلاح السياسات خصخصة أنشطة القطاع الزراعي في إطار:-

- إعادة صياغة سياسات الأسعار التسويقية للقطن والأرز وقصب السكر والإنتاج الحيواني والأسمدة الكيماوية
- خصخصة العمليات التصنيعية والتسويقية الخاصة بالقطن والأرز والقمح والأعلاف والأسمدة الكيماوية ومدخلات الإنتاج الزراعي.
- تنفيذ مبدأ استرجاع التكاليف (خصخصة) في مجالات البحوث الزراعية وتسعير المياه.
- إلغاء الدعم للمستهلك الخاص بالسلع الغذائية والقطن.

كما صرح د. ابريل خبير المعونة الأمريكية فانه تم تكليف وكالة المعونة الأمريكية بإعداد دراسة حول تعديل قانون التعاون الزراعي من خلال بروتوكول التعاون بينها وبين وزارة الزراعة.

كما رصدت المعونة الأمريكية مبلغ ١٣٠ مليون دولار من أجل تعديل سياسات بنك التنمية والائتمان الزراعي وتحويله من بنك خاص بالتسليف الزراعي يشارك فى توفير مستلزمات الإنتاج وعمليات التسويق الإداري ويقدم دعم الحكومة لصغار الفلاحين من خلال قروض ميسرة قصيرة الأجل بدون فوائد إلى بنك تجاري لا يستهدف سوى الربح.

وفي هذا الإطار والالتزام بتنفيذ مخططات البنك الدولي عقد وزير التجارة والصناعة جلسة مباحثات ثنائية[١] مع المدير الإقليمي للبنك الدولي بمنطقة الشرق الأوسط تناولت أهم البرامج والمشروعات التى ينفذها البنك لدعم منظمة التنمية المستدامة في دول المنطقة، وقال الوزير أن الحكومة تقوم بالدراسة والتخطيط لمشروعين كبيرين سيدعمان الاقتصاد المصري، هما مشروع محور قناة السويس وهو مشروع تجاري لوجيستي يربط الشرق بالغرب ويخدم حركة التجارة العالمية، ومشروع المثلث الذهبي بصعيد مصر وهو قائم على استغلال الموارد الطبيعية المعدنية، وأشار المدير الإقليمي للبنك إلى أن البنك لديه العديد من البرامج والمشروعات التى يتم تنفيذها في العديد من المجالات التى تستهدف زيادة تنافسية الصناعة المصرية وإيجاد مزيد من فرص العمل أمام الشباب، وقال أن البنك مستعد لتنفيذ مشروعات جديدة في مجالات النقل اللوجيستي وتطوير وسائل النقل والزراعة والصناعات الزراعية والري واستصلاح الأراضي فضلاً عن مشروعات الخدمات والصرف الصحي.

وفي تقرير للبنك الدولي[٢] أوضح أن معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي لمصر

(١) الأهرام ٣٠/ ١/ ٢٠١٤.

(٢) الشروق ١٣/ ٢/ ٢٠١٤.

بلغ ٢.١٪ في نهاية عام ٢٠١٣ وتوقع البنك أن يظل ضعيفاً في عام ٢٠١٤ وذكر التقرير أن البطالة وصل معدلها إلى ١٣.٤ ووصل عدد العاطلين إلى ٣.٦ مليون فرد ومعدل التضخم ١٠.٢٪ نتيجة لارتفاع أسعار الغذاء وانخفاض الإنتاج.

وكان معدل التضخم[١] عام ٢٠١١ بلغ ١٠.٥ و ٢٠١٢ بلغ ٧.٣ ومعدل البطالة بلغ ١٢٪ عام ٢٠١١، وعام ٢٠١٢ بلغ ١٢.٧٪ والناتج الإجمالي المحلي عام ٢٠١١ بلغ ١٣٧١ مليار جنيه بمعدل نمو ١٪، وعام ٢٠١٢ بلغ ١٥٤٢.٣٪ مليار جنيه بمعدل نحو ٢.٢٪ عام ٢٠١٣ بلغ ١٧٥٣.٣٪ مليار جنيه بمعدل نمو بلغ ٢.١٪ ونسبة الفقر عام ٢٠١١ ووصلت إلى ٢٥.٢٪ وفي عام ٢٠١٢ بلغت ٢٦.٣

آثار التحولات الاقتصادية في الريف المصري

كان من أهم أسباب المعونة الأمريكية والغربية لمصر هو تحويل اقتصاد مصر إلى الليبرالية واقتصاد السوق، وذلك عبر الخصخصة وتقليص دور الدولة في الاقتصاد مما حدا بالدكتور يوسف على تأكيد ذلك في لقاء مع رئيس الوكالة الأمريكية حيث عبر عن التزام مصر بتعديل قانون العلاقة بين المالك والمستأجر، وهو القانون الذي صدر رقم ٩٦ لسنة ١٩٩٢ وهو القانون الذي ترك تحديد العلاقة بين المالك والمستأجر لقوى السوق في العرض والطلب.

وكان تقرير لجنة الشئون الاجتماعية[٢] والعمل بمجلس الشيوخ بحث الاقتراح المقدم من محمد خطاب في عام ١٩٤٥ بوضع حد للملكيات الزراعية الكبيرة إلى أن «المالك الكبير يرفع قيمة إيجار أرضه حاسبا حساب الضريبة التصاعدية وصغار الزراع مضطرون إلى قبول التأجير بالقيمة المرتفعة لأنهم أما أن يستأجروا الأرض بأى إيجار أو يتعرضوا للموت جوعاً»

ما دعا المفكرون والكتاب فيما صاغه[٣] مريت غالي، بتكليف من جماعة

(١) الأهرام ٢٤/ ١/ ٢٠١٤.

(٢) مجدى حسين- الصحراء المنورة والثروة.

(٣) المصدر السابق.

النهضة القومية «الاقتراح بتنظيم الملكية والإيجار والعمل في الزراعية» الذي تقدم به إلى مجلس النواب في عام ١٩٥٠ ومن بين هذه الأفكار:-

١. تحديد القيمة الإيجارية عند مستوى يتيح للمستأجر الحصول على قدر معقول من الربح ألغى الاقتراح بقانون نص على إلا يزيد إيجار الفدان عن اثنى عشر مثلا للضريبة المربوطة عليه« وإذا كان الإيجار بمقابل نقدي أو بالزراعة وجب ألا يزيد نصيب المؤجر عن نصف ثمن الأرض.

٢. منع الوساطة في تأجير الأراضي الزراعية (التأجير من الباطن).

٣. تحقيق الاستقرار لصغار المستأجرين وتقوية صلتهم وارتباطهم بالأرض التى يزرعونها.

ولم يختلف المرسوم بقانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ المعروف بالإصلاح الزراعي فيما تضمنه من نصوص عما طالب به مريت غالي، إلا في تحديده للقيمة الإيجارية للأرض بسبعة أمثال الضريبة الأصلية المربوطة عليها في حالة الإيجار، وهذه الضريبة تراجع كل عشرة سنوات وأجريت أخر مرة قبل صدور القانون ٩٦ لسنة ١٩٩٢ عام ١٩٨٦ وقد أعاد القانون ٩٦ لسنة ١٩٩٢ أوضاع العلاقة الإيجارية في الأرض إلى ما كانت عليه قبل سبتمبر ١٩٥٢ إذ ينص على سريان أحكام القانون المدني على عقود الإيجار بين ملاك الأرض ومستأجريها، وفي ظل ذلك شاعت ازدواجية القيمة الإيجارية بما تنطوى عليه من استغلال للمستأجرين وتهرب ضريبي يضر مصالح المجتمع.

عقب ثورة يوليو ١٩٥٢ كانت ملكية الأراضي الزراعية مركزة في أيدى قلة قليلة من الملاك[1] نحو ١.٠٪ من الملاك يملكون خمس الأرض، و ٤٪ يكون الثلث، وفي المقابل ٩٥٪ من صغار الملاك لم يملكوا سوى ٣٥٪ من الأراضي، وكان ٤٤٪ من ساكني الريف فلاحين بدون أرض، واتخذ قانون الإصلاح

(١) حبيب عايب- أزمة المجتمع الريفى فى مصر: نهاية الفلاح- المركز القومى للترجمة ٢٠١٣.

الزراعي قرارين أساسيين تحويل الإيجارات الزراعية إلى عقود غير محددة المدة، وتثبيت الإيجارات وفقا لسبعة أمثال الضريبة وتحديد حد أدنى لأجور العمالة الزراعية.

في عام ١٩٦١ صدر قانون المرحلة الثانية لقانون الإصلاح الزراعي (قانون ٢٧ لسنة ١٩٦١) الذي جعل سقف الملكية الزراعية ينخفض من ٣٠٠ فدان للأسرة فى إطار قوانين الإصلاح الزراعي المختلفة[١] التى تم اتخاذها وتنفيذها ما بين ١٩٥٢ وعام ١٩٧٠ أعيد توزيع مساحة إجمالية وصلت إلى ٨١٧٥٣٨ فدان أى ١٣.٥٪ من الأراضي الزراعية لصالح ٣٤١٩٨٢ أسرة تضم ١.٧ مليون فرد لأى ٩٪ من سكان الريف المصري عام ١٩٧٠ يضاف إلى ذلك المساحات الخاصة بالعائلة الملكية ومساحتها ١٧٨٠٠٠ فدان والتى تم الاستيلاء عليها لصالح الشعب، وبذلك يصل المجموع إلى ٩٥٠ ألف فدان أى نحو ١٥٪ من الأراضي المنزرعة.

ونتيجة لتلك السياسات ارتفع عدد صغار الفلاحين الذين يملكون أو يزرعون اقل من ٥ أفدنه من ٧٥٪ عام ١٩٥٠ إلى ٨٤٪ عام ١٩٦١، إلى ٩٠٪ عام[٢] ١٩٨١.

وبدأت عملية الانقلاب على سياسة الإصلاح الزراعي في عهد السادات حيث أصدر عامي ١٩٧٤، ١٩٨١ قانونيين قضى بمقتضاهما إعادة ١٤٧ ألف فدان من صغار الفلاحين يستأجرونها من الإصلاح الزراعي إلى ملاكها الأصليين، كما تم تغيير قواعد فسخ عقود الإيجار، وكذلك تحديد نظام المزارعة لصالح الملاك[٣].

وفي عام ١٩٨١ صدر قانون يسمح للأفراد بتملك ٣٠٠ فدان من الأرض الصحراوية، و١٠ ألف فدان للشركات تمهيداً لعودة القطاع العائلي من جديد.

(١) حبيب عايب- المصدر السابق.

(٢) حبيب عايب- المصدر السابق.

(٣) حبيب عايب- المصدر السابق.

كما أنه أعقب ذلك محوران آخران جاء لتدعيم الإصلاح الليبرالي للقطاع الزراعي بالتحرير الكامل لأسعار المدخلات والمنتجات الزراعية وإخضاعها لقواعد السوق الحرة، والترويج لزراعات التصدير مثل الزهور والخضر على حساب المحاصيل الرئيسية مما أدى إلى تراجع الاكتفاء الذاتي، ونتيجة لذلك أيضاً في إطار الخصخصة فقدت الدولة السيطرة على مجال إنتاج التقاوي لصالح الشركات الكبرى ومما هدد الأصناف المحلية أيضا وتدهور التمويل لمراكز البحوث أفقدها دورها وتم تهميشه، وهبط مستوى الدخل القومي ١٠٪ فيما بين عامي ١٩٨٦، ١٩٩١ من ٦٧٠ دولار إلى ٦١٠ دولار واستمرت نسبة البطالة في الارتفاع لتصل إلى ١٥٪ و ٢٠٪ أى ضعف ما كانت عليه في السبعينيات، ووفق أحد التقديرات فقد أدت زيادة الفقر في الريف إلى فقدان ٧٠٠ ألف وظيفة في القطاع الزراعي خلال السنوات ١٩٩٠-١٩٩٥ طبقاً لتقرير مجلس الشورى المنشور في الأهرام ويكلي عدد ١٩ – ٢٥ ديسمبر ١٩٩٦ [١].

وتبرز مصر ضمن ابرز دول المنطقة التى تواجه[٢] تحديات الغذاء مع ارتفاع نسبة من يعانون نقص الأمن الغذائي من ١٤٪ من السكان عام ٢٠٠٩ إلى ١٧٪ عام ٢٠١١ وتستعرض بيانات الفاو الأرقام الضخمة لواردات الغذاء في محاولة للتحذير من حجم الاعتماد القوي على السوق العالمية في إتاحة السلع الإستراتيجية، فالإقليم يعتمد على العالم ليفى بأكثر من ٥٠٪ من احتياجاته الغذائية، مما يجعل من هذا الوضع خطير على الأمن الغذائي هو أنه منذ عام ٢٠٠٧ دخلت الأسعار العالمية مرحلة من التذبذبات القوية ولن تعود مرحلة الاستقرار الطويلة التى عرفها من قبل، ويذكر التقرير أن مصر أكبر مستورد للقمح في العالم، ولكنها تهدر ما بين١.٥ – ٢.٥ مليون طن سنوياً وتتراوح نسبة هدر الحبوب ما بين ١٤-١٩٪، بينما تهدر المنطقة ٤٥٪ من الفواكه والخضروات،

(١) حبيب عايب- المصدر السابق.

(٢) حبيب عايب- المصدر السابق.

و٢٦٪ من المأكولات البحرية.

ونتيجة لكل تلك السياسات فإنه وفقاً لبيانات التعداد الزراعي لسنة ٨١/ ١٩٨٢ [١] بلغ عدد المستأجرين بالنقد لكل مساحة الأرض التى يحوزونها ٤٤٣٥٠٣ مستأجراً ـ يستأجرون ٧٨٨٦٢٩ فداناً، ووفقا لبيانات التعداد الزراعي للسنة الزراعية ٨٩/ ١٩٩٠ انخفض عدد المستأجرين نقداً لمساحة حيازاتهم إلى ٣٨٧١٦٠ حائزا بنقص مقداره نحو١٢.٧٪ وانخفضت مساحة الأرض التى يستأجرونها الى٦٧٧٠٦٩ فداناً بنقص مقداره نحو ١٤.٢٪.

ولكن بعد صدور القانون ٩٦ لسنة ١٩٩٢ فلقد تلاحظ أن هناك إيجارات موسمية أو سنوية ولكن بدون عقود موقعة، وارتفاع الإيجارات بشكل مفاجئ وكبير، وتشير بيانات وزارة الزراعة[٢] إلى أن عدد المستأجرين الذين طبق عليهم القانون ٩٦ لسنة ١٩٩٢ هو نحو ٩٠٤ ألف (نحو ٢٥٪ من عدد المزارعين) كانوا يزرعون نحو ١.٤٨٨ مليون فدان، ونتيجة لذلك القانون فقد منذ عام ١٩٩٧ أكثر من ٨٠٠ ألف فلاح صفتهم كشاغلين للأرض، تلك الصفة التى اكتسبوها بفضل عقود الإيجار الدائم، وهذه الفئة بالتحديد قد أصيبت بالإفقار المباغت والعنيف نتيجة لفقدنهم رأسمالهم الأساسي الذى كانت تعتمد عليه أسرهم من أجل البقاء، كما أنه قد صدر القانون ارتفع الإيجار من سبعة أمثال الضريبة إلى ٢٢ مثل الضريبة.

كما أنه من توابع القانون ٩٦ لسنة ١٩٩٢ أن شهدت أروقة المحاكم[٣] من دعاوي طرد جماعية بين سكان العزب والنجوع، ومن أبرزها الدعوى رقم ٣٠٢ لسنة ١٩٩٦ والتى رفعها أحد المواطنين أمام محكمة منية النصر – دقهلية لإجلاء ٢٦ أسرة من المنازل الملحة بالأراضي الزراعية، ونفس الوضع تستهدف عزبة

(١) حبيب عايب– المصدر السابق.

(٢) حبيب عايب– المصدر السابق.

(٣) حبيب عايب– المصدر السابق.

عزت بقرية الضبعة بالإسماعيلية حيث رفعت إحدى المالكات دعوى رقم ٤٥٣ لسنة ١٩٩٨ لإخلاء السكن الملحق بالأرض الزراعية لعدد من أهالي العزب، وبالتالي فإن أكثر من ٢٦٠ فلاحاً يسكنون بالعزبة مهددون بالطرد في أى لحظة.

ووفقا لبيانات التعداد الزراعي لعام ٢٠١٠ يتبين أن جملة عدد الحيازات بدون ارض بلغ ٩٦٤٨٦٣ حيازة وجملة عدد الأفراد والأسر المعيشة عليها ٤.٦٧١.١٣٣ مليون فرد[1]، وأن الحيازات أقل من فدان ٢.١٤٣.٧١٦ مليون حيازة وجملة عدد أفراد الأسر المعيشية ١٠.٦٨٧.٤٠٥ مليون فرد بمساحة مقدارها ٩٢٣.٦٣٨ ألف فدان، وأن جملة الحيازات لأكثر من فدانيين وحتى فدانيين ١.٠٦٨.٥٥٧ مليون حيازة، وجملة عدد أفراد الأسر المعيشية ٥.٨١٥.٥٢٣ مليون فرد، ومساحة ١.٣٢٢.١٠٣ مليون فدان، وان جملة الحيازات لأكثر من فدانيين وحتى ثلاثة أفدنة بلغ ٥٣١.٤٠٨ ألف حيازة، وعدد أفراد الأسر المعيشية ٣.٠٥٨.٠١٥ مليون فرد، ومساحة تبلغ ١.١٧٧.٨٩٩ مليون فدان، وجملة الحيازات لكثر من ثلاثة أفدنة وحتى أربعة أفدنه وحتى خمسة أفدنة بلغ ٩٩.٢٧٨ ألف حيازة وعدد أفراد الأسر المعيشية ٦٠٤.٠٨٠ ألف فرد، وجملة المساحة ٤١٦.٩٧٢ ألف فدان ويتضح من البيان الإحصائي للتعداد الزراعي لعام ٢٠١٠ إلى ٩٣٪ من الحيازات وحتى خمسة أفدنة وعدد أفراد أسر المعيشية تبلغ ٩٢٪ من عدد الأسر يجوز ٤٧٪ من المساحة المنزرعة البالغة ٩.٧٣٠ مليون فدان، وان الذين يحوزون ٥٠ فدان فأكثر وهم ٤٦.٥٤٧ ألف فرد ونسبتهم ٠٠١٦.٪ من الأسر المعيشية، يحوزون ١.٦٢٧.٤٠٥ مليون فدان بنسبة تبلغ ١٧٪ مما يوضح شده تمركز الثروة الزراعية وخصوصاً بعد ظهور القطاع العائلي والتمثيل في الشركات في الأراضي الجديدة والتى تمتلك حتى عشرة آلاف فدان ومعظمها لم يلتزم بالزراعة وحولها إلى منتجعات تباع بالمتر وتستهلك المياه وخصوصاً في ملاعب الجولف.

(١) حبيب عايب- المصدر السابق.

وقد ظهرت في التعداد فئتان لم تكن موجودتين وهما ٥٠٠ فدان فأكثر وعدد الحيازات ١٣٣ وجملة عد أفراد الأسر ٧٣٧ والمساحة تبلغ ١٣٨.٢٢٤ ألف فدان،وفئة ألف فدان فأكثر وعدد الحيازات ٥٧ حيازة وعدد الأفراد ٢٧٣ فرداً وبمساحة ٧٥٣.٥٥٧ ألف فدان.

استصلاح الأراضي بعد ثورة يوليو ١٩٥٢

شكلت لجنة تأسيسية لمديرية التحرير، وقامت اللجنة بدراسة فكرة المشروع (مجدى حسنين) وأقرت بإمكان تنفيذه وأوصت الجنة بتشكيل مجلس إدارة وكتبت هذه اللجنة إلى رئاسة الوزراء في ٢١ ماس ١٩٥٣ مذكرة عن التوسع الزراعي بإنشاء مديرية التحرير وجاء فيها« كان لتزايد السكان وعدم مجاراة التوسع الزراعي لحاجياتهم أن انخفضت رقم ما يخص الفرد من ٠.٣٨ فدان سنة ١٩١٧ إلى ٠.٣ فدان سنة ١٩٥٣ مما دعى البلاد لاستيراد الأقوات من الخارج مع ما في ذلك من صعوبات قد تصبح موانع في يوم من الأيام : أي أن اللجنة ارتأت في المشروع أداة لتحقيق الاكتفاء الذاتي من الغذاء.

وعلى ضوء ما تقدم بدأ التفكير في تكوين مديرية التحرير لتشغل مساحة ٦٠٠ ألف فدان تقع بين ترعة النوبارية والطريق الصحراوي مصر – الإسكندرية، وافق مجلس الوزراء في ٢٥/ ٣/ ١٩٥٣ تشكيل لجنة مسئولة برئاسة رئيس الوزراء، وقام مجلس الإدارة بتشكيل ١٣ لجنة متخصصة منها لجنة التخطيط ولجنة الري ولجنة الزراعة ولجنة الطرق ولجنة المباني ولجنة الشئون الاجتماعية.... إلخ.

وصدرت موافقة مجلس الوزراء للبدء في المشروع لاستصلاح عشرة آلاف، ثم زادت الموافقة إلى أربعة وعشرين ألف فدان في ٢٢/ ٦/ ١٩٥٥ وتم إنشاء القرى لخدمة توطين الفلاحين المستفيدين من المشروع، وكانت قرية أم صابر أولى القرى في مشروع مديرية التحرير، وكان تصميم القرية على ٦ أفدانه لتخدم أراضي زراعية مساحها ١٥٠٠ فدان، وكانت قرية أم صابر ٢٣٠ منزلا أعدت لتسكين ٢٣٠ أسرة وأمام المنازل مسجد ومدرسة ومبنى المجلس القروي ومركز

الجمعية التعاونية وسوق وخزان لمياه الشرب وفي أقصى القرية فرن.... وظلت عمليات الاستصلاح وتوزيع الأراضي حتى عام ١٩٦٥ وبلغت ١٤٨.٨٠٠ ألف فدان.

وأنشئت الهيئة المصرية الأمريكية (٢) لإصلاح الريف «إيريس» بموجب اتفاقية بين الحكومتين المصرية والأمريكية في ١٩ مارس ١٩٥٣، وصدر بها قانون رقم ٤٠٨ في ١٨ أغسطس عام ١٩٥٣، أى في نفس وقت بدء إنشاء مديرية التحرير تقريباً، وكان الغرض تحسين الأحوال الاقتصادية والاجتماعية في مصر، على أساس تنفيذ برنامج نموذجي واسع النطاق يهدف إلى رفع مستوى الحياة الريفية بمديريتي البحيرة والفيوم، وتضمن البرنامج ما يلي

١. إصلاح واستزراع حوالي ٨٠.٠٠٠ ألف فدان من الأراضي بمدينتي البحيرة والفيوم.

٢. إنشاء المساكن اللازمة للسكان والخدمات العامة

٣. إسكان حوالي ١٦ ألف أسرة من المزارعين والمصريين بالأراضي المستصلحة (بواقع خمسة أفدنه للأسرة).

وقد انتهى المشروع باستصلاح ٣٦.١٠٠ ألف فدان

المساحات المستصلحة فيما بين ١٩٥٢ و ٢٠٠٣ بالألف فدان

إجمالي الأراضي المستصلحة	المراحل
١٢٧٨.٠	٥٢ – ١٩٦٧ / ١٩٦٨
٢٩٢.٤	٦٨/٦٩ – ٨٣/ ١٩٨٤
١٢.٧	٨٤/ ٨٥ – ٩٩/ ٢٠٠٠
٢٨.٧	٢٠٠١ – ٢٠٠٢
١٨.٠	٢٠٠٢ – ٢٠٠٣
٣٢١٧	الإجمالي

مشروع ترعة السلام واستصلاح سيناء

قدم نظام الرئيس السادات هذا المشروع لأهداف سياسية بامتياز رغم أنه مشروع أمن قومي مصري عربي، وكانت أصول هذا المشروع بدأت مع مشروع تعمير سيناء والذي بدأ عام ١٩٦١ وإنشاء سحارة للمياه بهدف استراتيجي وهو تعمير سيناء وتبدأ سحارة المياه عند قرية سرابيوم بالضفة الغربية للقناة وتصل إلى الضفة الشرقية وإنشاء قرية الأبطال، أو ما أطلق عليها المزرعة الصينية والتى حدثت بها المعركة الشهيرة في إطار معارك ١٩٧٣، وكانت هي جزء من ٢٠٠ قرية مستهدف بناؤها واستصلاح أراضيها لكن توقفت نتيجة لمعركة ١٩٦٧ وأطلق السادات المشروع ومبادراته بتوصيل مياه النيل إلى القدس للحجيج، ولم تقبل إسرائيل الصفقة بسبب ارتباطها بعدم إعادة الحق في القدس المحتلة لأصحابه.

تفاصيل المشروع

يبدأ المشروع بأربعة سحارات مياه عملاقة أسفل قناة السويس شمال مدينة القناة وعند العلامة ٢٨ جنوب بورسعيد لتوصيل ما يصل إلى ٤.٤٥٠ مليون م٣ مخلوطة ٥٠٪ مياه نيل + ٥٠٪ مياه صرف صحي صناعي وباستهداف استصلاح ٤٠٠ ألف فدان ومن بينها ٣٣٠ ألف فدان مستصلح و ٧٠ألف فدان خدمات للمشروع، وتحتاج هذه المساحة إلى ٢.١٠٠ مليار م٣، أما باقي المياه فلا يعلم إلى أين تصل وكان هناك مقصد لمحاولة أن تصل إلى إسرائيل.

المشروع يمتد في الشمال في مناطق ملحية في سهل الطينة ترتفع فيها الملوحة إلى ثلاثة إضعاف ملوحة البحر وتم تقسيم الأراضي إلى ثلاثة أقسام[1].

- ٦٠٪ من المشروع لمشروعات تزيد عن ١٠٠٠ فدان .
- ٢٥٪ من المشروع لمشروعات تزيد عن ٥٠٠ فدان .

(١) تقرير مجلس الشورى- ١٩٩٨.

- ١٥٪ من المشروع لصغار المزارعين وأبناء سيناء والمجندين المسرحين وتتم المزايدة على سعر الفدان

ومن الواضح أن المشروع يتناقض مع أهداف تنمية سيناء في :-

١. إن مسار المشروع في شمال سيناء، رغم أن المخاطر على سيناء تأتي من الوسط وهو مسار المشروع الأساسي الذي بدأ في عام ١٩٦٢

٢. إن المشروع يعتمد على الزراعة للتصدير وليس التوطين، فالتوطين يتم الاعتماد فيه على استقرار أكبر عدد من الأسر بمساحات من خمسة إلى عشرة أفدنه، أما المشروعات الكبيرة فتحتاج إلى عمالة مؤقتة أو دائمة وليس للتوطين والاستقرار.

٣. إن مياه المشروع ملوثة للبيئة والأراضي حيث أن مياه الصرف الزراعي والصناعي لا يتم معالجتها وبها نسب عاليه من الأملاح والمعادن الثقيلة

٤. إن بعض كبار المستثمرين ورغم ما تم صرفه على عمليات الاستصلاح قاموا بتحويلها إلى مزارع سمكية، ضاربين بعرض الحائط كل المخططات الوطنية.

مشروع توشكى نموذج لإهدار إمكانيات وطن

وهو مشروع مؤسس على استغلال مياه النيل بكثافة ومخصصاً لكبار المستثمرين، ويعتبر النقيض لمشروع مديرية التحرير وكذلك الوادي الجديد والذي تم تجهيزه عام ١٩٦٢ واعتمد على استغلال المياه الجوفية بالصحراء الغربية في الواحات الثلاث الكبرى الداخلة والخارجة والفرافرة وبهدف تحسين مستوى معيشة السكان المحليين وزيادة التوطين في المنطقة ولكن أتت حروب ١٩٦٧ و ١٩٧٣ ليتم إهمال المشروع.

ونتيجة لأن مشروع توشكى يقوم على استغلال مياه النيل بكثافة فإن منافس

شديد لمحاصيل الأرز وقصب السكر وبالتالي هو يضر ضرراً شديداً بمحاصيل الفقراء ومحاصيل تصديريه فضلاً عن قصب السكر تقوم عليه صناعات عديدة.

ومشروع توشكى يقوم على أساس زراعة نحو ٥٠٠ ألف فدان في بيئة صحراوية شديدة الجفاف ويعتمد على توفير ٧٠٠٠م٢ للفدان، وتم توزيع ٤٠٠ ألف فدان نصفهم على مستثمرين عرب، وتم إنشاء محطة رفع للمياه عملاقة تكلفت ١.٤٨٠ مليار جنيه مصري، ويقوم الفرع رقم ١ بخدمة ارض الأمير وعقد الوليد بن طلال لمائة ألف فدان، تنازل عن ٧٥ ألف فدان بعد الثورة وبعد توضيح للشعب مدى الإضرار للشعب بمثل هذه العقود، خير تعبير عن مثل هذه العقود.

وقام وزير الزراعة برصد أوجه الشبه بين مشروعي توشكى ومديرية التحرير قائلاً: أنه استصلح ٥٠٠ ألف فدان وتم بناء ٥٠ قرية ومجتمع عمراني بهدف الخروج من الوادي الضيق ولكن كيف تصرفت الدولة في مشروع توشكى الذي يرمز لعصر مبارك.

عقد البيع بين الهيئة العامة لمشروعات التعمير والتنمية الزراعية وشركة الملكة للتنمية والتى يمثلها الأمير وليد بن طلال يوضح شكل التصرف الذي قامت به الدولة والذي لا يوصف بأقل من أنه إهدار بشع لثروات مصر، فلقد تم البيع في ١٦/ ٩/ ١٩٩٨ بناء على اعتماد مجلس الوزراء في ١٢/ ٥/ ١٩٩٧ حسب مذكرة وزارة الزراعة .د. يوسف والي بشأن الطلب المقدم من الأمير وليد بن طلال لتخصيص مائة ألف فدان بهدف استصلاحها وزراعتها ويكشف العقد أنه تم بيع الفدان بسعر خمسين جنيهاً للفدان يدفع منها ٢٠٪ عشرة جنيهات. أى مليون جنيه للمائة ألف فدان، والباقي حسب اتفاق الطرفين!!.

ونص العقد على أنه عند سداد باقي الثمن يمنح الطرف الثاني حق الامتلاك المطلق، وتقوم الحكومة بتقديم ضمانات خطية ضد نزع الملكية أو المصادرة للأرض المذكورة وبالإضافة لذلك فإن الأرض لن تكون خاضعة لآية أعباء حكومية أو رسوم وأتعاب أو ضرائب من أى نوع بما في ذلك رسوم التسجيل

ورسوم التوثيق وضريبة الدمغة والضرائب العقارية وضرائب رأس المال المتعلقة بالأرض وملكيتها «هل المصريون لهم مثل هذه الإعفاءات»

وفي المادة التاسعة نص على أن الأمير وليد بن طلال لن يكون خاضعاً في أى وقت لأى قيود إدارية أو أى شكل من أشكال الحظر وذلك بحقه في التأجير من الباطن أو التقسيم الجزئي أو بيع الأرض، ولكن يكون خاضعاً لضرائب إعادة بيع الممتلكات أو أية رسوم أخرى أو ضرائب ترتبط بتأجير الأرض أو تقسيمها «هل هذا ينطبق على المصريين في وطنهم في حالة بيع أو تأجير أراضيهم»

والعقد يسمح لشركة وليد بن طلال باستخدام أى وسائل الري ومعدات يراها مناسبة له حتى ولو كانت غمرا، كما تلتزم الدولة بتوصيل ٧٠٠م٣ سنويا للفدان وذلك عند نقاط التوزيع على امتداد القنوات الثانوية . أى أن هذه الكمية لا تدخل فيها نسبة البخر والتى تصل إلى ٤٠٪ في تلك المنطقة شديدة الحرارة، أى أنه سوف يتم توصيل أكثر من مليارم٣ سنويا للمائة ألف فدان وبسعر متوسط للفدان ٣١٠ جنيهات سنويا ثمنا للمياه، وذلك مقابل قيام الدولة حسب المادة الرابعة من العقد بإنشاء فرع رقم «١» بتكلفة تصل إلى حوالي ٣٧٠ مليون جنيه تقريباً حيث أن محطات طلمبات مبارك والتى تتكلف ١٤٨٠ مليون جنيه ستغذى أربعة أفرع من بينها الفرع رقم «١» وتوفير المضخات الضرورية وهيكل البنية الأساسية الأخرى ويتم توفير هذه المياه بمعدلات قصوى للتدفق تحدد من قبل الطرف الثاني. شركة وليد بن طلال وعلى أن تكون الدولة مسئولة عن تشغيل وصيانة قناة الشيخ زايد الفرع رقم «١».

كما أنه طبقاً للمادة الثانية يكون للشركة وليد بن طلال حرية الوصول إلى المياه السطحية أو الجوفية بالإضافة للمياه السابقة المتوفرة على أرض المشروع بدون ثمن وكذلك تلتزم الدولة بتزويد شركة وليد بن طلال بمياه إضافية تكفى للاحتياجات المحلية والصناعية بالكميات والمواصفات التى يتعين الاتفاق عليها.

وفي ملحق العدد تمنح الحكومة شركة وليد بن طلال إعفاء شاملاً وكاملاً من جميع الضرائب والأتعاب والرسوم أو ما يعادلها ومنها ضريبة الشركات والرسوم الجمركية ورسوم الخدمات ولا تقتصر الإعفاءات على شركة المملكة« وليد بن طلال» بل تشمل المقاولين الذين ينفذون المشروع وموظفي الشركة ويستمر الإعفاء عشرين سنة تلي سنة الإنتاج كل عشرة ألف فدان أى يمكن أن يستمر هذا الإعفاء مائتى عام!!.

كما تقوم الحكومة وعلى نفقتها بتوفير شبكة توزيع كهربائية ضرورية لتلبية متطلبات المشروع بالكامل وذلك لتشغيل المضخات اللازمة لمياه الري واستخدامها لأغراض عمرانية وصناعية وتكون تكلفة الكهرباء المدفوعة من شركة وليد بن طلال مساوية لأقل معدلات مدفوعة من المستخدمين في مصر من مصريين أو غير مصريين.

ولشركة وليد بن طلال الحق في تصريف مياه الري أو أية مياه جارية في منخفض توشكى أو أى منخفض آخر من اختيار الشركة «دون الاهتمام بخطورة ما يمثله ذلك من تلوث للمياه والتى تعتبر أنقى أنواع المياه في مصر»

أما أخطر ما في العقد فهو السماح لشركة المملكة وليد بن طلال في الحق غير المقيد في اختيار أنواع المحاصيل وتشكيلاتها الوراثية المتنوعة وبدون الحصول على موافقة رسمية مسبقة أى أن تدخل مصر أية أصناف مهندسة وراثياً ودون علم أى مسئول ورغما عن أى قانون في مصر موجود أو سوف يتم إقراره لاحقا.

وكذلك بدون أى قيود أو شروط تتعلق بالحجر الزراعي يكون له حق غير مقيد في استيراد أى فصائل أو أنواع نباتات أو بذور أو حيوانات أو أية مدخلات أخرى. هرمونات أو مبيدات محظورة في مصر . مطلوبة دون موافقة رسمية . أى يمكن زراعة البانجو أو القطن قصير التيلة أو الدخان وكأن هذه المنطقة ليس لها علاقة بالوطن حيث أن الحجر الزراعي هو حاجز لحماية الوطن من بشر وهواء وتربة من أية أمراض أو حشرات أو حيوانات ضارة للإنسان أو البيئة.

وهذا العقد يجعلنا نتساءل:

هل الامتيازات التى قدمتها الحكومة لشركة وليد بن طلال قدمت للشركات والهيئات المصرية والمستثمرين في توشكى أو بالأحرى يتساوون على أرضهم بالأمير وليد بن طلال؟.

هل هذا العقد يسهم في حل المشاكل الاجتماعية والاقتصادية للوطن في انتقال السكان وزيادة فرص العمل وزيادة حصيلة الضرائب السيادية، في ظل استقطاع كل هذه الأموال والاستثمارات للمشروع وكل هذه الإعفاءات على الجهة المقابلة؟

وهل يمكن لأي حكومة أن تتنازل عن حقوق الشعوب في الدفاع عن حدودها المتمثلة في الحجر الزراعي أو ليست هناك حقوق للشعب غير قابلة للتنازل عنها.

أوليست هناك وسيلة لمنع الحكومات ومحاسبتها على إهدارها الثروات بهذا الشكل من السفه.

نماذج أخرى لاستصلاح الأراضي

في ملحق الأهرام (الثورة الخضراء) عدد ٢ فبراير ٢٠١٤ تفاصيل زيارة وزير الزراعة للشركة المصرية لاستصلاح الأراضي بجنوب منخفض القطارة بمساحة ١٤ ألف فدان، وقامت الشركة – حسب إعلانها – بإنشاء شبكة طرق تمتد نحو ١٠٠ كيلومتر وتشغيل ٢٠٠ بئر، وانتهت الشركة من زراعة ٤ آلاف فدان بالجوجوبا وكلف الوزير بعثة من خبراء مركز بحوث الصحراء قبل الزيارة بأيام، وتحدث مهتماً في إعداد دراسة شاملة عن منطقة المفرة – أرض المنطقة – وأوضحت الدراسة أن المنطقة ترتفع ٤٠م فوق سطح البحر والمياه الجوفية نسبة الملوحة بها ٤٣٠٠ جزء في المليون وهي المتاخمة للواحة، ومياه الواحة نسبة الملوحة بها ١٠٠٠ جزء في المليون، وجمعية الرواد لضباط الشرطة بالخارجية ومساحتها ٢٥ ألف فدان. ولكن هذا نموذج آخر للزراعة، وتكريس الموارد

المحدودة من أرض ومياه للتصدير في ظل أزمة الغذاء وغاب بعد آخر وهو التخطيط الشامل من أجل رفع إمكانيات الوطن بموارده ولأبنائه وهذا الفكر حتى الآن وبعد ثورة رفعت شعار العيش والحرية والعدالة الاجتماعية .

وكشف وزير الزراعة عن تقدم المباحثات مع البنك الدولي وعدد من الجهات المانحة حول إنشاء كمشروع ترعة غرب الطريق الصحراوي التى تستهدف زراعة نحو ٢٥٠ ألف فدان في الصحراء باستغلال مياه النيل بقروض ميسرة من البنك الدولي والعديد من الجهات المانحة، وقال خلال لقائه بلجنة الزراعة بجمعية رجال الأعمال المصريين أن المشروع الجديد يهدف إلى توصيل المياه مباشرة إلى هذه الأرض التي سيقوم القطاع الخاص بزراعتها، وأوضح أنه يجرى بحث آلية سداد قيمة القرض، خاصة أن المستفيدين مجموعة كبيرة من القطاع الخاص، مشيراً إلى موافقة وزارة الري على توصيل مياه النيل مباشرة إلى الترعة، وأوضح أن إستراتيجية مصر الزراعية حتى عام ٢٠٣٠ تستهدف زراعة ٥ ملايين فدان تعتمد في المقام الأول على القطاع الخاص بنسبة مشاركة لا تقل عن ٦٥٪ وكان وزير الزراعة في نفس الوقت قد دعى عدد من المستثمرين للمشاركة في المزادات التى تقيمها وزارة الزراعة، فقال أحد المستثمرين أن ما يعرض في حدود ٦٠٠ فدان للقطعة الواحدة، والمستثمر الواحد يحتاج ليس أقل من الفى فدان للزراعة من أجل التصدير!!![1] .

الزراعات المهندسة وراثياً

ظهرت كأداة أساسية[2] شكلت تهديدًا للفلاحين وصغار المزارعين وذلك لأنها تؤدي للقضاء على المزارع الصغيرة وإخراجها في العملية الإنتاجية لصالح المزارع الكبيرة وتمثلت هذه الأداة في النمو المتسارع لصناعة الهندسة الوراثية،

(١) الأهرام ٢٥/ ١/ ٢٠١٤.

(٢) والدن بيللو – حروب الغذاء صناعة الأزمة – المركز القومي للترجمة – ترجمة خالد الفيشاوي – الطبعة الأولى ٢٠١٢

حيث تمكنت الشركات الكبرى من خلال تعزيز حقوق الملكية الفكرية من السيطرة على بذور الفلاحين وغيرها من الأسمدة والمبيدات اللازمة للزراعة، واعتماد الشركات العابرة للقوميات على البذور الهجين وهي البذور التي لا يمكن للمزارع إعادة إنتاجها وفي الواقع كتبت التكنولوجيا الحيوية شهادة وفاة الفلاحين.

وقبل الانهيار الاقتصادي العالمي الكبير الذي بدأ منتصف عام ٢٠٠٧، كانت النظم الزراعية في كل أنحاء العالم تندمج على نحو سريع في نظام الإنتاج من أجل التصدير، وهو النظام الذي تسيطر عليه المزارع الكبيرة وحيث كانت تكنولوجيا الهندسة الوراثية تتقدم بشكل مستمر في مزارع شركة مونساتو الأمريكية متعددة الجنسيات،صاحبت هذه الاتجاهات عملية إلغاء التعريفات الجمركية والعوائق الأخرى غير الجمركية.

يقدر بعض الخبراء أن كل مشكلات الزراعة في أفريقيا لعدم الدخول في إنتاج المزروعات المهندسة وراثياً[1] في حين أن للحكومات الأوروبية أيضا مخاوف من الزراعة القائمة على تكنولوجيا الهندسة الوراثية، وهى مخاوف تجريبية تقوم على أسس واقعية، وحتى المدافعين عن هذه التكنولوجيا واستخداماتها في الزراعة غير قادرين على الحد من مخاوف الآثار غير المتوقعة للأغذية المعدلة وراثياً على البشر، والآثار البعيدة للمحاصيل المهجنة وراثياً على التنوع البيئي، وتزيد المخاوف القائمة بالفعل من هيمنة منتج زراعي وحيد واختفاء بقية الأصناف من المنتج نفسه (حيث كان يوجد أكثر من ١٤٠ ألف صنف أرز في آسيا تختفي تدريجياً) على سبيل المثال.

وقد أعلن الاتحاد الدولي للمعرفة الزراعية والعلوم والتكنولوجيا من أجل التنمية الذي ترعاه وتموله جهات عديدة منها وكالات الأمم المتحدة البنك الدولي، أعلن عن رفض الموافقة على المحاصيل المهجنة وراثياً، وأكد على

(١)والدن بيللو – مصدر السابق.

ضرورة التريث، وأخذ الشكوك المتعلقة بآثارها البيئية والصحية بعين الاعتبار.

إن جزء من المشكلة في أفريقيا يكمن في تفكيك مراكز الأبحاث الممولة من الميزانية العامة، وهذا التقدير كان نتيجة لسياسات التكيف الهيكلي المقرة من جانب صندوق النقد الدولي والبنك الدولي التى تحرم الزراعة من دعم الدولة.

وفي معرض الدفاع عن الزراعات المهندسة وراثياً في ورقة قدمتها إلى مؤتمر الاقتصاديين الزراعيين الثاني والعشرين (١٢-١٣ نوفمبر ٢٠١٤) أ.د/ هنية الإتربي رئيس البنك القومي للجينات، والرئيس السابق لمعهد بحوث الهندسة الوراثية، تتحدث الزراعات المهندسة الوراثية ومنذ أول تطبيق لها في عام ١٩٩٦ لم يظهر لها أى أثر سلبي من زراعتها بل كان هناك زيادة في إنتاجية هذه المحاصيل مع التقليل من استخدام المبيدات، وأن هناك مساحة بلغت ١٧٥ مليون هكتار (٤٣٣ مليون فدان) عام ٢٠١٣ تزرع في ٢٧ دولة منها ١٩ دولة نامية ومنها دولة عربية هي السودان، والولايات المتحدة تتصدر قائمة البلدان التى تزرع المحاصيل المحورة وراثياً (١٧٠ مليون هكتار) تمثل ٤٠٪ من المساحة الكلية المنزرعة يليها البرازيل والأرجنتين والهند وكندا وهذه البلدان تزرع ٩٥٪ من المساحات المنزرعة بمحاصيل مهندسة وراثياً، وأهم المحاصيل المهندسة وراثياً بالنسبة لمساحة كل محصول على مستوى العالم نجد ٧٩٪ من فول الصويا، ٧٠٪ من القطن (قصير التيلة)، ٣٢٪ من الذرة الشامية، ٢٤٪ من الكانولا.

وفي نهاية الدراسة تطلعت إلى أن تلحق مصر بقطار التكنولوجيا الحيوية وتوطينها في جامعاتها ومراكزها البحثية والغريب في الأمر أن هناك تجربة استمرت مدة من الزمن بين أروقة المركز وكانت القائمة على رئاسته هي الدكتورة هنية الإتربي أعوام ٢٠٠٦- ٢٠٠٩ مع شركة مونسانتو الأمريكية العملاقة لزراعة صنف ذرة يسمى عجيب GY وتم عمل مؤتمر تعريفي للصنف حاضر فيه دكتور من زراعة الإسكندرية حول مميزات الصنف وتشارك المؤتمر رجال مديريات الزراعة على مستوى الجمهورية ورجال الإعلام، لمعرفة كيفية عمل الصنف في

تلافي إصابات حشرية مما يقلل من استخدام المبيدات وبالتالي زيادة الإنتاجية، وارتفع صوت يهاجم المشروع من أحد الإعلاميين بجريدة كبرى وفوجئ الجميع بقيام عدد من رجال المعهد بالالتفاف حوله لإسكاته حيث أتضح أن الظرف الذي قدم له لم يعجبه وتم زيادته فوراً.

وعلى أرض الواقع وفي محافظة الإسماعيلية تم عمل ٦ حقول تجريبية، وثبت أنها لم يكن لها أى زيادة معنوية في إنتاجية المحصول، ولكن لا يعلم أحد حجم الضرر الذي نتج عن انتقال حبوب اللقاح للصنف المهندس وراثياً على الأصناف المحلية وخصوصاً أن التجربة شملت معظم أنحاء مصر، وفي فيلم وثائقي بالفضائية الفرنسية رقم ٥ أظهرت أن صنف من اللفت مهندس وراثياً تم تجربة أحد أصنافه وجد تأثيره على بعد ١٠٠ كيلو من مكان التجربة.

وفي تصريح لرئيس مركز البحوث الزراعية[١] قال أن إستراتيجية الاكتفاء الذاتي من الحبوب حتى ٢٠٢٠ لا تعتمد على ما توصلت إليه أبحاث وتجارب الهندسة الوراثية في هذا المجال، إلا أنها مع ذلك تضع في حسبانها كل الاحتمالات، وقال رئيس مركز البحوث أن هناك صنفاً واحداً فقط من الذرة الصفراء مهندس وراثياً تم السماح بتداوله في السوق بالفعل ويستخدم كعلف حيواني، والمهم أنه لا توجد رقابة على نوعية الاستخدام ولا إشارات دالة على المنتج لاستخدامه كعلف حيواني، وفي النهاية أن العلف الحيواني الذي يتحول إلى بروتين حيواني سواء في الماشية أو الدواجن لم يتم تقدير المخاطر المحتملة له.

وقال نائب رئيس مؤسسة القمح الأمريكي[٢] أن مصر تحتاج إلى الهندسة الوراثية لتحقيق الاكتفاء الذاتي من القمح، واستند نائب رئيس المؤسسة إلى أن المزارعين يقبلون على زراعة محاصيل أخرى تحقق لهم أرباحا مقارنة بارتفاع تكلفة زراعة القمح، ودعا العديد من خبراء مؤسسة القمح الامريكي إلى الاعتماد

(١) الأهرام ٢٠/ ١٠/ ٢٠١٠

(٢) الشروق ١٨/ ١٠/ ٢٠١٠.

على الزراعة المعدلة وراثيا لتحقيق تكاليف الإنتاج، وبقى أن نعلم أن الاعتماد على القمح المهندس وراثياً له مخاطر عديدة :-

أولهم: انه يتم الاعتماد على أصناف خارجية وهذا يجعلنا تحت سيطرة شركات البذور وخصوصاً شركة مونسانتو الأمريكية التى تسيطر على ٨٠٪ من سوق التقاوي المهندسة وراثياً.

ثانيا:-أن هذه الأصناف لابد أن يتم شراؤها كل عام حتى تعطي نفس الإنتاجية، وليست مثل التقاوي المحلية.

ثالثا: لم يتم تقييم المخاطر المحتملة على الأصناف والبيئة نتيجة لزراعة تلك الأصناف.

رابعا: أن انتشار الأصناف المهندسة وراثياً يقضى تدريجياً على الأصناف المحلية وتدهورها مما يؤدي إلى السيطرة على بنوك الجينات المحلية للمزارعين واعتمادهم المتزايد على الأصناف المهندسة وراثياً والأجنبية مما يؤدي إلى انكشاف الأمن الغذائي للبلدان لصالح الشركات المتعددة الجنسيات.

الغريب في الأمر أن هذه المحاصيل تزرع بشكل رسمي في مصر منذ عام ٢٠٠٨ حينما أعطى الوزير نفسه تصريحا لشركة مونسانتو ووكيلها المصري فاين سيدس الحق في زراعة الذرة المعدلة وراثياً في المحافظات، ثم إصدار قرارا إلى كل منافذ الحجر الزراعي بعدم دخول أية محاصيل مستوردة من الخارج وبخاصة القمح والذرة وفول الصويا إلا بعد فحص عينات الشحن في معامل وزارتي الزراعة والصحة[1].

يبقى أنه بسؤالى عن وجود معمل للكشف عن الأصناف المهندسة وراثياً (ديسمبر ٢٠١٤) قيل انه غير موجود في المنطقة رغم انه لا يتكلف سوى مليون دولار. ونقلت عن الوزير وكالة أنباء الشرق الأوسط أن الواردات الزراعية

(١) الحياة ١٣/٨/٢٠٠٩.

المصرية يجب أن تحصل على شهادة بلد المنشأ تفيد بخلوها من المواد المعالجة باستخدام الهندسة الوراثية، وان هذه القاعدة ستطبق أيضا على الصادرات المصرية، والمهم في الأمر أن الذرة المهندسة وراثياً كانت تأخذ تصريح من وزير الزراعة يوسف والي منذ عام ٢٠٠٠ لكى تزرع في منطقة الشباب التابعة لمحافظة الإسماعيلية وبسؤال الوزارة عند اكتشاف الموضوع رفضت الوزارة الرد، وأيضا أن قرار الوزير في أغسطس ٢٠٠٩، وتصريح رئيس مركز البحوث بالاعتراف بالزراعة واستخدامها في التغذية الحيوانية في ٢٠١٠ اى بعد عام كامل من تصريح نفس الوزير أمين أباظة، ويبقى أن هذا التصريح يمنع الزراعة أو دخولها كان موجها للخارج حيث أن الاتحاد الأوروبي منع دخول الأصناف المهندسة وراثياً، وأغلب الصادرات المصرية تتجه لأوروبا.

وتبقى نقطة في حاجة إلى توضيح حيث أن حوالي ٤٠٪ من القمح الذي تستورده مصر من أمريكا أغلبه مهندس وراثياً، وفول الصويا وزيتها معظمه مهندس وراثياً، وزيت الكانولا المستورد من كندا أغلبه مهندس وراثياً، من الذي يقول إن المستوردين المصريين يستوردون هذه الأصناف غير المهندسة وراثياً وهي الأقل سعراً في الأسواق، وخصوصاً أنه في تقرير للحكومة الأمريكية[1] عن السياسة القومية للتكنولوجيا الحيوية (الهندسة الوراثية)، رأى أنه لا ينبغي المبالغة في المخاطر التي تنتج من الكائنات الحية التى عولجت بهذه التكنولوجيات، وفي ٢٦ مايو ١٩٩٢ أعلنت الإدارة الأمريكية أن المواد الغذائية التى تم تعديلها جينياً لن تحتاج إلى تصريح خاص أو تستلزم وضع بطاقة خاصة قبل تسويقها لأنها لا تمثل خطورة محددة من ناحية أمانها الحيوي.

والواقع أن موقف العالم العربي من القمح المعدل وراثياً كان مؤثرًا في ارتفاع صناعة القمح في أمريكا الشمالية[2] بتأخير استغلاله التجاري منذ العام ٢٠٠٤

(١) مجلة رسالة اليونسكو – يونيو ١٩٩٤.

(٢) الحياة ٦/ ٧/ ٢٠٠٩.

ذلك لأن العالم العربي مستورد عالمي كبير للأغذية خصوصاً الحبوب، وقد أظهرت دراسات مستقلة أن الكثير من منتجات الكائنات المعدلة وراثياً المستوردة في أسواق البلاد العربية غير مصرح بها وغير معرفة، وتشمل الذرة الصفراء والأرز طويل الحبة وفول الصويا وزيته.

ويجب توضيح أن الكائنات المهندسة وراثياً تمثل كائنات تغيرت[1] بها المادة الوراثية بطريقة علمية بنقل بعض الجينات المنتقاة من المادة الوراثية لكائن حي إلى كائن حي آخر

وتتركز عملية التحور الوراثي عالميا في أربعة حاصلات أساسية وهي فول الصويا والذرة والقطن وزيت الكانولا، ثم بنجر السكر ومن الخضروات البطاطس والباذنجان واللوبيا والطماطم ومن الفاكهة الموز والبابايا والتفاح والموالح.

وقد أثار صنف الذرة الذي خضع للتحور الوراثي ضجة مؤخراً عالمياً، ويزرع في مصر على مساحة ١٠٠ ألف فدان منذ أكثر من سبع سنوات، وصفته المقاومة للإصابة الحشرية، وقد أدت زراعة هذه الأصناف في البلدان الأوروبية إلى فقدان كبير في النحل الذي تغذى على حبوب لقاح الذرة كما أدى إلى موت نوع من الفراشات تسمى الفراشة الملكية عريضة الأجنحة، بالإضافة إلى سموم وأورام بالمواشي والحيوانات التى تغذت عليها، هذا الأمر أدى إلى صدور حكم من أحدى المحاكم في فرنسا بإيقاف زراعة هذا الصنف مع تعويض فرنسا ماديا، وصور تقرير من هيئة البيئة بالولايات المتحدة وثالث من باراجواى بتسببه في تلوث الترع والمجاري المائية، ووجود سمومه بهذه المياه بما يهدد حياة الإنسان والحيوان التى يمكن أن تشرب من هذه المياه، كما أن هناك أيضا مشكلة زراعة الذرة المحورة وراثياً في مصر بجوار أنواع الذرة المصرية والهجينة لاحتمال انتقال حبوب اللقاح عن طريق الرياح والحشرات، كما يمكن أن تنتقل إلى الأرز

(١) الأهرام – ١/ ٤/ ٢٠١٢ – المحاصيل المهندسة وراثيا الخطر القادم د. نادر نور الدين.

وعباد الشمس والقطن والخضروات الصيفية وتحدث عوارض غير مفهومة أهمها اختلاط الأجناس.

أما البطاطس الناتجة بالتحور الوراثي فتطرح باسم[1] (الأمفلورا Amflora) وتقوم مصر بمعاملات تحور وراثي عليها طبقا لتقرير المنظمة العربية للتنمية الزراعية عام ٢٠١٠، وقد يكون هذا السبب في منع روسيا ودول الاتحاد الأوروبي لاستيرادها البطاطس من مصر بعد قرارهم بحظر استخدامها لطعام الإنسان وقصر استخدامها على الأغراض الصناعية فقط (النشا)، حيث يتسبب البطاطس المحورة وراثياً في حدوث تغييرات على الجهاز الهضمي وهي سامة لجميع الثدييات وليس الإنسان فقط وقد اجتاحت أوروبا موجات من النقاش أثر سماح الاتحاد الأوروبي بزراعة بعض النباتات المعدلة وراثياً كالبطاطس (امفلورا Amflora) التى تنتجها شركة باسف BASF الألمانية، ونوع من الذرة يحمل اسم (مون ٨٦٣ mon) وتنتجه شركة (مونسانتو Monsanto) الأمريكية عملاق شركات إنتاج الأنواع المعدلة جينياً، ويندرج النوعان ضمن منتجات يشار اليها باسم (كائنات معدلة جينيا GMO)، ويعود جزء من النقاش إلى شكوك في مدى صلاحية المنتجين للاستهلاك بشرياً، خصوصاً أن بعض التجارب المخبرية على الذرة مون ٨٦٣ أكدت أنها ترفع نسبة الإصابة بسرطانات الجهاز الهضمي، فيشير إلى مادة النشا الموجودة في البطاطس امفلورا بأنها تستخدم لصناعة الورق وعلف الحيوانات وفي المقابل استمرت سويسرا في العمل بقرار تعليق السماح بالزراعات المعدلة جينياً وتجارتها وأيدت السويد وتشيكا القرار. (الحياة ١٦/ ١٠/ ٢٠١١).

ولقد صدر حكم محكمة كانساس سيتي في الولايات المتحدة في ٣٠/ ١١/ ٢٠١٠ بتقليع وتدمير جميع زراعات بنجر السكر المحورة وراثياً لمقاومة فعل مبيدات الحشائش بسبب تسبب زراعته في تفشي الحشائش العملاقة

(١) المصدر السابق.

المقاومة لفعل المبيدات، وأدى تناوله في الهند والفلبين إلى الإصابة بالسرطان وأورام منتشرة في جميع أجزاء الجسم والفشل الكبدي والكلوى وقد سحبت أوروبا الطماطم المحورة وراثياً ومنعت تداولها، والغريب في الأمر أن الأبحاث العلمية أثبتت أن استخدام النباتات المحورة وراثياً والمقاومة للحشرات لم تقلل من كمية المبيدات المستخدمة بل زادت كمياتها المستخدمة في الولايات المتحدة بنسبة ٢٦٪ في عام ٢٠١١ .. ومن الأهمية أن توضح[١] أن نسبة ٩٥٪ من فول الصويا الذي نستورده مهندس وراثياً خاصة في أمريكا والأرجنتين والبرازيل، ونأكل زيته وتدخل منتجاته في جميع مصنعات اللحوم، وبالمثل أغلب القطن قصير التيلة المنتشر في مصانع الكويز، وكل الكانولا في كندا محمورة، كما أن الطماطم في الأردن وإسرائيل محوره وراثياً، ومصر تستورد سنوياً نحو ٥ ملايين طن من الذرة الصفراء الجزء الأكبر منها مهندس وراثياً والمستوردون يعلمون ذلك أيضاً.

كما أن أهم المخاطر الصحية احتمالات الإصابة بالسمنة والحساسية[٢] سواء في الكائنات الميكروبية الدقيقة والحاصلات الزراعية واللحوم والدواجن، بالإضافة إلى احتمالات اكتساب الميكروبات الممرضة للإنسان والحيوان مقاومة للمضادات الحيوية، وفيما يتعلق بالبيئة توجد مخاوف من النتائج التى يمكن أن تترتب على نقل الجينات الوراثية من كائن لآخر ومدى ثبات هذه الموروثات ومخاطر ذلك عند انتقالها إلى الكائنات غير المستهدفة واكتساب الآفات للمقاومة، ويوجد تخوف في بعض البلدان العربية من تلقي هذه النوعية من الأغذية المحددة وراثياً، والتى قد تظهر أضرارها على الأجيال التالية، وأن بعضها يظهر بعد مرور أكثر من عشرين عاماً، كما هو الحال في سرطان وأورام المهبل التى ظهرت على الفتيات في سن من ١٥ – ٢٠ عاما بعد إنجابهن من أمهات تلقين هرمونات محضرة بالتحور الوراثي.

(١) المصدر السابق.

(٢) الأهرام ١١/ ٣/ ٢٠١٢ – المخاطر المحتملة للأغذية المهندسة وراثياً – د. نادر نور الدين.

ومن المسائل شديدة الأهمية التى تهم الدول النامية[1] أن مسألة استخدام المادة الجينية من نباتات من هذه البلدان وتستخدم بواسطة شركات للبذور وقطاع خاص في البلدان الصناعية بغرض الربح فقط، ونظراً لأن أغلب أبحاث التكنولوجيا الحيوية في البلدان الصناعية يقوم بها القطاع، وهذا القطاع الخاص يعتمد على البلدان النامية في الحصول على المواد الجينية (الأصناف النباتية) فإن المسائل المتعلقة بأنظمة البراءات والتعويض المالي محور اهتمام عالمي واسع ولكنه لم يصل إلى نتيجة.

والجدير بالذكر أن مصر نتيجة للأصناف المهندسة وراثياً والهرمونات والمبيدات والمياه الملوثة يصاب مائة ألف مريض جديد بالسرطان سنويا[2]، ويتلقون العلاج بالمعاهد والمراكز القومية للأورام لاستكمال العلاج الذي تتراوح تكلفته للمريض الواحد ما بين ٢٥٠ ألف ومليون جنيه سنوياً حسب نوع المرض وتتضاعف حالات زرع النخاع، وأكثر السرطانات شيوعاً الكبد والرئة والمثانة للذكور، والثدي في الإناث، أما سرطانات الدم والغدد الليمفاوية والقولون وحالات زرع النخاع فهي متفاوتة ويرجح دكتور مصري في الكبد أسباب زيادة نسبة سرطان الكبد في مصر إلى ثلاثة عوامل وهي انتشار فيروس C بنسبة عالية وملوثات البيئة ومخلفات المصنع والمبيدات الحشرية والمسرطنة وانتشارها في الريف المصري وشاركت ٦٥٠٠ شركة في أكبر معرض للغذاء[3] في مدينة كولون، ولم تتوقف المظاهرات السلمية من جانب حركة السلام الأخضر عن التجمهر أمام أبواب المعرض.

احتجاجا على ما يمارسه صناع الغذاء من استخدام تقنيات علمية لم يتم التأكد منها حتى الآن محذرين من تأثيرها على صحة الإنسان طوال القرن.

(١) مجلة رسالة اليونسكو – يونيو ١٩٩٤ – بقلم مونكومبوسامبا سيتان – عالم هندي.

(٢) الأهرام – ٢٧/ ١/ ٢٠١٤.

(٣) العالم اليوم ١/ ١١/ ١٩٩٧.

القطن

رغم أن القطن المصري على مدى أكثر من قرن كان صناعة وطنية بامتياز حيث نجحت مصر في إنتاج بذوره وتطوير زراعته، وهو محصول متوسط الاحتياجات المائية وأرض متوسطه الخصوبة وكثيف العمالة في العمليات الزراعية والجمع، وكثيف العمالة في تصنيعه حيث تشغل الصناعات النسيجية ٣٥٪ من عمالة الصناعة ونجحت في الاستفادة من مميزات القطن المصري فائق الطول والطويل.

ولكن نجح المشروع الأمريكي لبرنامج إعادة صياغة السياسات الزراعية في خصخصة أنشطة القطاع الزراعي في مجال القطن والأرز وقصب السكر وهي المحاصيل الإستراتيجية المصرية، وفي مجال القطن كانت العناصر المفصلة للبرنامج.

- مراجعة برنامج توزيع غزل القطن (المصري) على مصانع النسيج، وحصول المصانع على غزل القطن بالأسعار الحرة (إلغاء الدعم على القطن المصري).

- السماح للقطاع الخاص باستيراد الكميات المناسبة من القطن دون أى عوائق (منافسة الأقطان الأجنبية الرديئة للقطن المصري).

- خفض التعريفة الجمركية لاستيراد القطن الشعر من ٣٠٪ إلى ٥٪ (رفع الحماية الجمركية عن القطن المصري).

- توجيه المزارعين نحو فائدة زراعة القطن قصير الموسم (تدمير التراكيب الوراثية للقطن المصري بالخلط).

- خصخصة خمس شركات من الشركات الخاصة بغزل القطن وهي شركات (كابو – ستيا – مصر المحلة – شبين – يوتراب) حتى لا يجد القطن المصري فرصه في غزله محلياً.

وقد احتل القطن المصري مكانة متميزة في الاقتصاد المصري لفترة طويلة[1]، وذلك لتعدد استخداماته على كافة المستويات، فلقد كان المحصول النقدي الأول للمزارعين، وعليه تقوم صناعات الحليج والغزل والنسيج والصابون والصباغة والتجهيز والأعلاف الحيوانية، كما ظل القطن المحصول التصديري الأول، كانت قيمة صادراته تمثل النسبة الأكبر من قيمة الصادرات الزراعية ومن قيمة الصادرات الكلية.

وكانت مساحته خلال الثمانينيات تصل إلى نحو مليون فدان تقريبا، وخلال عام ٢٠٠٠ وصلت المساحة إلى نحو ٦٥٥ ألف فدان ثم في عام ٢٠٠٩ لنحو ٢٨٠ ألف فدان، وكان القطن محصول عائلي تشارك الأسرة جميعها في الزراعة وحتى الجمع، ونتيجة لتعديل قانون العلاقة بين المالك والمستأجر ٩٦ لسنة ٩٢ ارتفعت تكاليف الزراعة وعلى رأسها الإيجار والأرض، وأصبح العائد مبلغًا ضئيلًا للغاية.

وفي عام ١٩٩٨/ ١٩٩٩ قامت مصر[2] بتصدير نحو ١٠٩ ألف طن مقابل ٦٣ ألف طن للولايات المتحدة وكانت صادرات مصر تمثل نحو ٤٦٪ من إجمالي صادرات العالم من الأقطان فائقة الطول والممتازة، وكانت صادرات الولايات المتحدة تمثل نحو ٢٧ ٪ فقط، وفي عام ٢٠٠٦/ ٢٠٠٧ كانت صادرات مصر نحو ١٠٠ ألف طن مقابل ١٥٢ ألف طن للولايات المتحدة، وبلغت نسبة صادرات مصر نحو ٢٨٪ مقابل ٤٣٪ للولايات المتحدة .

وتشير تلك الأرقام أن الطلب على الأقطان فائقة الطول والممتازة المصرية والأمريكية يزداد حيث ارتفع من ٢٣٦ ألف طن عام ١٩٩٩ إلى ٣٥٤ ألف طن

(١) د. إمام الجمسى – ندوة أزمة القطن المصري – الجمعية المصرية للاقتصاد الزراعي – يوليو ٢٠٠٩.

(٢) د. إمام الجمسى – ندوة أزمة القطن المصري – الجمعية المصرية للاقتصاد الزراعي – يوليو ٢٠٠٩.

عام ٢٠٠٨، وأن مصر خسرت خلال تلك الفترة نحو ١٨٪ من نصيبها في سوق الأقطان الطويلة والممتازة.

ومن أهم أسباب خسارة مصر في سوق تصدير الأقطان فائقة الطول هو الدعم الأمريكي للقطن وهي سياسة واضحة للحكومة الأمريكية، حيث يمثل السعر المزرعي الأمريكي نحو ١٨٥٪ من السعر العالمي[١] وتقدم الولايات المتحدة لزارعي القطن دعماً قدره ٣٣سنتاً لكل رطل قطن، ونتيجة لهذا الدعم تنخفض أسعاره عاماً بعد عام مما يلقى بالملايين من المزارعين في الدول الأقل نمواً في دائرة الفقر، ففي أفريقيا يعيش من ١٥ – ٢٠ مليون نسمه على القطن في أربع دول من أفقر الدول في العالم وهي بنين ومالي و تشاد و بوركينا فاسو[٢]، وتصل عوائد تصديره إلى ٩٠٪ من دخول هذه الدول، حيث أن نوعيته المتميزة تجعله أحد القطاعات القليلة القادرة على المنافسة عالمياً، ولكن تتعرض زراعة القطن إلى القتل العمد على يد الولايات المتحدة التى تدفع إلى ١٥ ألف منتج من عمالة القطن بها دعم قيمته ٥ مليار دولار، تمثل ضعف مجموع الدعم الممنوح للقطن عالمياً،

وهذا الدعم من ورائه أيضا الاتحاد الأوروبي مما يساعد على إغراق الأسواق العالمية بإنتاج وانخفاض الأسعار وتدهورها، مما أدى إلى فقد دولة مالي ٤٣ مليون دولار عام ٢٠٠٤ بسبب هذا التدهور، وقد نجحت الدول الأربع من فرض ملف القطن كملف مستقل في منظمة التجارة العالمية منذ مؤتمر كانكون نظراً للطابع الإنساني، وقد رفضت مصر وبتأثير من المعونة الأمريكية والأوروبية من الانضمام للدول الأربع، ورغم تأثر مصر أكثر من كل الدول الأربعة من هذا الملف مما أدى إلى تدهور زراعة القطن وما لحق به من تدهور لصناعاته، وفي المؤتمر الوزاري الذي انعقد في ديسمبر ٢٠٠٥ في هونج كونج رفع شعار الأولوية

(١) نفس المصدر.

(٢) سلمى حسين – الكتب – وجهات نظر – ابريل ٢٠٠٦.

لحزمة تنمية للدول الأقل نموا إلا أنه انتهى دون أن تلتزم الولايات المتحدة بإنهاء دعمها للقطن ولا دفع تعويضات عن الخسائر الإفريقية.

كما حكمت لجنة فى منظمة التجارة العالمية لمصلحة البرازيل[1] بتعويضات تصل إلى مليارات الدولارات بعدما استنتجت أن الولايات المتحدة لم تفعل ما فيه الكفاية لجعل الدعم المالي لصناعة القطن مطابقاً لقوانين التجارة الدولية، ورحبت البرازيل بالحكم واعتبرت أن الدعم الأمريكي المقدم إلى منتجي القطن في الولايات المتحدة «خفض أسعار القطن العالمية» وأضر المزارعين في البرازيل وفي أماكن أخرى حول العالم.

ونتيجة لتدهور زراعة القطن في مصر وانخفاض الإنتاج[2]، ومن بين ٥٣ محلجاً تم إغلاق ٢١ محلج (٤٠٪) كدفعة أولى ثم ١٠ محالج كمرحلة ثانية (١٩٪) ويبقى ٢٢ محلجاً، مما أدى إلى زيادة نسبة البطالة، وهذا كله نتيجة لتنفيذ مخططات المعونة الأمريكية ومشروع إصلاح السياسات الزراعية.

وفي التقارير التى قدمت لرئيس الوزراء أشارت إلى أن الشركات تعمل بطاقة ٦٠٪ وأن خسائر هذه الشركات ٢٢ مليون دولار شهرياً.

إن القطن زراعة وصناعه – كثيف العمالة[3] قد أدى دوراً في الماضي في توفير فرص العمل، وفي عام ٢٠٠٧ كان عدد السكان ٧٣ مليون وقوة العمل الكلية ١٩.٩ مليون فرد منها ٥.٤ مليون فرد قوة العمل الزراعية، ويقدر زيادة القوى العاملة الزراعية عام ٢٠١٧ بنحو ١.٦ مليون فرد، هذه الزيادة الهائلة مع البطالة الحالية، تستلزم مجالات عمل قادرة على توفير فرص التشغيل، والقطن بدون جدال يمثل مدخلا جديراً بالاهتمام.

---

(١) الحياة ١٧/ ١٠/ ٢٠٠٧.

(٢) د. إمام الجمسي مصدر سابق.

(٣) د. محمد السيد عبد السلام – القطن هل نقول وداعاً – ندوة أزمة القطن المصري – يوليو ٢٠٠٩.

وفيما يتعلق بالأمن الغذائي يعتبر القطن فضلاً عن أنه محصول الألياف الأساسي، هو المصدر الرئيسي لمعظم إنتاج مصر من الزيت والكسب، وتبلغ نسبة الزيت في البذور ٢٠٪ ونسبة البروتين نحو ١٩٪ والكربوهيدرات الذائبة نحو ٢٥٪ ومن ثم يعتبر الكسب من أهم الأعلاف الحيوانية الجافة الغنية بالبروتين.

الوقود الحيوي

نشرت الجاردن البريطانية في ٣ يوليو ٢٠٠٨ عرضا لتقرير سري كتبه أحد الاقتصاديين في البنك الدولي، ادعى التقرير أن سياسات الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي الخاصة بإنتاج الوقود الزراعي هي المسئولة بنسبة ٧٥٪ عن الارتفاع في أسعار الغذاء بنسبة ١٤٠٪ خلال الفترة من ٢٠٠٢ إلى فبراير ٢٠٠٨[١].

وقبل أيام من انعقاد قمة الدول الثماني الكبرى[٢] في طوكيو عام ٢٠٠٨ أطلقت منظمة «أكشن ايد» الخيرية تحذير من أن اندفاع الدول الكبرى نحو التوسع في استخدام الوقود الحيوي يعتبر سببا رئيسياً وراء دفع نحو ٧٦٠ مليون نسمة لمواجهة خطر الجوع خلال العاميين ٢٠٠٦-٢٠٠٧، وأكد تقرير المنظمة أن ارتفاع أسعار المواد الغذائية بنسبة ٨٢٪ منذ عام ٢٠٠٦ دفع بشكل مباشر ٢٦٠ مليون نسمة إلى دائرة الجوع كنتيجة لاندفاع الدول الغنية نحو التوسع في استخدام الوقود الحيوي.

وأشار التقرير إلى أن احتياطات الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي من الوقود الحيوي التى تقدر قيمتها فيما بين ١٦-١٨ مليار دولار تفوق بأربعة أضعاف حجم المساعدات الزراعية للدول النامية في العالم، وحمل التقرير بشكل مباشر الدول الكبرى المسئولية عن أزمة الغذاء والفقر.

(١) والدن بيللو – حروب الغذاء صناعة الأزمة – ترجمة خالد الفيشاوي – المركز القومي للترجمة.
(٢) الأهرام – ٢٠/ ١٢/ ٢٠٠٧.

وأعلنت أثيوبيا في يونيو ٢٠٠٨ [١] أنها تعمل لإنتاج وقود الإيثانول من قصب السكر بغية خفض فواتير استيراد النفط الباهظة رغم المخاوف من أن تضر هذه الإستراتيجية بالإنتاج الغذائي في بلد يعاني من المجاعة وجفاف حاد، فهناك نحو ٤.٥ ملايين أثيوبي يحتاجون إلى مساعدات غذائية طارئة بسبب احتباس الأمطار وارتفاع أسعار المنتجات الغذائية.

وسوازيلاند بلاد أفريقية في قبضة الجوع تتلقى إعانات غذائية طارئة و يواجه شعبها نقصا غذائيا حادا، ومع ذلك قررت حكومتها أن تصدر وقودا حيويا منتجا من أحد محاصيلها الرئيسية (الكاسافا)، فقد خصصت آلاف الهكتارات من أراضيها لإنتاج الايثانول في إقليم لانوميسا الأكثر معاناة من الجفاف.

وفي عام ٢٠٠٧ حدد الاتحاد ألأوربي هدفا ملزماً يقضي بأن يشكل الوقود الحيوي ١٠٪ من إجمالي وقود النقل بحلول عام ٢٠٢٠ في إطار خفض انبعاثات غازات الكربون ٢٠٪.

ويتعرض الوقود الحيوي لانتقادات متزايدة بسبب تأثيره على زيادة أجمالية للكربون في الغلاف الجوى، حيث أن ارتفاع شهية العالم لاستعماله يعنى حوافز اقتصادية لتدمير البراري والغابات المطيرة أو حرقها لتوفير مزيد من الأراضي الزراعية، كما حدث من شركة المائية في البرازيل عندما أحرقت مؤخراً مليون هكتار تقريباً استشعرها قمر صناعي – لإنتاج الإيثانول من قصب السكر، فتنطلق مقادير كبيرة من غازات الكربون، كما أن إنتاج ليتر من الإيثانول يحتاج إلى ١١ لتر من المياه منذ زراعة الذرة إلى إنتاج الوقود، ثم أن الاستعمال المكثف للنباتات المعدلة وراثياً لتعزيز إنتاج محاصيل الوقود الحيوي يهدد بإخطار غير مسبوقة ولا تعرف أبعادها.

ومع ظهور هذه المشكلات تنامت دعوات [٢] في أوساط المستثمرين

(١) د.إما م الجمسى ندوة مستقبل الوقود الحيوي ٢٠٠٩.

(٢) الشرق الأوسط ٢٦/٨/٢٠٠٨.

والسياسيين للاتجاه إلى جيل جديد من الوقود الحيوي مستخرج من محاصيل زراعية غير غذائية مثل العشب البري باعتباره قادر على توفير طاقة خضراء دون تأثير بالسلب على الموارد الغذائية، وبدأت زراعات الجيل الثاني من الانتشار في أنحاء أفريقيا إلى جانب ذلك تتوافر لدى الولايات المتحدة وأوربا الخطط لزراعة العشب العملاق لإنتاج الوقود الحيوي.

وتصاعدت التحذيرات من جانب البيولوجيين وعلماء النبات من أن أغلب الجيل الثاني تنتمي إلى ما يطلق عليه العلماء أنواع« اجتياحية» بمعنى أنه يمكنها أن تتجاوز نطاق المزارع المخصصة لها لتتعد على المزارع والأراضي المتاخمة مما سيخلق فوضى اقتصادية وبيئية عارمة، وأثناء اجتماع للأمم المتحدة في بون أصدر علماء تابعون لبرنامج «الأنواع الاجتياحية العالمية» ومنظمة «حماية البيئة» والاتحاد الدولي للحفاظ على الطبيعة« وكيانات أخرى تحذيراً قوياً، وشدد البيان على أن بعض الأنواع المرشحة على نطاق واسع لإنتاج الوقود الحيوي تعد كذلك أنواع غريبة اجتياحية كبرى وينبغى إخضاعها للمزيد من الدراسة قبل الإقدام على زراعتها بمناطق جديدة كمصدر للوقود الحيوي، وحذر الخبراء من أنه قد يكون من الصعب السيطرة على انتشار مثل هذه النباتات

ولخص «الاتحاد الدولي للحفاظ على الطبيعة» الأمر برفعه شعار «لا تدع المحاصيل الاجتياحية الخاصة بالوقود الحيوي تهاجم بلادك».

مما دفع منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (المعروفة بنادي البلدان الغنية) للدعوة لوقف التوسع في إنتاج الوقود النباتي والعمل على خفض استهلاك السيارات والآلات.

وسبق أن حذر العالم المصري الكبير د. مصطفى كمال طلبه من أن مصر تتعرض لمجاعة غذائية لأن الولايات المتحدة وأوروبا المنتجة للقمح والذرة قد توقف تصدير فائض إنتاجها لتدويره واستخدامه في إنتاج الإيثانول كمصدر للطاقة والوقود وطالب الدكتور بأن تعمل مصر على تحقيق أكبر قدر من الاكتفاء الذاتي في

المحاصيل الزراعية خاصة القمح والذرة والتى تستورد منها كميات كبيرة، وطبقاً للبنك الدولي فإن كمية الوقود التى تملأ خزان سيارة كبيرة تستخرج من كمية حبوب تكفى لإطعام شخص واحد لمدة عام[1].

والوقود الحيوي يعتمد إنتاجه في الأساس على تحويل الكتلة الحيوية سواء كانت حبوب ومحاصيل زراعية (الذرة وقصب السكر) أو في صورة زيوت نباتية وشحوم حيوانية مثل زيت الصويا وزيت النخيل، ويمكن إنتاجه من نباتات سريعة النمو وغير ذات قيمة غذائية مثل الجاتروفا التى تزرع في أراض هامشية لا قيمة لها[2].

وتعتبر الولايات المتحدة الأمريكية والبرازيل هما أهم دولتين في العالم تنتجان الإيثانول وخلال عام ٢٠٠٨ كان إنتاج الولايات المتحدة ٤٤٪ من إنتاج العالم تليها البرازيل بإنتاج نحو ٣٤٪ من إنتاج العالم. وتعتمد الولايات المتحدة على الذرة في إنتاج الإيثانول، بينما البرازيل على قصب السكر.

وقد ارتفعت أسعار الغذاء بشكل كبير خلال الفترة من ابريل – يونيو [3] ٢٠٠٧ إلى يوليو وسبتمبر ٢٠٠٨ وذلك بسبب استخدام الغذاء في إنتاج الإيثانول، وتشير البيانات أن أسعار الذرة بين عامي ٢٠٠٥ و ٢٠٠٨ ازدادت بنسبة ٣٠٠٪ والقمح ٢٠٠٪ والأرز ١٧٠٪، كما أدى إنتاج زيوت نباتية إلى تصنيع الديزل الحيوي أن ارتفعت أيضا أسعار الزيوت النباتية المستخدمة في الاستهلاك الآدمي. وفي مصر ليست هناك مصادر معلومات تشير إلى حجم إنتاج أو استهلاك الوقود الحيوي، إلا أن وكالة الأنباء السعودية دامس« أبرزت في ٢٩/ ٤/ ٢٠٠٨ تصريحات لوزير البترول المصري، يشير فيها إلى انه يجرى في مصر ٤ مشروعات إنتاج الوقود الحيوي [4].

(١) الأهرام ٢٠/ ١٢/ ٢٠٠٧.

(٢) د. إمام الجمسى – ندوة مستقبل الوقود الحيوي ٢٠٠٩.

(٣) المصدر السابق.

(٤) المصدر السابق.

الأول: بطاقة ٢٥٠ ألف طن ديزل سنويا باستثمارات ٢٥٠ مليون دولار من الجاتروفا، ويخطط لزراعة ٢٥٠ ألف فدان جاتروفا.

الثاني: لإنتاج ديزل حيوي بطاقة ٢٠٠ ألف طن سنوياً وباستثمارات ٦٥٠ مليون دولار واستغلال مليون طن قش أرز.

الثالث: إنتاج ١٠٠ ألف طن إيثانول من قش الأرز باستثمارات ١٣٠ مليون دولار وباستخدام ٤٨٠ ألف طن مولاس سنوياً.

الرابع: إنتاج ١٢٠ ألف طن إيثانول من قش الأرز باستثمارات ١٥٠ مليون دولار.

ويرى المعارضون لإنتاج الوقود الحيوي:

١. إنتاجه يأتي على حساب إنتاج الغذاء وأنه أحد أهم العوامل التى تسببت في الأزمة الغذائية العالمية ٢٠٠٧-٢٠٠٨

٢. يرى المعارضون أن فكرة رخص الوقود الحيوي خاطئة مستندة إلى الطاقة المتولدة من الإيثانول تمثل نحو ٦٦٪ من البنزين، أى أن المفروض مقارنة ١.٥ جالون إيثانول بتكلفة جالون بنزين، وفي هذه الحالة يكون الإيثانول أغلى.

٣. أنه ليس أفضل للبيئة، لأنه ينتج من حاصلات تستخدم أسمدة كيماوية ومبيدات حشرية ولا يتم نقله إلا بسيارات الشحن الضخمة، كذلك فان البرازيل تقوم بقطع مساحات كبيرة من الغابات لزراعتها بقصب السكر وهو ما يعرض توازن البيئة للخطر.

٤. قدر المعترضون الاحتياجات المائية لإنتاج الإيثانول (من الزراعة حتى محطة الوقود) بنسبة كبيرة تراوحت بين ١٠٠ جالون مياه لكل جالون وقود حيوي كحد أدني، وذكرت أرقام أخرى ١٧٠٠ لتر وقود حيوي.

٥. هناك سبب أخلاقي، وهو أن يتحول المنتجون من تخصيص أراضيهم من

إنتاج الغذاء إلى إنتاج الوقود، الذي سيؤدي في النهاية إلى ارتفاع أسعار الغذاء وزيادة دخله وزيادة عدد الجوعى، وأنه اذا كان هناك ٨٥٠ مليون إنسان في العالم يعانون الجوع في الوضع الحالي، فان الاستمرار في إنتاج الوقود الحيوي يمكن أن يضيف سنوياً نحو ٥٠ مليون شخص[١].

وتدعو الجماعات البيئية ومنظمات الدفاع عن الحقوق الاجتماعية وغيرها من المنظمات إلى الحد من برامج دعم مشروعات الوقود النباتي، وتدعو بعض المنظمات إلى الإلغاء الكامل لهذه البرامج، ويرون ضرورة أن تتناسب أهداف التنمية بشكل أكبر مع احتياجات البلدان الفقيرة، حيث تنفق الأسر في تلك البلدان حوالي نصف داخلها على الغذاء[٢]، وتؤكد إحصاءات منظمة «أوكسفام» أن برامج الوقود النباتي في أمريكا والاتحاد الأوروبي أوقعت ٣٠ مليون إنسان تحت خط الفقر، كما تقدر action aid الدعم المقدم للمزارعين في الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي بما يتراوح بين ١٦-١٨ مليار دولار سنوياً، أكثر بمقدار أربعة أضعاف من مجموع المساعدات الزراعية المقدمة للمزارعين في الجنوب، هذه السياسة تضع ٢٦٠ مليونا من البشر على حافة المجاعة، وتزداد المخاوف من أن برامج الوقود الزراعي في الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي قد تقوض على نحو خطير الخطوات التى اتخذت لتحقيق أهداف التنمية، بل قد تكون أدت إلى نتائج عكسية فيما يتعلق بالحد من الفقر في البلدان النامية، فقد ارتفعت معدلات الفقر بدلاً من أن تتراجع.

خصخصة المياه

في دراسة أعدها البنك الدولي عام ١٩٩٣ واقر هذه الإستراتيجية عام ١٩٩٥، حول المياه في المنطقة تحت عنوان «من الندرة إلى الأمن» حدد أن المياه سلعة وتتغير قيمة (السلعة) بتغير استخدامها ومكان وجودها ونوعيتها ومواعيد

(١) المصدر السابق.

(٢) والدن بيللو – مصدر سابق.

توافرها. ودعا البنك إلى وضع مبادرات حول المياه تنفذها ثلاثة أطراف هي حكومات المنطقة ومستخدمو المياه المحليين والمصادر الخارجية المانحة!! أى مشاركة الدول المانحة في تحديد أولويات الاحتياجات المائية علماً بأن تلك الدول المانحة هي التى تقدم المنح لجمعيات وروابط المياه.

وأوضح البنك أن من أخطر مشاكل المياه هو تقديم الدعم الكبير لأسعار المياه بشكل عام وأن من اهم المشاكل وهو تخصيص نسبة تصل إلى ٨٧٪ من المياه للزراعة، وعدم استخدام المياه استخداما أكثر كفاءة للحصول على أكبر قيمة منها (الزراعة للتصدير)

وحدد خطة لتفادي حدوث أزمة في المياه تتمثل في الآتي:

أنه لتفادي حدوث أزمة مائية فإنه يجب التفكير في معالجة قضايا التنمية للموارد المائية بأسلوب متكامل وذلك عن طريق مزيج من المؤسسات التابعة للقطاعين العام والخاص وبرؤية تنظر إلى ابعد من حدود كل بلد على حده (التخطيط الإقليمي)

وقد اعتمدت الإستراتيجية المائية للبنك على:-

- **تسعير المياه**
- **إنشاء بورصات للمياه**
- **إنشاء مشروعات لإنتاج وبيع الكهرباء**

ونتيجة لذلك تم وضع خطط لضبط مياه النيل بغرض إعادة توزيع أنصبته بين دول حوض النيل[1] وهي خطط جرى إعدادها تحت رعاية مؤسسات دولية وشركات صناعة المياه العالمية بعيدا عن الأنظار، وهي تشمل عدد من المشروعات التى تم عرضها على مجموعة من الدول المانحة وافقت على حضور

(١) د. رشدي سيد – مياه النيل في سوق التجارة العالمية – الكتب – وجهات نظر – ديسمبر ٢٠٠٠.

اجتماع عقد بمدينة جنيف بسويسرا تحت رعاية البنك الدولي بغرض البحث في تمويلها، وتشير السرعة المذهلة التى تم بها الوصول إلى هذا الاتفاق على المبادئ والمشروعات المنظمة لمياه النيل بين دول الحوض الكثير من التساؤلات والشكوك في الأهداف الحقيقية وراء هذه المشروعات التى جرى إعدادها في سرية، ومما يزيد من الشكوك أن هذه المشروعات تجئ في إطار الحملة التى يقوم بها البنك الدولي منذ سنوات لكى يجعل من المياه التى تجرى منذ القدم حقا طبيعيا للبشر سلعة.

وجاء تتويج هذه الحملة وإقرار هذه المبدأ في المؤتمر العالمي الذي نظمه البنك الدولي وعدد كبير من المؤسسات الدولية في مدينة لاهاي بهولندا في مارس ٢٠٠٠، وحضره مقررها السابق الدكتور/ إسماعيل سراج الدين نائب رئيس البنك الدولي في حينه- رئيس مكتبة الإسكندرية الحالي – واقترح التقرير حلا لأزمة المياه، النظر إلى المياه كسلعة يجرى تنظيم استخدامها بواسطة القطاع الخاص الأكثر كفاءة – من وجهة نظرهم – من القطاع الحكومي والعام ويجرى تسعيرها حتى يتم ترشيد هذا الاستخدام.

وعلى الرغم من الاعتراضات والاحتجاجات، فقد وافق المؤتمر من ممثلي الحكومات على التقرير ومبادئه وكانت مصر التى مثلها وفد كبير برئاسة د. محمود أبو زيد وزير الموارد المائية وقتها من أكثر الدول حماساً وتأييداً للتقرير، وجاءت موافقة مصر على التقرير على الرغم من أن الكثير مما جاء فيه يتعارض مع ما دأبت ترده طول تاريخها من أنها ضد تسعير المياه بأى شكل من الأشكال.

ولم يكن مستغربا أن يجئ في إحدى توصيات تقرير لجنة المياه العالمية دعوة دول أحواض الأنهار المشتركة لإقامة المشروعات على النهر لتحسين استخدام مياهه، وهى الدعوة التى تمت بعد صدورها في إطار اجتماعات متسارعة لمجموعة وزراء الموارد المائية والتى انتهت بموافقتهم على ما يسمى بمبادرة حوض النيل، وقبول مصر المشاركة في هذه المبادرة تكون قد حادت عن موقفها

التاريخي بعدم فتح ملف إعادة توزيع مياه النيل، وهو الذي نتج عنه بعد ذلك ما يسمى أزمة سد النهضة والذي لازلنا في مشكلة بسببه.

واستهدفت مبادرة حوض النيل وضع[1] المشروعات المشتركة التى تعالج النهر كوحدة متكاملة بما يكفل الفائدة لجميع دول الحوض ودعوة البنك الدولي لإنشاء كونزوريتوم من الشركات والمؤسسات الدولية العاملة في حقل المياه لتمويل هذه المشروعات.

ولقد ذهب د. محمود ابو زيد بعيدا في علاقاته مع البنك الدولي، حيث أكد أن دول الحوض [2] قامت بدراسة ٢٣ مشروعاً في مجالات الري والتجارة والطاقة والملاحة والسياحة وفرت لها الدول الأوروبية المؤسسات الدولية المانحة مثل البنك الدولي ٢٠٠ مليون دولار.

وأكد أن مبادرة حوض النيل خطوة غير مسبوقة لأن التعاون في إطار هذه المبادرة يمتد لآفاق تتعدى مياه النيل إلى السياحة والاقتصاد والطاقة والتبادل التجاري وان المبادرة تشمل محورين أولهما تعظيم الاستفادة من المياه المشتركة وكذلك استغلال فاقد المياه لصالح دول حوض النيل، والثاني إيجاد إطار قانوني ومؤسس للتعاون وانه تم الاتفاق على نسبة ٩٥٪ من إطار التعاون بين دول الحوض!!!.

ليس هناك من سبب ملح على اى من دول الحوض لخلق نزاع حول مياه النهر، فلدى هذه الدول بدائل كثيرة لزيادة مياهها ولكننا نجدها تمت تحت ضغط توصيات الخبراء سواء من المؤسسات الدولية أو من الشركات العالمية والتى تعمل في ترابط وثيق ولا عجب أن يكون من بين طاقم الخبراء الذين يترددون على بلاد حوض النيل خبراء فيما يسمى بعلم إدارة وحل النزاع وهو علم استخدمه

(١) المصدر السابق.

(٢) الأهرام – ٢٧/٦/٢٠٠٨.

الإسرائيليين لتقنيين وضبط حال النزاع المستمر الذي تؤججه إسرائيل في منطقة الشرق الأوسط [1] ومما يزيد من المخاوف مسلك مجموعة الخبراء الذين يقفون وراء البنك الدولي المحرك الأساسي لهذه المبادرة، منهم مجموعة محددة من العدد مغلقة على نفسها تدير أمورها في سرية ودون إعلان، وهي وثيقة الصلة بمخابرات الدول الكبرى ومراكز التمويل الدولية ووسائل الإعلام العالمية، ولها صلات واسعة بإدارات دراسة صنع القرار في جميع دول الحوض وعلى الأخص بمراكز الأبحاث فيها والتى يتم تمويل معظم بحوثها عن طريق المعونات الأجنبية التى تنفق في معظمها في صورة مكافآت مجزيه لموظفيها، ويعتبر مركز بحوث النيل في مصر واحد من أكثر هذه المراكز تلقيا للمعونات والمنح.

روابط المياه

ويقول د. محمود أبو زيد وزير الموارد المائية والري الأسبق، أن الوزارة منذ فترة طويلة تقوم بتطبيق مبادئ الإصلاح المؤسس وانتهاج سياسة الخصخصة في مشاريع الري والمياه وزيادة مشاركة القطاع الخاص في تطبيق اللامركزية في اتخاذ القرارات بما يرفع كفاءة الأداء والاستغلال الأمثل للموارد المائية وذلك بإنشاء شركات قابضة لتحديث الإدارة المائية والإعداد لخصخصة صيانة الصرف بإنشاء شركة للصيانة.

وأكد الدكتور فؤاد الشيبني أن السياسة المائية المصرية تتبنى الرؤية المعاصرة – للبنك الدولي – في زيادة مشاركة القطاع الخاص في إدارة الموارد المائية ورسم خططها الحالية والمستقبلية وإرساء شراكة القطاع الخاص مع الحكومة في تشغيل وإدارة نظم الري والصرف وعمل حملات مكثفة للمزارعين بأهمية تفعيل دور القطاع الخاص في إدارة مياه الري، وأكد د. خالد محمود أبو زيد مدير الشراكة المائية المصرية أن دخول القطاع الخاص مع الحكومة في عملية توفير الخدمات

(١) المصدر السابق.

المتعلقة بتوزيع المياه أو غيرها من الخدمات الزراعية يكون له نتائج ايجابية ومشاركة المستفيدين في تحمل بعض من التكاليف التى تتطلبها هذه الخدمات حيث يمكن للقطاع الخاص المشاركة في توزيع المياه على المستوى الحقلي والترع المختلفة وإقامة محطات معالجة لمياه الصرف الزراعي والصناعي والصحي.

وأوضح د. هشام قنديل مدير مركز التكنولوجيا والمعلومات في ذلك الوقت – ورئيس الوزراء الأسبق- في إطار تفعيل دور القطاع الخاص في إدارة المياه فقد قامت بتشجيع مستخدمي المياه من المزارعين لتكوين روابط وجمعيات والتى تمثل شكلا من أشكال القطاع الخاص مما أدى إلى تكوين ٧٠٠٠ رابطة لمستخدمي المساقي، و ٥٠ مجلسا للمياه على مستوى الترع الفرعية مع البدء في تكوين مجالس للمياه على مستوى هندسات الري ليشمل كل المنتفعين في مياه الري والشرب والصناعة.

ويقول الدكتور مهيب مجاهد أن عمليات تطوير الري في مصر تتطلب استثمارات ضخمة تصل إلى ١٩ مليار جنيه ما يصعب على الحكومة توفيرها وقد انتهى الأمر بالبنك الدولي وهيئة المعونة الأمريكية[١] بجعل هذا الوضع – تعميم جمعيات مستخدمي المياه - شبه شرط للحصول على تسهيلات ومساعدات مالية مخصصة للقطاع المائي، وتشير هيئة المعونة الأمريكية إلى أن « إنشاء جمعيات مستخدمي المياه تقدم خبرة ناجحة للخيارات المؤسساتية في مواجهة المشكلات التى يطرحها استخدام ملكية عامة ألا وهي مياه الري (راي بوش ٢٠٠٤)

في عام ١٩٨١ بدأ مشروع إدارة نظم الري[٢] الذي دعمته المعونة الأمريكية لمتابعة التوصيات التى قدمها مشروع إدارة استخدام الري بمصر ثم أضيف مشروع تطوير الري عام ١٩٨٧ .

(١) حبيب عايب – مصدر سابق.

(٢) التقرير النهائي عن أعمال المؤتمر القومي لمجالس المياه- العين السخنة ٣٠ يناير ٢٠٠٢.

وقامت وزارة الموارد المائية والري[1] بوضع مشروع قانون المشاركة في إدارة الموارد المائية والذي ينظم مشاركة المنتفعين والقطاع الخاص في إدارة وتطوير وصيانة المجاري المائية المخصصة للري والصرف الزراعي، ودخول المستثمرين في مشروعات تنمية الموارد المائية بمختلف أنواعها بدءاً من مياه النيل ومياه الأمطار والسيول والمياه الجوفية إلى جانب إعادة استخدام مياه الصرف الزراعي والصناعي والصحي بعد معالجتها، وكذلك إقامة محطات تحلية مياه البحار ومياه الآبار الجوفية شبه المالحة، ويعالج القانون ثلاثة مستويات من المشاركة يتمثل أولها في تشجيع أنشاء روابط مستخدمي المياه في الأراضي القديمة المروية على المجاري القديمة والآبار العامة لتتولى تحت مراقبة وإشراف الوزارة عمليات إدارة وتشغيل وصيانة تلك المجاري ومنشآت الري والصرف الواقعة بزمام هذه الروابط، والمستوى الثاني يضع نظم تعهد القطاع الخاص المشترك والأهلي بإدارة وتشغيل وصيانة جزء أو أجزاء من منشآت الري والصرف وفقاً لطرق الإسناد التى تنص عليها قواعد المناقصات والمزايدات العامة للدولة، وتحت إشراف ومتابعة وزارة الموارد المائية والري والتى تضطلع بوضع أسس تقديم الخدمة للمنتفعين وتقدير الرسوم المستحقة عليهم وطرق تحصيلها منهم (استعادة التكاليف)، والمستوى الثالث هو المشاركة في إدارة الموارد المائية بنظام الالتزام والذي يجوز منحة وفقاً لما تقتضيه اعتبارات تنمية وحسن إدارة المورد المائي للمستثمرين المصريين (عودة نظام الملتزم على الموارد المائية)

وأطلق وزير الموارد المائية الحالي د. حسام مغازي (الأهرام ١٩/ ١١/ ٢٠١٤) دعوة لتبني هذه الروابط أوضح فيها أن مواردنا المائية محدودة لا تزيد عن ٥٩ مليار م٣ وثبات هذه الكمية منذ عام ١٩٥٩ مع تزايد الاحتياج إلى كميات إضافية بعد تضاعف عدد السكان أربعة مرات، وأن مصر في حاجة إلى

(١) الأهرام ٢٣/ ٩/ ٢٠٠٩.

استثمارات ضخمة وصيانة المجاري المائية والمنشآت المقامة عليها أو لإعادة استخدام المياه من خلال محطات معالجة.

وأن مصر بها شبكة ضخمة من المجاري المائية لديها ٣٥ ألف كيلو متر ترعا رئيسية وفرعية، و ١٥ ألف كيلو متر مصارف زراعية و ٣٠٠ خزان وقنطرة وحوالي ١٦٠٠ محطة رفع، وتدار هذه الشبكة عن طريق ١١٥ ألف موظف منهم ٤ مهندسين فقط.

وأن كفاءة الري الحقلي بالغمر ٥٥٪ ورفع كفاءة هذا الري من خلال إدارة جماعية بروابط مستخدمي المياه وتطوير المنظومة برفع كفاءة الري الحقلي لتصل إلى ٧٠- ٨٠ ٪ وهي أعلى نسبة عالميه.

وأنه تم تكوين الروابط على المساقي الخصوصية التى تم تطوير نظام الري بها، وتم إنشاء ٩٥٠٠ رابط لمستخدمي المياه حتى الآن -تاريخ المقال- وهناك اتجاه إلى إنشاء روابط على مستوى الترع الفرعية التى لا يزيد زمامه على ألفي فدان، وذلك في إطار المشاركة في أعمال التشغيل والصيانة وجدولة المياه، وهذه الروابط منشأة على ١٧٠٠ ترعة فرعية حتى الآن وهناك مشاركة على مستوى هندسة المركز ويتراوح زمامها ما بين ٤٠ ألف و ٦٠ ألف فدان وتم تطبيقه من خلال الاسترشاد بمثيلتها الهولندية وهي تشارك مسئولي ومهندسي الري في إدارة وتوزيع المياه وصيانة الترع ولكنها لا تشارك في أى أعباء مالية!!

وبحكم القانون يتم الالتزام بتطبيق نظم الري الحديثة وتكوين اتحادات لمستخدمي المياه في الأراضي الجديدة وهي كل الأراضي التى تم أو يجرى استصلاحها بعيدا عن الأراضي القديمة بالدلتا والوادي.

ويحكم روابط مستخدمي المياه على مستوى المساقي قانون صدر عام ١٩٩٤ وجاري دراسة تعديله ليلائم المستجدات الحالية والتزامات ومستويات الروابط تجاه المساقي والمراوي.

منذ بضع سنوات أصبح مفهوم الشراكة رائجاً في سائر الأنشطة الاجتماعية والممولة أجنبياً ويراد تحويلها إلى القطاع الخاص، وهي الغالب الأعم محاولة تشارك الفقراء مع بعضهم في مشاريع أو خطط ذات مصلحة جماعية[1].

وفي حوار مع مسئول كبير[2] عن البرنامج الذي يتضمن إنشاء جمعيات لمستخدمي المياه في الدلتا عن موقف الإدارة تجاه الفلاحين الرافضين، قال «الأمر يتعلق بمشروع قومي، سوف تنفذ الخطة في كل مكان في مصر، وفي النهاية سوف يجبرون على الخضوع له.»

إن تأسيس وتصميم جمعيات وروابط مستخدمي المياه تم بناء على توصيات البنك الدولي منذ الثمانينيات،وذلك لتسهيل انتقال هذه الإدارة أن تتحول تدريجيا إلى شركات خاصة، وقد انتهى الأمر بالبنك الدولي وهيئة المعونة الأمريكية بجعل هذا الوضع شرط للحصول على تسهيلات ومساعدات مالية مخصصة للقطاع المائي، وسريعاً ما أصبحت جمعيات مستخدمي المياه عنصر أساسيا في برامج الإصلاح الاقتصادي وإعادة الهيكلة ويدافع عنه وزارة الزراعة والري حيث أصبح لها صفة قانونية بالقانون ٢١٣.

وتم تعريف الروابط بأنها منظمات ذات صفة اعتبارية تؤسس على المستوى المائي في الأراضي القديمة، مجمل المشروع يتم في إطار مشروع قومي ممول[3] أساساً برؤوس أموال أجنبية خاصة المعونة الأمريكية والبنك الدولي، ويحتوي المشروع على محورين هما :

- محور تقني لتعلية منسوب المياه في المسقى بعد تجديدها ومعالجتها بحيث تصبح غير قابلة لتسريب المياه وذلك بهدف تقليل إهدار المياه، وإتاحة

(١) حبيب عايب – مصدر سابق.

(٢) المصدر السابق.

(٣) المصدر السابق.

سريان دائم للمياه أو بواسطة ترع مغطاة، وأيضاً تعميم أنماط للري أكثر فاعلية (تسوية بالليزر في الأراضي القديمة – والري بالرش والتنقيط في الأراضي الحديثة).

- المحور الثاني يتعلق بالإدارة الجماعية للمورد المائي عن طريق نقل المسئولية إلى الفلاحين ولمستخدمين آخرين (ملتزمين).

ان القانون رقم ١٢ لعام ١٩٨٤ الذي يحكم وزارة الري والصرف، يؤكد استمرار وسيادة السلطة المركزية على النيل وفروعه وكذلك على توزيع المياه في كل القطاعات الري، مياه الشرب، الصناعة.

وتعمل روابط المياه في إطار كلمة د. محمود أبو زيد وزير الري الأسبق في ورشة عمل مشاركة المنتفعين للمجلس الاستشاري الهولندي المصري لإدارة المياه في ٨-٩/ ١/ ٢٠٠١ « لم يعد من الممكن أن توفر الحكومة المصرية نفس قدر مصروفات القطاع العام لتقديم خدمات إدارة المياه، ناهيك عن تحمل التكاليف الإضافية المرتبطة بتحسين هذه الخدمات».

دور جمعيات وروابط مستخدمي المياه

طبقاً للقانون فهي لا تشكل سوى تجمعات محلية تحت وصاية قانونية من قبل وزارة الري والموارد المائية، فهي لا ينطبق عليها قانون الجمعيات الأهلية ولا قوانين الشركات الخاصة، ولا يوجد في القانون المدني ما يسمح بإنشاء تجمعات تعاونية من قبل منتفعين من مياه النهر، ولا يمكن يوجد قرار وزاري ينظم إطار ودور إدارة جمعيات مستخدمي المياه (وزارة الأشغال والموارد المائية ١٩٩٥)

مادة [1] ٤٥ على جميع المزارعين على المسقاة المطورة تكوين رابط من أجل:-

١. تشغيل وصيانة طلمبات الرفع والمسقاة ووسائل الري الخاصة.

(١) المصدر السابق.

٢. تحديد تكاليف الري وتحصيلها من المزارعين

٣. تنظيم أوقات التشغيل وتحديد المسئوليات الجماعية بين أعضاء الرابطة

٤. تحديد مسئوليات المشغل المسئول عن تشغيل وصيانة الطلمبة أو الطلمبات.

مادة ٤٦ : تحدد وزارة الأشغال والموارد المائية المساقي التي سيتم تحديثها والأسلوب المتبع لتنفيذ أعمال التطوير، يلتزم المنتفعون بالتخطيط الذي تعتمده الوزارة وحماية البنية التحتية المائية التى أنشأتها الوزارة.

مادة ٤٧ : يقوم مهندس التوجيه المائي ومعاونوه بإعلام المزارعين بقرار الوزارة القيام بتنفيذ نظام الري الجديد وأسلوب التطوير وتوضيح العائد من ذلك على المزارعين والتكاليف التقديرية للبرنامج الجديد.

مادة ٤٨: يتم تحصيل تكاليف أعمال تطوير المساقي وتكاليف الطلمبة أو الطلمبات التى يتم توريدها وتركيبها على المساقي.

مجالس المياه وتشكيلها: يحدد القرار الوزاري رقم ٣٣ لعام ٢٠٠١ اختصاصات المجلس كالتالي[١]:

١. إدارة الري والصرف على مستوى الترعة الفرعية في زمام المجلس.

٢. تمثيل جميع مستخدمي المياه أمام اللجان الخاصة.

٣. تحقيق هدف تحويل مجلس المياه إلى هيئة دائمة.

٤. ضمان التشغيل وفق لائحة داخلية تخدم بدقة التمثيل العادل لمجمل أعضائه.

مادة ٤٩: يتولى مجلس الرابطة الاختصاصات الآتية:

(١) المصدر السابق.

١. انتخاب شيخ المسقاة ونائبة وكذلك أمين الصندوق والسكرتير.

٢. التعاون مع مهندس التوجيه المائي في اختيار نوع التطوير للمسقاة.

٣. استلام المسقاة المطورة بعد تنفيذها بموجب محضر خاص وذلك لتشغيلها وصيانتها بمعرفة المنتفعين.

٤. حل أى مشكلة قد تنشأ بين أعضاء الجمعية.

٥. تقسيم ميزانية الرابطة وتحديد بنودها ونسبة ما يخص كل بند فيها من حصيلة تكاليف ري الأرض.

مجالس المياه وتكوينها واختصاصاتها:

يحدد القرار الوزاري رقم ٣٣ لسنة ٢٠٠١ اختصاصات المجالس كالتالي:

١. إدارة الري والصرف على مستوى الترعة الفرعية في زمام المجلس

٢. تمثيل جميع مستخدمي المياه أمام اللجان الخارجية

٣. تحقيق هدف مجلس المياه إلى هيئة دائمة

٤. ضمان التشغيل وفق لائحة داخلية تخدم بدقة التمثيل العادل لمجمل أعضائه.

فيما يخص التمثيل ومشاركة المستخدمين في إدارة المسقاة[1]، نجد أن مجالس المياه تتميز بآلية غير عادلة، تحتفظ لكبار الملاك والمستثمرين بثقل اكبر لاتخاذ القرار حيث تعطي لكبار المنتفعين أصواتًا أكبر طبقا لمساحتهم، كما نجد أن مجالس المياه تمثل أداة في يد الإدارة وكبار الملاك، حيث أن روابط ومجالس المياه تقوم وتنفذ الإجراءات المتبعة من قبل السلطات المسئولة عن إدارة المياه:

تقوم الحكومة بتحديد قنوات الري والأماكن والأوقات المحددة لإنشاء

(١) حبيب عايب- المصدر السابق.

«جمعيات» مستخدمي المياه.

- تقوم الحكومة بتحديد شكل الروابط وهيكلها وتحديد إطارها القانوني.

- الفلاحين الموجودة أراضيهم على المسقاة المراد تطويرها ليس لديهم الحق في تغيير طرق التشغيل أو الامتناع عن المشاركة في الروابط ومجالس المياه

- المجالس والروابط لا تشارك في تحديد السياسة المائية ويفرض عليهم تنفيذها بالكامل داخل الزمام.

- الروابط غير مؤهله للاعتراض على قرارات الحكومة ولا على تقديم مقترحات تخص نظام إداري مختلف

- غير مسموح للروابط والمجالس بتكوين اتحاد مع جمعيات أخرى من أجل إنشاء تجمعات لدعم ثقلها الاقتصادي والتنظيمي والتفاوض عند اللزوم مع السلطات المحلية.

- طبقا للقرار الوزاري رقم ٣٣ لسنة ٢٠٠١ بتاريخ ١٧/ ١/ ٢٠٠١ وفي مادته الثالثة «يصدر السيد المهندس / رئيس الإدارة المركزية للموارد المائية والري المختص قرارات تشكيل مجالس لمياه للترع الفرعية للمناطق التجريبية بدائرة المحافظة بعد إقرارها واعتمادها من اللجنة التوجيهية للمشروع » أى أن من له إصدار القرار بالموافقة والرفض هو مهندس الري.

- وفي المادة الرابعة تختص مجالس المياه بالمشاركة والتعاون والتدعيم وتمثيل المزارعين وتحديد التزامات المنتفعين،وليس وضع خطط والمشاركة في وضع خطط أى أنهم ينفذون ما يطلب منهم.

- في المادة الخامسة يعرض رئيس مجلس المياه على مهندس الري محاضر الجلسات لمراجعتها.

***

وفي تقييم لأحدى العاملات بالمشروع

- بداية الاشتغال عن طريق أساتذة بالكلية التى اعمل بها.

- تم إجراء الاختبارات الشخصية والمقابلة في مكتب مستشار التبادل بين الشمال والجنوب وهو المسئول عن استحضار العمالة والراتب أيضا من مكتب التبادل بين الشمال والجنوب.

- حضرنا أكثر من ١٤ ورشة عمل حول طريقة العمل ومؤتمرات في فنادق خمس نجوم بحضور مهندس الري، ولكن المحرك الأساسي رئيس فريق العمل ومساعديه (أجانب) هولنديين، وقد تلاحظ وجود أسماء بان برون رئيس فريق العمل- وليام أوليمانز خبير منظمات المزارعين – جوزين كليما أخائية تنمية مجتمعات.

- الفكرة أساساً طبقت في هولندا وكانت فكرة المشروع أن يتم تنفيذها في ١٤ خطوه تستغرق ٣ سنوات، بداية من الفكرة للتكوين والتنفيذ...

- تم عقد عدة لقاءات إقليمية تضم كبار مهندسي الري بالمحافظة مع وكيل الوزارة وفريق العمل للتعرف على خطوات المشروع.

- وكان الخبراء الأجانب دائمي التردد على القرى التى نعمل بها بمعدل ٣-٤ مرات أسبوعياً، وحريصون على النزول والاحتكاك المباشر بالفلاحين ودخول منازلهم بشكل اثار العديد من الفلاحين، وكانت لهم ملاحظات يقوموا بتدوينها عن مشاهدتهم في الزراعة – المياه – النظافة – العادات والسلوكيات وفي أحدى الندوات بمركز النيل للإعلام أثيرت المشاكل التالية:-

- أثار أعضاء مجالس المياه موضوع القرار الوزاري لإكساب المجلس الصفة الشرعية وحتى يستطيعوا التعامل والتخاطب مع الجهات الرسمية.

- تبين شعور أعضاء مجلس ترعة (-------) بالقلق من عدم حدوث انجاز حقيقي، والملل من كثرة الاجتماعات دون انجاز.

- تساءل أعضاء المجلس عن الحكمة في وجود أمين صندوق للمجلس إذا كان المجلس بدون موارد مالية.

- تساءل المزارعون على ترعة (-----) عن مشاكل الري بمنطقتهم حيث أن زراعة البردي تتطلب مياهًا كثيرة وهو عصب الحياة لديهم ويعمل على تشغيل كافة أفراد الأسرة.

- تحدث الحاضرون عن مشكلات تلوث مياه الري.

وقد تم عمل دراسات للمناطق المستهدفة تطوير المساقي بها وأمانه مجالس – وروابط مياه كالتالي

دراسة اجتماعية : وتهدف إلى التعرف على الجوانب السكانية بالإضافة إلى البنية الأساسية المجتمعية والمتمثلة في البنية الاجتماعية والاقتصادية والإدارة الحكومية، وهي تشمل عدد السكان وتوزيعه وفقاً للنوع والنشاط الرئيسي.

البنية المجتمعية: وتشمل دور العبادة والمؤسسات التعليمية والخدمات والمنظمات غير الحكومية.

البنية الاقتصادية وتشمل: الأسواق والمتاجر والجمعيات التعاونية الزراعية – الهياكل الإدارية الحكومية – الهيكل الزراعي بها)

- دراسة التركيب الزراعي
- دراسة تنظيم إدارة المياه والجوانب المؤسسية المرتبطة بها
- دراسة ميزانية المحصول
- بيانات مكملة

أى أن الدراسات التى تمت من أجل إنشاء روابط المياه تدخلت في كل مناحى الحياة للقرية المصرية اجتماعيا واقتصاديا وزراعياً ومائيا وكل شئ آخر خارج نطاق إنشاء الروابط في مجال مفتوح لكل المعلومات الممكنة عن المجتمع المصري.

النتائج

- دور المؤسسات العالمية[1] تلعب المؤسسات العالمية دوراً هاماً ما في عملية إعادة هيكلة الاقتصادات الوطنية، ويمثل التصديق على اتفاق الجات وتكوين منظمة التجارة العالمية في عام ١٩٩٥ علامة بارزة في تطوير النظام الاقتصادي العالمي، وبعبارة أخرى ظهر تقسيم ثلاثي للسلطة يستند إلى التعاون الوثيق بين صندوق النقد الدولي والبنك الدولي ومنظمة التجارة العالمية في الإشراف على السياسات الاقتصادية للبلدان النامية.

- وصفة صندوق النقد الدولي : تطبق الوصفة نفسها على كل البلدان النامية، التقشف في الميزانية وتخفيض سعر العملة وتحرير التجارة والخصخصة، وتفتقر الدول المدينة السيادة الاقتصادية والسيطرة على السياسة المالية والنقدية وإعادة تنظيم البنك المركزي ووزارة المالية، وفرض وصاية اقتصادية من المؤسسات المالية الدولية، ورغم أن برنامج التكيف الهيكلي يعتمد باسم الديمقراطية وسلامة الحكم، فإن يتطلب تعزيز جهاز الأمن ويدعم القمع السياسي، ويقابلها عملية قمع اقتصادي موازية ومنذ منتصف الثمانيات تتوافر وثائق كافية[2] عن اثر التكيف الهيكلي في انتقاص حقوق المرأة الاجتماعية، والآثار البيئية الضارة للإصلاح الاقتصادي.

- الإبادة الاقتصادية يؤدي التكيف الهيكلي إلى نوع من الإبادة الاقتصادية حيث يجري التلاعب الواعي والعمدى بقوى السوق وأثرها الاجتماعي مدمر، وتؤثر برامج التكيف الهيكلي تأثيرا مباشرا على أكثر من أربعة مليارات شخص.

- ويكمن في قلب النظام الاقتصادي العالمي هيكل غير متساو للتجارة

(١) ميشيل تشوسودفيسكى – عولمة الفقر – ترجمة محمد مستجير – الهيئة المصرية العامة للكتاب – القاهرة ٢٠١٢.

(٢) المصدر السابق.

والإنتاج والأثمان يحدد دور البلدان النامية ومركزها في الاقتصاد العالمي، ففي حين أن البلدان الفنية يعيش فيها نحو ١٥٪ من سكان العالم تسيطر على ما يقرب من ٨٠٪ من إجمالي الدخل العالمي، فان نحو ٥٦٪ من سكان العالم يمثلون البلدان منخفضة الدخل (من بينها الهند والصين) قد تلقوا عام ١٩٩٣ ما يقرب من ٥٪ من إجمالي الدخل العالمي، وقد انخفضت الأجور الحقيقية في كثير من بلدان العالم الثالث المدينة بأكثر من ٦٠٪ منذ بداية الثمانينيات.

- الآثار الاجتماعية لتخفيض سعر العملة الأثر الاجتماعي لتخفيض سعر العملة الذي يرعاه صندوق النقد الدولي قاسيه وعاجله، فالأسعار المحلية للمواد الغذائية الرئيسية والأدوية والوقود والخدمات العامة تزيد بين ليلة وضحاها، ورغم تخفيض سعر العملة يطلق حتما التضخم والدوارة للأسعار المحلية، فانه يطلب إجراء استقاطاعات ضخمه من البرامج الاجتماعية، وعدم ربط الأجور بالأسعار، وفي بعض الحالات كان تخفيض سعر العملة أساسا لتنشيط وقيد الأجل للزراعة الموجهة إلى سوق التصدير والصندوق يشترط تحرير في سوق العمل، وإلغاء أحكام غلاء المعيشة في الاتفاقيات الجماعية، والإلغاء التدريجي لتشريع الحد الأدنى للأجور، وزيادة مبدأ استعادة التكاليف وانسحاب الدولة من مجالات الخدمات الصحية والتعليمية.

- تصفية منشآت الدولة وخصخصتها يشكل التكيف الهيكلي وسيلة للاستيلاء على الأصول الحقيقية للبلدان النامية عن طريق برنامج الخصخصة، وترتبط خصخصة منشآت الدولة بإعادة التفاوض بشأن الدين الخارجي ويستولى رأس المال الأجنبي على أكثر المنشآت ربحية ويكسب رأس المال الدولي السيطرة أو الملكية أكثر

- الذي يرأسه رجل الأعمال المصري الأمريكي[1] طاهر حلمي، وهذا

(١) أحمد السباعى - الاهرام الاقتصادى (القبضة الفولاذية على عنق الاقتصاد المصرى) ٢٣/ ٦/ ٢٠١٣.

المركز تلقف جمال مبارك ليضفه على رأس قائمة المؤسسين ليضمن حماية سياسية غير محدودة لكل ما يخرج به من دراسات ووفقا لجريدة الواشنطون بوست فان المركز يمول بـ ١٠ ملايين دولار سنوياً من وكالة التنمية الأمريكية، وهذا المركز كان المكان الذي افرز معظم وزراء المجموعة الاقتصادية وقد أتجه طاهر حلمي لتأسيس فرع المكتب «بيكراندماكنزي» الأشهر في النزاعات الاقتصادية حول العالم، وهو مكتب أمريكي أسسه رابيل بيكر وديفيد ماكينزي اليهودي الأصل وله أفرع حول العالم، أن مركز الدراسات بعد تولى المجموعة الاقتصادية مقاليد الأمور في السيطرة على الاقتصاد الوطني سواء كان وزراء في الحقيبة الاقتصادية او مسئولين في الهيئات الاقتصادية في وزارة نظيف ٢٠٠٤ كانوا إدارة لتنفيذ توصيات المركز خاصة فيما يتعلق ببيع القطاع العام بأبخس الأثمان لشركات عالمية ومصرية وراءها أيدي أجنبية حتى بلغ عدد هذه الشركات ٢٤٢ شركة خسائرها نتيجة لهذه الصفقات المشبوهة وفق جريدة الواشنطون بوست الأمريكية الصادرة في ١٢/ ١/ ٢٠١٢ أكثر من ٦٠١ مليارات دولار تكبدها الاقتصاد المصري، وكانت تلك العقود تكتب بحرفيه شديدة من جانب مكتب : بيكرا أند ماكينزي «حتى أذا تجرأت مصر في وقت من الأوقات أن ترفع قضية ضد هذه الشركات التى خصخصتها أو لجأت الشركات إلى خصومة مع الجانب المصري فان الجانب الخاسر دائما هو الجانب المصري، وقد حدث ذلك في ٢٩ قضية خسرت مصر بسببها أكثر من تريليون دولار..

وكثيرا ما وضعت التشريعات المتعلقة بملكية الأرض الزراعية بدعم فني من الإدارة القانونية في البنك الدولي، وهي تشجع على زيادة تركز الأرض وإعادة حقوق طبقة كبار ملاك الأراضي القديمة ونمو قطاع المنشآت الزراعية للتصدير، ويؤدي ذلك لإنتاج طبقة من العمال الزراعيين الموسميين المعدمين.

- البطالة: أصبحت البطالة أداة لتراكم[1] رأس المال العالمي تضبط تكلفة

(١) ميشيل تشودفيسكى – عولمة الفقر – مصدر سابق.

العمل في كل الاقتصادات الوطنية، كما أن الفقر الريفي ووجود كتلة واسعة من العاطلين وعمال الزراعة المعدمين يتجهان إلى تشجيع انخفاض الأجور في اقتصاد الصناعة الحضري، كما هبط نصيب الأجور من إجمالي الناتج المحلي في كثير من اقتصادات التصدير رخيصة العمل هبوطاً شديداً ابتدأ من الثمانينيات، ففي حين تبلغ دخول العاملين في البلدان المتقدمة ما يقرب من ٤٠٪ من القيمة المضافة فان النسبة المقابلة للدول النامية تبلغ نحو ١٥٪ فقط.

- وفي مصر وفي ظل بطء النمو الاقتصادي ارتفع معدل البطالة من ٩٪ عام ٢٠١٠ إلى ١٢٪ وعام٢٠١١ إلى ١٢.٧٪ عام ٢٠١٢ إلى ١٣.٢٪ عام ٢٠١٣ واستمر ذلك المعدل يدور عند هذا المستوى عام ٢٠١٤ [١]، فإن هذا المعدل يعنى وجود نحو ٣.٧ مليون عاطل لا يمكنهم كسب عيشهم بكرامة وفي نفس الوقت يجتمع في دافوس المنتدى الاقتصادي العالمي أغنى الأغنياء وصناعه السياسات في العالم تحت شعار منافسة وضع الاقتصاد العالمي وكيفية التعامل مع أزمان للوصول إلى أهدافهم والمحافظة على مصالحهم[٢] وقبل انعقاد المؤتمر أصدرت منظمة أوكسفام (OXFAM) دراسة تحذر فيها المؤتمرين من آثار اتساع الهوة بين الغنى والفقر، وأوضحت الدراسة أن اغني ٨٥ فرد في العالم يستحوذون على ثروه تعادل ما لدى ٣.٥ مليار نسمه أفقر البشر، أى أن ٨٥ فرد يمتلكون ثروة تساوي ما يملكه نصف البشر، وأن ١٪ الأغنى في العالم تقدر ثروتهم بحوالي ١١٠ تريليون دولار (أكثر من ثروة نصف البشر لأول مرة في تاريخ البشرية) [٣]، وأنه في نفس الوقت فان الجزء الأكبر من هذه التريليونات يتواجدون فعليا في خزائن وبنوك الغرب.

- وحذرت الدراسة من الاستحواذ على الثروة من قبل حفنه قليلة يهدد

(١) تقرير الاتجاهات الاقتصادية الاستراتيجية ٢٠١٤ – ص ٢٤.

(٢) الشروق ٢٥/ ١/ ٢٠١٤ – محمود الخفيف – مصر وتوحش الليبرالية الجديدة.

(٣) تقرير المنظمة فى يناير ٢٠١٥.

بشكل الاستقرار السياسي والسلام الاجتماعي، وأن هذا التفاوت ليس صدفة بل أن السبب الرئيسي يأتي من خلال عملية استيلاء على السلطة من قبل النخب الفنية وتحايلهم على العملية السياسية لتطويع قواعد النظام الاقتصادي لصالحهم من خلال ما يسمى بعمليات إصلاح وتحريري اقتصادي وتجاري ومالي غير منضبطة وغير مراقبة وعمليات خصخصة الأملاك العامة والاستيلاء عليها ومن خلال وضع نظام مالي وضريبي يخفف أعبائهم الضريبية ويزيد من الأعباء الضريبية على الطبقات المتوسطة والفقيرة ويقلص من الخدمات العامة للفقراء، وتقول مديرة أوكسفام «أن عملية عدم المساواة الأخذة في الاتساع تخلق حلقة مفرغة» حيث يتزايد تركيز الثروة والسلطة في أيدي قليلة، أننا نعيش في عالم تكون فيه الضرائب أقل والخدمات الصحية والتعليمية أفضل وفرص سيطرة أكبر، ليس فقط لأغنياء اليوم بل لأولادهم من بعدهم، وان لم تتخذ خطوات فعاله لمواجهة هذا الوضع فسوف تورث السلطة والامتيازات من جيل إلى جيل وسيورث الحرمان من اليوم جيل إلى جيل أفقر، ولسوف نعيش في عالم يصبح فيه تكافؤ الفرص مجرد حلم، ويكون النمو الاقتصادي للأغنياء فقط»

- وكشفت قاعدة بيانات البنك الدولي أن هناك عدد قليلاً[1] من الشركات العالمية الكرى تهيمن على أسواق التصدير في البلدان النامية والمتقدمة مع استئثار نسبة أكبر من ١٪ من هذه الشركات على أكثر من نصف إجمالي الصادرات وأحيانا ما يقارب ٨٠٪ من الصادرات، كشفت قاعدة البيانات أن الشركات التى تسعى إلى الدخول إلى أسواق التصدير تواجه مصاعب شديدة تؤدي إلى انسحاب نسبة ٨٧٪ في المتوسط.

- وفي أكتوبر ٢٠٠٨ صدر تقرير لفريق[2] مستقل تم تشكيله بمعرفة البنك الدولي أكد صراحة أن سياسات البنك الدولي في الثمانينيات والتسعينيات التى

(١) الاهرام ٣١/ ٥/ ٢٠١٢.

(٢) والدن بيللو – حروب الغذاء – صناعة أزمة – مصدر سابق.

دفعت الحكومات الأفريقية – ومن بينها مصر – لتقليص أو إلغاء كل أشكال الدعم على مستلزمات الإنتاج وعدم السيطرة على الأسعار وخصخصة الممتلكات العامة، لم تقدم الكثير للإنتاج الزراعي، ويقول التقرير كان من المتوقع أن يؤدي ارتفاع أسعار المحاصيل إلى منح المزارعين دافع لزيادة النمو، وأن المنافسة بين تجار القطاع الخاص ستنخفض تكاليف البذور ولوازم الإنتاج ولكن القوى المتحكمة في السوق حالت دون تحقيق ذلك وأغلبها شركات عابرة للجنسية.

– لا شك أن العولمة همشت الفلاحين والجماعات الريفية ولم يعد إنتاج وسائل العيش يتم بشكل محلي، وفي كثير من الأحيان تقدم العولمة باعتبارها الملاذ الوحيد الذي يمكن الفلاحين من الدخول في علاقات السوق، وفي بحث عن اختفاء الفلاحين يخلص إلى أنه في ظل الأوضاع الراهنة للعولمة المتسارع وفي المناطق الريفية النائلة والمهملة يتجاوز الفلاحون الحدود الدولية ليشكلوا فائضا ضخماً من العمالة لخدمة رأس المال الكوكب، نراهم في تخوم العشوائيات أو في السفن الغارقة تبحث عن ملاذ في أوطان أخرى لا تعرف لغتهم أو ثقافتهم، وفي نفس الوقت ثبت أن المزارع الصغيرة الكثيفة العمالة يمكن أن تحقق إنتاجية أعلى من أكبر المزارع وبشهادة تقرير البنك الدولي تكشف أن المزارع الصغيرة تزيد من إنتاجية الفدان فيها بما يتراوح بين ٣ أضعاف و ٤ أضعاف الفدان في المزارع الكبرى المنافسة.

وتكرس عولمة الفقر[1] تصدير العمل الرضيعي على النطاق العالمي، وإمكانية الإنتاج الهائلة بالنظر إلى كتلة العمال والفلاحين ذات الأجر الرخيص الهائلة التى أفقرت، ولا تتاجر البلدان الفقيرة فيما بينها، فالفقراء لا يمثلون سوقا للسلع التى ينتجونها، ويقتصر الطلب الاستهلاكي على نحو ١٥٪ من سكان العالم يعيشون أساساً في بلدان الاتحاد الأوروبي وأمريكيا الشمالية واليابان، ويجد فائض العرض منتجي العالم الثالث على تخفيض أسعارهم، وتهبط أسعار السلع الصناعية

(١) ميشيل تشوسودوفيسكى – عولمة الفقر – مصدر سابق.

بنفس الطريقة التى تهبط بها أسعار السلع الأولية، وتسهم المنافسة فيما بين البلدان النامية وداخلها في انكماش الأجور والأسعار ومن السخرية أن تشجيع الصادرات يؤدي في النهاية إلى انخفاض أسعار السلع المصدرة وهبوط عائدات التصدير التى تسدد منها الديون الخارجية.

- يدعو أنصار طريق الفلاحين بحماس إلى استمرار صغار المزارعين[1] في أن يكونوا العمود الفقري لإنتاج الغذاء العالمي، فهم يشكلون أكثر من ثلث سكان العالم، وأكثر من ثلث منتجي الغذاء العالمي، وعلى حد قول ميجيل اليري المتخصص في الزراعة البيئية لا يزال ملايين المزارعين الصغار في جونب العالم ينتجون معظم المحاصيل الأساسية اللازمة لتغذية سكان الأرض في الريف والحضر، ففي أفريقيا يوجد ٣٣ مليون مزرعة صغيرة تشكل ٨٠٪ من مجموع المزارع فيها، وغالبية المزارعين الأفارقة معظمهم من النساء الذين يملكون مزارع صغيرة لا تزيد الواحدة عن هكتارين (خمسة أفدنة تقريبا) ينتجون كميات هائلة من المحاصيل الغذائية الأساسية بدون استخدام أو باستخدام محدود للأسمدة والبذور المحسنة، وبالنسبة للزراعة الرأسمالية فأنها تعتبر الغذاء والتغذية والوقود الزراعي الزراعي مجرد سلع قابلة للتداول كأى مجال استثماري آخر، يتوقف الاستثمار فيها على معدلات الأرباح التى تجلبها، أما تلبية الاحتياجات الحقيقية لغالبية البشر فتحتل مكانه ثانوية.

- ووفقا لتقدير البنك الدولي[2] فان موضوع ارتفاع أسعار الغذاء أصبح يصل إلى درجة عالية من الخطورة خاصة بعد سقوط ٤٤ مليون شخص في السنوات الأخيرة تحت خط الفقر في البلدان النامية بسبب هذه الأزمة الغذائية، ويشير تقرير بعنوان «مراقبة أسعار الغذاء» والصادر عن البنك الدولي إلى تحذير خطير من ارتفاع أسعار المواد الغذائية في الفترة الأخيرة على مستوى العالم

(١) والدن بيللو – حروب الغذاء – صناعة أزمة – مصدر سابق.

(٢) الأهرام – ١٧/ ٧/ ٢٠١١ – تقرير البنك الدولى.

ووصوله إلى معدلات غير مسبوقة تشكل ضغوط كبيرة على الشرائح الأكثر معاناة، والتى تنفق أكثر من نصف دخلها على الغذاء، ورصد التقرير أهم السلع وعلى رأسها القمح والذرة والأرز والسكر والزيوت، وينبه التقرير إلى أن هناك ٣.٥مليون طفل دون الخامسة يموتون لأسباب ترجع إلى نقص التغذية، وطالب مدير إدارة التجارة بعدم وضع أى قيود على تجارة الأغذية للمساعدة في حل أزمة الغذاء وليكون ذلك حافزا لزيادة الاستثمار في إنتاج الغذاء كما سيساعد على زيادة حجم التجارة العالمية للمواد الغذائية!!

- حذرت منظمة الأغذية والزراعة[1](فاو) التابعة للأمم المتحدة من أن معدلات سوء التغذية على مستوى العالم ما زالت مرتفعة على نحو غير مقبول، وأن الخسائر الاقتصادية بسبب الأمراض غير المعدية المرتبطة بالمشكلة ستقارب ٥٠ تريليون دولار في العقدين المقبلين، وأن أكثر من مليار شخص يمثلون ٣٠٪ من سكان العالم يعانون شكلا أو آخر من أشكال سوء التغذية، وقال المدير الإقليمي لمنظمة الصحة العالمية أن عبء سوء التغذية وحماية المستهلك في الفاو إلى أن مشاكل سوء التغذية جعلت أربعة بلدان عربية ضمن البلدان الأعلى انتشار للتقزم لدى الأطفال وهي اليمن بنسبة ٥٠٪ ثم السودان بنسبة ٤٥٪ ثم مصر ٣٠٪ ثم موريتانيا ٢٣٪.

- تعاني إفريقيا من النهب[2] الذي طال خيراتها والاعتداء على غاباتها التى تحولت إلى صحاري قاحلة بسبب حاجة المستعمر والشركات الدولية لى أنواع الخشب الإفريقي للتصدير، وتعاني أفريقيا على رغم خصوبة أراضيها الزراعية وتنوع فصولها ب؟؟ غذائية كبيرة نحو الخارج، واستمرار حالات الجوع التى تعادل نحو مليار شخص غالبيتهم في أفريقيا يفتقرون إلى طعام كافي وماء نقي.

- ومن المؤكد أن المزارعين وآخرين مثلهم لا يشكلون التهديدات الرئيسية

(١) الحياة - ١٤/ ١١/ ٢٠١٤.

(٢) الحياة ١٢/ ١٠/ ٢٠١٤.

لغابات حوض الكونغو[1] وغابات الأمازون، فامتيازات التعدين والأخشاب التى تغذي الطلب العالمي الفهم، وكذلك الصراع الدائر والتقطيع غير المشروع والتواصل أكثر تدميرا بشكل مباشر، وطوال التسعينيات من القرن العشرين كانت إفريقيا والمناطق الفقيرة الأخرى تتلقى المساعدات من المانحين والتشجيع من قبل الهيئات التنموية لقبول أجندة التجارة الحرة لمنظمة التجارة العالمية WTO وكان هذا يعنى توجيه اقتصاداتها لزيادة الصادرات مع فتح أسواقها بشكل أكبر أمام البضائع الأجنبية، وعندما أخفق هذا التحرر في إحراز الكثير من التقدم فيما يتعلق بالفقر والنمو بمعدلات مرتفعة، وضع صندوق النقد والبنك الدوليين ووزارة الخزانة الأمريكية، تدابير جديدة فيما أصبح يعرف بإجماع واشنطون، وبحلول عام ٢٠٠١ كان عدد الأشخاص الذين يعيشون في فقر مدقع في أفريقيا قد تضاعفت ليصل إلى ٣١٦ مليونا من ١٦٤ مليون شخص قبل عشرين عاما، وفي عام ٢٠٠٦ أعلن صندوق رعاية الطفولة التابع للأمم المتحدة اليونيسيف أن ربع الأطفال الأفارقة تحت سن الخامسة يعانون نقصا في الوزن، ونظرا لتفشي مرض الايدز فقد زاد متوسط العمر المتوقع في أفريقيا جنوب الصحراء بمقدار سبع سنوات فقط (إلى سبعة وأربعين) منذ عام ١٩٦٠ وفي تقرير التنمية البشرية ٢٠٠٧/ ٢٠٠٨ الصادر عن الأمم المتحدة كانت البلدان الاثنان والعشرون (جنوب الصحراء) هم الأدنى مرتبة جميعا من حيث العمر المتوقع ومعدلات المعرفة بالقراءة والكتابة وإجمالي الناتج المحلي.

باشرت بعض الدول الجنوبية والناهضة مثل الهند والصين وبيرو بوضع سجلات وطنية معلوماتية بهدف منع الشركات التجارية من تسجيل تراخيص مخالفة القانون مثلما فعلت اليابان في الملوخية المصرية وإسرائيل في هدايا يوسف والي من الشعير والخيار البري وطماطم أدكو وأغنام الفرافرة وماعز الزرابي، وكانت الهند أول دولة تعمد إلى تنظيم هذا الإبداع البنكي لمعارفها

(١) وانغاري ماثاى – أفريقيا والتحدى – ترجمة أشرف كيلانى – عالم المعرفة – مارس ٢٠١٤.

التقليدية[1] المنصوصة خطياً فى غالبيتها منذ آلاف السنين كانت تنوى بذلك حماية نفسها من القرصنة البيولوجية التى تعرضت لها منذ بداية التسعينيات من براءات اختراع غير قانونية على الأرز البسماتي والكركم التى سجلتها شركات أجنبيه مانعة إياها من التحكم بتجارتها.

والشعوب الأصلية والتى طالما كانت معرضة للتهميش أو الدمج الفقري بالمجتمع الدولي، كانت تجد صعوبة في إسماع صوتها في النقاشات المتعلقة بحماية التنوع البيولوجي ن ولم تعترف منظمة الأمم المتحدة سوى عام ١٩٩٢ بالدور الأساسي الموكل إليها في إدارة البيئة والتنمية بحكم معرفتها بالمكان وممارساتها التقليدية (المادة ٢٢ من إعلان ريو)، وللمعارف التقليدية هدف حميد ألا وهو الحول دون فقدانها واستسقاء مصادر منها لإيجاد حلول لمشاكل عالمية متنوعة جدا منها التنوع البيولوجي والصحة ومحاربة التصحر والاحتباس الحراري، وتم إنشاء المعهد الدولي للمعارف التقليدية في عام ٢٠١٠ من قبل اليونسكو، وبتمحور هذا المشروع حول إنشاء بنك عالمي معلوماتي للمعارف التقليدية هدفه وضعها في متناول المجتمع العلمي ومضمونه خاضع لحماية القانون الدولي المتعلق بالملكية الفكرية.

وبالتزامن مع إعلان ريو تطالب المادة JB (غير ملزمة) من معاهدة الأمم المتحدة حول التنوع البيولوجي والتى اعتمدت عام ١٩٩٣ كل بلد موقع عليها باحترام المعارف والابتكارات والممارسات الخاصة بالمجتمعات الأصلية لأهميتها في المحافظة على التنوع البيولوجي واستخدامه بشكل مستدام والمحافظة عليها وتسهيل عملية تطبيقها على نطاق واسع بموافقة ومشاركة مودعيها (أصحابها) والتشجيع على التشارك العادل للفوائد الناتجة عن استخدامها، وقامت المنظمات غير الحكومية بانتقاد هذه المادة لأنها تشرع إمكانية الاطلاع المجاني والاستفادة من المصادر الجينية والمعارف التقليدية لدول ليست مودة

(١) الأهرام – ٢٨/ ١٢/ ٢٠١٣ ملف لوموند دبلوماتيك – بنوك المعارف التقليدية.

بتشريع وطن يسمح لها بتنظيم عملية الاطلاع عليها أو لشركات يمكنها استغلالها حصريا.

وأوضحت الشعوب الأصلية أنها لا ترغب أبدا بوضع معارفها في الخير العام بهدف الاستقلال وقد طرح الاجتماع المطلق للشعوب الأصلية خلال الاجتماع الأخير للجنة الحكومية المشتركة الخاصة بالملكية الفكرية المرتبطة بالمصادر الجينية والمعارف التقليدية والفلكولور أن الخير العام (الاستقلال العام) أشبه بمضخة قد تساهم مع مرور الوقت في انتزاع المصادر الجينية وسواها من الموازين الثقافية التى تشكل هوايتنا.

ويقصد بالملكية الفكرية[1] كل الجوانب المكلفة بالإنتاج والإبداع الذهني والفكري والإنساني وهذا يشمل الإبداعات الأدبية والفنية والابتكارات والاختراعات التكنولوجية ذات الطابع التجاري وتعد الملكية الفكرية أحد مجالات القانون التى يتناولها حقوق الملكية المرتبطة بالأمور المعنوية وقد أجلت العديد من البلدان تطبيق اتفاق (TRIPS) بسبب تخوفها من عدم توفيرها الحماية الكافية للابتكارات الشعبية المحلية والحقوق المزارعين كما أن هناك اعتراف واسع بالحاجة إلى حماية التراث الشعبي والأصناف المحلية في الزراعة وقد أفرزت الأصناف النباتية مشكلة خاصة فيما يتعلق بنظام الملكية الفكرية الذي يمكن أن يطبق عليها إذ لا يتوافر حتى الآن نظام متجانس لحماية الأصناف النباتية على المستوى العالمي مما سمح للشركات العابرة القوميات بالسطو على الأصناف النباتية وادعاء ملكيتها ويمكن أن يقود إدخال قواعد متشددة لحقوق الملكية الفكرية إلى تركيز الجهود على المعارف ذات القيمة الاقتصادية فقط وهو ما من شأنه أن يؤدي إلى تجاهل العديد من المجالات التقنية الأخرى وإلى نشوء ما يعرف بالتطور السوقي وتجاهل الاحتياجات المجتمعية ذات الطبيعة الخاصة

(١) أ.د. سعد نصار، أ.د.على عبدالرحمن- أثر تطبيق الملكية الفكرية على التنمية الزراعية – المؤتمر الرابع عشر للاقتصاديين الزراعيين- ٢٠٠٦.

بكل الشعوب وتعتمد الاتفاقية التجارة المتعلقة بحماية الملكية الفكرية على الحماية[1] وهي تتناقض مع مبدأ التحرير الذي تقوم علية المنظمة في الاتفاقية المشهورة ب «تربس» وهي حروف اختصارها بالإنجليزية تقوم على فرض حماية على براءات الاختراع تمتد إلى ٢٠ عاماً تمنع خلالها الشركات العملاقة أى شركة أخرى من إنتاج صنف مشابه لما ابتكرته مما يسمح لها بفرض السعر الاحتكاري الذي تريده حاصده مليارات الدولارات رغم أن الأساس الجيني هو ملك للبشرية تم تطويره عبر شعوب وأدوات إنتاج تقنية تتلاءم مع احتياجات وظروف هذه الشعوب في هذه المناطق.

على الرغم من أن التجارة الدولية قد تمت منذ السبعينات بمعدل أسرع في الدول النامية[2] عنها في الدول المتقدمة إلا أن الأخيرة ما زالت تسيطر على الشطر الأكبر من التبادلات التجارية الدولية ورغم النمو المتسارع للتجارة الدولية إلا أن نمو التجارة الزراعية يعد بطيئاً نتيجة التناقص المتزايد لحصة السلع الزراعية في التجارة الدولية وهذا راجع إلى ارتفاع معدلات الحماية المباشرة وغير المباشرة عليها بتطبيق التدابير للصحة والصحة النباتية (SP5)وهو أهم آليات الحماية المباشرة خاصة بالنسبة للدول المتقدمة بحجة حماية المستهلكين وحماية البيئة وقد أصبحت المعوقات الصحية هي المعوق الشرعي الوحيد غير الجمركي للتجارة في الإنتاج النباتي والإنتاج الحيواني وبالتالي فرض قيود قد تكون غير قادرة على الحماية الزراعية الأمر الذي أدى إلى زيادة الفجوة بين الدول النامية والدول المتقدمة مع تزايد المشكلات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية في الدول النامية ولا تمثل القيود الصحية والصحة النباتية(SP5) التى تطبق على الواردات إجراءات تجارية في حد ذاتها ولكن من السهولة تحويلها إلى مثل هذه القيود بقصد

(١) سلمى حسين – مجلة الكتب – وجهات نظر – إبريل ٢٠٠٦.

(٢) د. على عبدالرحمن أثر تدابير الصحة النباتية على التجارة الدولية – المؤتمر الرابع عشر للاقتصاديين الزراعيين ٢٠٠٦.

حماية المنتجين المحليين من المنافسة الدولية كما أنه ليس نادراً أن تقوم الدول بإتقان مثل هذه الحواجز، ليس بفرض الحماية من تهديدات معينة استنادا على دليل علمي، بل استجابة للنشاطات السياسية لجماعات المنتجين والمزارعين المستفيدين من هذه القيود :.

وفي الوقت الذي تعتبر فيه عمالة الأطفال مانعة للتصدير واحد الموانع الرئيسية، أفاد تقرير لمنظمة العمل الدولية[1] صدر في بيروت بعنوان « الأرباح والفقراء اقتصاديات العمل القسوى» بان ثلث مجموع الأرباح المقدر بـ ١٥٠ مليار دولار من الاستغلال الاقتصادي القسوى بما ف ذلك العمل المنزلي والزراعة ونشاطات اقتصادية أخرى، وقدر عدد الأشخاص في العمل القسري والاتجار في البشر والعبودية الحديثة بـ ٢١ مليون بينهم ١٨.٧ مليون في القطاع الخاص ويشكل الأطفال ٢٦٪ والنساء والفتيات ٥٥٪ ويعمل الرجال والفتيان في الاستغلال الاقتصادي وفي المرتبة الأولى في الزراعة والبناء والتعدين وتصل الأرباح في الزراعة إلى ٩ مليار دولار.

المعاونة: في دراسة عن الملف الزراعي أعدتها منظمة أوكسفام[2] العالمية غير القانونية جاء الأرز والقطن مثالاً ؟؟؟ الذي تخلفه اتفاقية الزراعة فالأرز هو الطعام الرئيسي لملايين البشر ويزرع ٩٠٪ من إنتاجه للدول النامية وعلى الجانب الآخر من العالم تمنح الدول الغنية «الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة واليابان» دعماً لمزارعي الأرز بلغت قيمته في عام ٢٠٠٢ وحدة ١٦ مليار دولار مما ممكن الولايات المتحدة ثالثا مصدر عالمي أن يبيع الطن ٢٧٤ دولار في حين أن تكلفة إنتاجه الحقيقية ٤١٥ دولار إلا أن الأهم أن ذلك الدعم لا يذهب إلى الفلاحين الأمريكيين والأوروبيين بل يذهب معظمه إلى الشركات العملاقة ذات القدرات الكبيرة على الإنتاج والتصدير كما يدفع صغار المنتجين «داخل الاتحاد

(١) الحياة ٢١/ ٥/ ٢٠١٤.

(٢) سلمى حسين – مجلة الكتب – وجهات نظر – مصدر سابق.

الأوروبي والولايات المتحدة» حيث يسود النمط العائلي للزراعة إلى مضاعفة إنتاجهم للمحافظة على نفس مستوى دخولهم منذ ثلاثين عاماً، وذلك عبر الاستدانة من البنوك، التى غالبا ما تؤدي بهم للإفلاس والخروج من حلبة المنافسة الشرسة.

وعلى الرغم من أن منظمة التجارة العالمية[1] تدعو لوقف كل أشكال الدعم فان مجمل الدعم الذي تقدمه حكومات الدول المتقدمة لمزارعيها ارتفع من ٣٦٧ مليار دولار عام ١٩٩٥ إلى ٣٣٨ مليار دولار عام ٢٠٠٤، وبلغ في عام ٢٠٠٩ حوالي ٤٠٪من قيمة الإنتاج الزراعي في بلدان الاتحاد الأوروبي و ٢٥٪ من الولايات المتحدة.

وفي تحول نادر اعترف المؤيدون السابقون لسياسات التكيف الهيكلي مثل المعهد الدولي لبحوث سياسات الغذاء (IFPRI) في واشنطن ومجلة الايكونوميست بان تخلى الدولة عن دعم الزراعة خطأ، وأكد المعهد الدولي لبحوث الغذاء «أن الزراعة الريفية أهملت إلى حد بعيد وحان الوقت لزيادة استثمارات حكومات البلدان النامية على المدى المتوسط والطويل في البحوث الزراعية واستصلاح الأراضي والبنية الأساسية الريفية وتمكين صغار المزارعين من تسويق منتجاتهم.

لأول مرة في تاريخ البشرية تتحول المياه من حق للحياة إلى سلعة ولقد كان توسع شركات المياه الخاصة والأشكال الأخرى مثل روابط المياه في الريف بدعم من البنك الدولي ومؤسسات دولية أخرى ورضوخ المسئولين في الدول النامية جزء من سياسات تحويل هذه البلدان النامية والانتقالية إلى اقتصاديات السوق وفي مصر تسبب ذلك في إدخال البنك الدولي لأول مرة والاعتراف به مشاركاً في مبادرة النيل أن أصبح لاعباً أساسياً في إدارة النهر والعمل على تنفيذ

(١) والدن بيللو – حروب الغذاء – مصدر سابق.

سياساته في خصخصة المياه وبورصة المياه وظهور أزمة سد النهضة وعلة المستوى الداخلي ظهور روابط المياه في الريف المصري بدعوى استعادة التكاليف من صغار الفلاحين مما يضيف أعباء على أوضاعهم المعيشية المتدهورة وقد أخذت الخصخصة للمياه والصرف الصحي إشكالات خطيرة لأنها احتوت على عنصر ثابت من تحويل السيطرة على العمليات وإدارتها إلى شركات خاصة[١].

وقد أشارات إحدى الدراسات أنه ولإمكانية تعميم مياه الشرب حتى عام ٢٠١٧ فان الأمر يتطلب ضرورة وجود الإدارة الاقتصادية التى تقوم على مبدأ استعادة التكلفة الخاصة بالتشغيل والصيانة مع تحقيق ربح كافي[٢]، كما أوصت بضرورة تعديل تعريفة المتر المكعب من المياه قد أدى ذلك إلى الحصول على معونات ليس لها أى دور سوى الترويج للخصخصة للمرفق العام. وأدت تلك المعونة التى صرفت بسخاء على مهندس الري إلى قيام الوزراء من د. محمود أبو زيد إلى الوزير الحالي د. حسام مغازي للترويج للخصخصة تحت دعوة مشاركة القطاع في إدارة الموارد المائية[٣].

البديل

كانت أوائل وأنضج رؤية لنظام عالمي جديد عكست الأماني والمصالح للدول النامية هي ما جاء فيه مبادرة أورشابتنزانيا يوليو ١٩٨٠ وترى المبادرة أن هناك هدفين جوهريين يتعين على النظام الجديد أن يحققهما[٤].

الهدف الأول : هو أن يعمل نظام النقد الدولي على تحقيق الاستقرار النقدي العالمي والمحافظة على مستويات مقبولة من التوظيف والنمو وأن يكبح

(١) استعادة الملكية العامة للمياه – انجازات ونضالات حول العالم – ٢٠٠٨.

(٢) المصدر السابق.

(٣) الأهرام ١٩/ ١١/ ٢٠١٤ – د. حسام مغازى.

(٤) د.رمزى زكى – التاريخ النقدى للتخلف – عالم المعرفة. عدد ١١٨ أكتوبر ١٩٨٧.

السياسات التضخمية والانكماشية.

الهدف الثاني: هو أن يعمل النظام الجديد على دعم عملية التنمية العالمية وعلى الأخص في دول العالم الثالث ووثيقة أورشا حدوث أربعة أمور أساسية هي

أولا: ديمقراطية الإدارة والرقابة بمعنى ضرورة أن تنعكس مصالح أغلبية الدول وتراعى في إدارة النظام بجانب القوى الاقتصادية للدولى المتقدمة.

ثانيا: توافر صفة العالمية بمعنى ضرورة مشاركة كافة دول العالم في إدارة الترتيبات المؤسسية للنظام الجديد.

ثالثا: إصدار عملة دولية جديدة تكون مقبولة للوفاء بالمعاملات الدولية.

رابعا: خلف آلية لتحويل الموارد من خلال الاحتياجات التى يستند إليها النظام الجديد.

كما ترى وثيقة أورشا أن ثمة حاجة ملحة لخلق سلطة أو مؤسسة نقدية دولية لإدارة هذا النظام وانطلاقا من ضرورة توافر صفة الديمقراطية العالمية فان تلك المؤسسة الدولية يجب أن تسع لكى تكون قادرة على الوفاء باحتياجات مختلف أنماط التنمية والنظم الاجتماعية المختلفة وأن تكون لها سلطة التحكم في عرض العملة الدولية الجديدة وان تتوافر لها القدرة على إعادة توزيع الفوائض المالية وتوزيع الاحتياجات الدولية والتوصل إلى مجموعة من القواعد والآليات التى يتسنى بمقتضاها التحكم في خلق وتوزيع العملية الدولية الجديدة.

والبديل للسياسات القائمة له ثلاث محاور

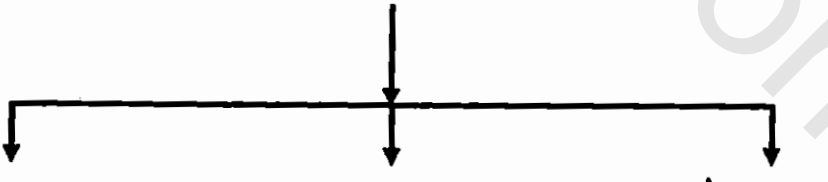

وفي المحور الوطني فيجب أن تعتمد على :

أولا: [1] يجب أن يكون الاكتفاء الذاتي من الغذاء البديل عن الزراعة من أجل التصدير وأن يكون هدف السياسة الزراعية ويجب أن ينتج مزارعو البلد معظم الغذاء الذي يستهلك محليا ويقول د. فوزي منصور[2] الواجب أن ننتج ما نحتاج إليه من سلع أن اعتمادنا على استيراد السلع الزراعية المدعومة من أوروبا قد أتي لنا بضرر أكبر بكثير من النفع لأنه أعاق تطوير إنتاجنا الزراعي.

ثانيا: أن يكون للناس والمجتمع الحق في تحديد أنماط الغذاء واستهلاكه أخذين في الاعتبار خصوصية الريف والتنوع الإنتاجي وألا يسمحوا بإخضاع تلك الأنماط لاعتبارات التجارة الدولية غير المستقرة.

ثالثا: لابد أن يستهدف إنتاج الغذاء واستهلاكه تحقيق مصالح المزارعين والمستهلكين المحليين وليس مصالح الشركات الزراعية عابرة القوميات وأرباحها.

رابعا: أن ننتج النظم الغذائية القومية غذاء صحيا عالي الجودة ومتوافق مع احتياجات السوق المحلي والثقافة المحلية الغذائية وعاداتهم.

خامسا: إعادة توزيع الأرض الزراعية بشكل عادل على المزارعين ومنع هيمنة كبار الملاك والشركات العابرة للقوميات وأن يشمل الإصلاح استقرار العلاقة الإيجارية لمدد تتيح الاستثمار فيها وعدم مغالتها وحماية الأشكال التعاونية للإنتاج.

سادسا: أن يتولى صغار المزارعين والتعاونيات شئون الإنتاج الزراعي وأن تخضع عمليات توزيع وتسويق واستهلاك الغذاء لنظم عادلة للأسعار تضع في اعتبارها حقوق المزارعين والمستهلكين ومصالحهم، ومنع إغراق الأسواق

(١) والدن بيللو – حروب الغذاء مصدر سابق.

(٢) الجات والبلدان النامية – مطبوعات التضامن – القاهرة – ١٩٩٥ – تحرير أحمد عبدالعليم.

بالسلع الزراعية المدعومة، بمعنى حماية الإنتاج القومي للغذاء وتوفير الميزانيات للقطاع العام والبحوث وخفض الأسعار وتوفير الائتمان.

سابعاً: منع الشركات العابرة للقوميات أو الدول من السيطرة وسرقة الأصول الجينية للمجتمعات الريفية أو إهدائها- كما فعل د. يوسف والي – وذلك في إطار الملكية الفكرية ولكن يتم اعتماد التمويلات اللازمة للتطوير من خلال مراكز الأبحاث المحلية.

ثامناً: استخدام الإنتاج الزراعي في التصنيع للاستفادة من العمالة (قطن – كتان – أرز) وكذلك في تعظيم الاستفادة من القيمة المضافة.

المحور العربي

لابد أن يأخذ العمل الاقتصادي الزراعي العربي المعاصر في الاعتبار نظرية التكامل الاقتصادي التى تستهدف إزالة القيود وإلغاء التمييز بين العلاقات الاقتصادية المتبادلة[1].

وأن يتم وضع وتنفيذ استراتيجيات عربية زراعية ملائمة ترتكز على المحاور الرئيسية التالية[2]:

- محور الاعتماد على النفس بصورة أساسية في مواجهة التبعية بصورها مخاطرها المختلفة من غير أن يعنى ذلك الاكتفاء الذاتي أو الانعزال عن العالم.

- محور الإنتاج: الاعتماد على الموارد والإمكانيات المحلية بصورة أساسية في مواجهة الاستيراد والقروض والمعونات الغذائية الخارجية.

- محور العدالة في التوزيع في مقابل تمركز واحتكار الثروات والدخول

(١) سالم توفيق الفقى – إشكالية الزراعة العربية – مركز دراسات الوحدة العربية – بيروت – أكتوبر ١٩٩٣.

(٢) د. صلاح وزان – تنمية الزراعة العربية، الواقع والممكن – مركز دراسات الوحدة العربية – بيروت نوفمبر ١٩٩٨.

وثمار التنمية.

- محور العمل العربي المشترك: بصيغة وأبعاده ومستوياته المختلفة في مواجهة التفرقة والتجزئة العاجزة تنمويا والمكلفة اقتصاديا وسياسياً واستراتيجياً.

- وأكد مؤتمر الأيكارد[1] على ضرورة توحيد الجهود العربية البحثية والعلمية لزيادة الإنتاج الزراعي باستنباط تراكيب وراثية مقاومة لجميع العوامل الناجمة عن التغييرات المناخية.

- تطوير التعاونيات[2] والنهوض بها لإيقاف ارتفاع الأسعار بدرجة تفوق إمكانيات عشرات الملايين من أصحاب الدخول المحدودة لإحداث توازن لصالح الفقراء ورعايتهم.

- الدعوة إلى انشاء مجلس عربي[3] للأمن الغذائي ليتمكن من مواجهة الآثار السلبية لظاهرة نقص الغذاء وندرة الموارد المائية بالوطن العربي.

- الدعوة إلى تفعيل الاستثمارات العامة[4] والخاصة بما لا يقل عن خمسة مليارات دولار سنوياً وذلك في المساحات القابلة للزراعة حيث حذر وزير الاستثمار السوداني عن أن العجز في الأمن الغذائي العربي تتجاوز قيمته ٤٠ مليار دولار.

- الدعوة إلى الاستفادة من القيمة المضافة للمنتجات الزراعية والتى أغلبها في الخارج ولا يستفيد منها في العالم العربي من المواد الخام بالشكل المطلوب.

وقد شدد المدير العام لمنظمة الفاو[5] على أن يشكل التصنيع أداة أساسية للحد

(١) الأهرام – ١٥/ ٣/ ٢٠١٠.

(٢) د. جويلى الأهرام – ٢٨/ ٤/ ٢٠١٠.

(٣) د. جويلى الأهرام ٢/ ٣/ ٢٠١٠.

(٤) الحياة ١١/ ٩/ ٢٠١٤.

(٥) الحياة ٦/ ١١/ ٢٠١٤.

من الفقر والجوع، وأكد على ضرورة ألا يأتي ذلك على حساب التنمية الزراعيَّة بل أن يكونا متكاملين، وضرورة تحول تعزيز الأمن الغذائي إلى أولوية التنمية الصناعية، وأوضح أن دعم المزارعين لإضافة قيمة مضافة إلى سلسلة الغذاء يتجاوز البعد النقدي لمستويات الدخل الذي يحققونه، وهذا يعني مزيداً من الأغذية المغذية والصحية المنتجة في شكل مستدام.

إن مفهوم التكامل العربي يقوم على أساس تجميع القوى الاقتصادية[1] لجميع الدول المشاركة فيه على أساس التحول باقتصادها إلى آلية للعمل تقترب به من العمل كاقتصاد واحد، تنتقل فيه عوامل الإنتاج والمنتجات دون قيد وترابط أنشطته الاقتصادية بصلات أفقية دراسية، وهو ما يتطلب قدرته على تصور وتبني أهداف تنموية مشتركة وعلى تحقيق توازن دقيق بين المغانم والمغارم من التحولات الاقتصادية التى تطرأ على اقتصاد كل دولة عضو في هذا التكامل. أن سلامة العمل التكاملي تضمن بأن يكون إجمالي العائدات أكبر من مجموع الأعباء والمطلوب هو جعل صافي العائد موازي على نحو عادل بين الجميع مع التقريب بين مسئوليات الدول.

ويجب وضع المشروعات المشتركة في إطارها الصحيح لأن التكامل لا يقوم فقط بمثل هذه المشروعات التى تفسر غالباً بأنها مشاركات في رأس مال مشاريع حجمها أكبر من أن تتبناها دولة واحدة. أن المشروعات الجديرة بالاعتبار هي المشروعات التى تحقق أهداف مشتركة حتى لو كانت قطرية، وفي هذه الحالة تكون المشاركة بعناصر مختلفة للإنتاج وليس فقط بالمال وبتحقيق المنتجات لأهداف ذات أهمية قومية. سواء كانت إنتاجية أو استهلاكية ومن هذا المنطلق بأن مشاريع الأمن الغذائي قطرية أو قومية يجب أن تعطي أولوية متقدمة وأن توفر لها فرص النجاح وتعويض أى ربحية تنقص بسبب اعتبارات الأمن القومي.

(١) د. محمد محمود الإمام – رؤية ناصرية فى المسألة الاقتصادية – دار المستقبل العربى الطبعة الأولى ١٩٨٩ – القاهرة.

المحور الدولي: النظام العالمي هو نسيج[1] من العلاقات تشكلت عبر الزمن بآليات ودول كان هدفهم التفاعلات الاجتماعية والسياسية عبر حدود الدول قابلة للتوقع والإدارة، وما يشمله ذلك من توزيع ورقابة على القدرات العسكرية والاقتصادية العالمية، وتطور واستمرار القواعد المؤسسات والمنظمات.

ولا يمكن العمل في المحور الوطني بدون وجود مشروع عالمي يساند الاستقلال الوطني في مواجهة التبعية التى ينتجها النظام الرأسمالي ومؤسساته، ولقد طرحت مجموعة الدول الصاعدة BRICS المشروع الوطني المستقل (البرازيل – روسيا – الهند – الصين- جنوب إفريقيا)، ولا يقاس الصعود في المشروع الوطني المستقل بالمعدل المتزايد لنمو الناتج المحلي الإجمالي[2] أو الصادرات أو الاثنين معا، وذلك عبر فترة طويلة من الزمن، حيث أن إعجاز معدل مرتفع للنمو يمكن أن يحدث في إطار سيادة العولمة وذلك دون صعود المجتمع المعنى (مصر نموذج قبل يناير ٢٠١١) ينطوى الصعود على مخطط منهجي لمنظومة إنتاجية حديثه وفعالة تشمل تطوير عملية تصنيع الاقتصاد من جانب وانجاز السيادة الغذائية من الجاني الآخر عبر سياسات ملائمة محددة من أجل إنعاش القطاع الزراعي الفلاحي وتراكب (؟؟؟) الهدفين بعضهما البعض ويقتضى مشروع الصعود تطوير القدرة التنافسية للأنشطة الإنتاجية في الاقتصاد، وكمنظومة، ويقتضى بناء منظومة إنتاجية صناعية أكثر من وجود عدد من المنشآت الصناعية بل يقتضي أن ترتبط هذه المنشآت بعضها ببعض في شبكة كثيفة من التبادلات البيئية، أما الجانب الآخر لإشكالية بناء المنظومة الإنتاجية الوطنية المتكاملة، فهو يخص إنعاش الإنتاج الزراعي الغذائي حتى تحقق السيادة الغذائية، بمعنى قدرة الزراعة المحلية على توفير المنتجات الغذائية الرئيسية

(١) توماس نولجي وآخرين – مستقبل النظام العالمى الجديد – المشروع القومى للترجمة – ٢٠١١.

(٢) الأهرام ٢٨/ ٩/ ٢٠١٤ د.سمير امين – (هل تمثل مجموعة الدول الصاعدة بديلا للعولمة الفجة).

(الاكتفاء الذاتي)، الأمر الذي يتطلب بدوره سياسات ملائمة تسعى لإنعاش المريض وكبح الهجرة إلى الحضر التى تصاحب عملية تصفية الزراعة الفلاحية، وتتطلب مسألة الصعودات الاقتصادية أن الروابط بين الجنوب السياسي للصعود من ناحية والتحول الاجتماعي المصاحب من ناحية أخرى لا تتوقف فقط على التماسك الداخلي للسياسة الاقتصادية، وإنما تتوقف على درجة تكاملها أو تناقضها مع التحول الاجتماعي والصراعات الاجتماعية، أن الحديث عن التنافسية يعنى أننا لا نعادل (نربط) بين المشروع الوطني ورؤية انعزالية قائمة على قصور خاطئ بإمكان الانغلاق على النفس وقطع العلاقات مع بقية العالم، ولا ينفصل الصعود الاقتصادي عن السياسات الخارجية للدول هل هي منحازة إلى الائتلاف العسكري والسياسي للولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي، وهل تقبل باستراتيجيات ينفذها الناتوام يعترض عليها، إن مشروع البنك الدولي هو واقع أمره مشروع تجديد شروط التبعية لكى تتلازم مع مقتضيات تطور نظام الاحتكارات السائد ففي المراكز الامبريالية، وبالتالي فهو مشروع تحديث الفقر من خلال تعجيل الهجرة من الريف لمصلحة، تكتل الفقراء الجدد في الأحياء العشوائية حول المدن الحضرية.

ويرى البعض أن المشكلة عالمية وبالتالي لابد أن يكون الحل عالميا، الجزء الأول صحيح ولكن الثاني ليس تابعاً نطقيا له .

وكانت التغييرات في النظام الدولي[1] التى حدثت في الماضي دائما نتاج تغيرات سبقتها على المستويات الوطنية، وذلك لأن الدولة الوطنية تمثل الفضاء الحقيقي حيث تنبسط الصراعات الاجتماعية والسياسية فتتبلور البدائل فالتغيير الذي يحدث هنا وهناك يحول بدوره ميزان القوى على المستوى العالمي فيفتح مجالاً لتحول النظام العالمي.

(١) الأهرام ٢١/ ١٠/ ٢٠١٤ - د.سمير أمين.

أدخل الاقتصادي جيم أونيل اختصارا جديدا هو بريك BRIC وقد لفت انتباه المستثمرين المسئولين إلى أربعة أسواق ناشئة كبيرة (البرازيل – روسيا – الهند – الصين) وكل منهم لديه إمكانية نمو هائلة.

كان أيمون منجلتون المحلل التجاري الدولي[1] أحد أول من لاحظوا أن مقاربة الصين للتجارة العالمية تبتعد بشكل حاد عن نموذج الملكية الخاصة الذي يتبنونه في أمريكا الشمالية وأوروبا،وقد أشار إلى الشركات متعددة الجنسيات العاملة في الصين يسعوا إلى أن يصدروا أكثر من أن يستوردوا وأن يراكموا الاحتياطات النقدية من أجل المصالح الوطنية الصينية، وأنتقد منجلتون الشركات الكبيرة لنقلها التكنولوجيا المتقدمة إلى الصين.

في عام ٢٠١٠ عبرت الشركات متعددة الجنسيات عن مخاوف من أن الصين تفرز نموذجاً اقتصاديا مختلفا، وهو النموذج الذي ينطوي على هيمنة الدولة على القطاعات الرئيسية كالسيارات والمعلومات الالكترونية والحديد والصلب والعلوم والتكنولوجيا وغيرها.

وفي مفاوضات منظمة التجارة العالمية لم تفتح الهند سوقها الزراعية أمام المنافسة العالمية وتخفض التعريفة الجمركية على المصنوعات المستوردة، ولحماية تجار التجزئة الصغار و ٤٢ مليون وظيفة من وال مارث وينسكو وكارفور، حظرت الهند الاستثمار الأجنبي في المجال التجارية متعددة الأقسام.

ابرز قوة ونفوذ ما يسمى بلدان بريك[2] (البرازيل – روسيا – الهند – الصين) تحول أساسا في الاقتصاد العالمي، فقد كانت القوى الاقتصادية الناشئة الأربع مجدر دول نامية، إلى أنها غنية بقدراتها إذا كانت تمثل ٢٧.٣٪ من إجمالي الناتج المحلي المحسوب وفقا لتعادل القوى الشرائية عام ٢٠١٣ مقابل ١٢.٩٪ عام

(١) الفريد أيكس الابن – الاقتصاد العالمى المعاصر – ترجمة أحمد محمود – المركز القومى للترجمة ٢٠١٤.

(٢) المصدر السابق.

١٩٩٠ ، وبحلول ٢٠١٠ كان لدى البلدان الأربعة ما يقرب من ٣.٥ تريليون دولار من الاحتياطي النقدي، وهو ما يزيد بنسبة ٧٢٪ عن كندا و الولايات المتحدة ومنطقة اليورو والمملكة المتحدة مجتمعه (٢.٠٤ تريليون دولار، وصادراتها شكلت حوالي ١٧٪ من الجمالي الصادرات العالمية، وتراجعت حصة الولايات المتحدة من ٤٥٪ عقب الحرب العالمية الثانية إلى ١٩.٣٪ عام ٢٠١٣. وجاء إعلان دول بريكس[١] عن تدشين بنك للتنمية وصندوق احتياطي نقدي كرد فعل منطقي لرفض الدول المتقدمة إجراء إصلاحات جذرية في البنك والصندوق الدوليين بما يعكس التغيير في الوزن النسبي لاقتصادات دول الصندوق، ومن المعروف أن موارد بنك تنمية بريكس ستكون متاحة لكل الدول النامية وهو من شأنه ليس فقط تعزيزي مكان دول بريكس على الساحة العالمية بل خدمة مصالحها وأهدافها الاقتصادية المباشرة في الدول النامية، وفيما يختص بصندوق الاحتياط النقدي فإن إنشاء هذا الصندوق سيجنب دول بريكس والدول النامية التى ستستفيد من موارده المالية الوقوع في براثن أزمات السيولة قصيرة الأجل، حيث أن موارد الصندوق ستكون بمثابة شبكة أمان تحمي الدول النامية من مخاطر تذبذب تدفقات رؤوس الأموال التى تؤدي إلى إرباك الأداء الاقتصادي للدول المتعددة على التدفقات صورة كبيرة، وبدأت الحديث عن تغيير الدولار كعملة احتياط دولية مستنده إلى تراجع الوزن النسبي للاقتصاد والأمريكي وأعلنت انها ستبدأ بتسوية المعاملات التجارية فيما بينها بالعملات المحلية لدولها.

هناك إجراءات اتخذت[٢] بالفعل على المستويات الإقليمية منها مبادرات مجموعة شنغهاي (الصين – روسيا – بلدان أسيا الوسطى و جنوب شرق أسيا) وإنشاء بنك الجنوب في أمريكا اللاتينية، ومشروع التعاون البا ALBA، مشروع

(١) الأهرام ١٠/ ١٢/ ٢٠١٤ البريكس والاقتصادات الناشئة – صعود لاعبين جدد – هند مهيار.
(٢) الأهرام – ٢٨/ ١٠/ ٢٠١٤ د. سمير أمين – نحو جبهة دول الجنوب.

ايجاد عمله مشتركة لبعض دول أمريكا الجنوبية (السوكو).

كما أن السيادة الوطنية تقتضي مشاركة الطبقات الشعبية في الاستفادة من ثمار التنمية.

إعلان روما للتغذية

يكرس إعلان روما المتعلق بالتغذية وفق الفاو حق كل إنسان في الحصول على غذاء مأمون وكاف ومغذ، ويلزم الحكومات بالعمل على مكافحة سوء التغذية بكل أشكالها، بما في ذلك الجوع ونقص المغذيات الدقيقة والسمنة، وأكد المدير العام للفاو أن آفة سوء التغذية تؤثر على أشد الفئات ضعفاً في المجتمع مشيرا إلى أن أكثر من ٨٠٠ مليون شخص يعانون من الجوع المزمن أى نحو ١١٪ من سكان العالم، واعتبرت المديرة العامة لمنظمة الصحة العالمية أن نظام الغذاء في العالم باعتماده على الإنتاج الصناعي وعولمة الأسواق ينتج إمدادات كثيرة وفيرة ولكنه يخلق بعض المشاكل للصحة العامة، إذا لفتت إلى أن جزء من العالم لا يملك إلا قليل جداً من الغذاء المتاح ما يترك الملايين عرضه للهلاك، والمرض الناجم عن قصور التغذيات، فيما يعاني جزء آخر من التخمة مما يترتب عليها من بدانة وسمنة واسعة الانتشار وتقلص الاعتمار وتدفع بتكاليف الرعاية الصحية إلى آفاق خرافية.

وأفاد تقرير بأن مليار شخص يستخدمون مياه ملوثة بالصرف الصحى ما يشكل تهدياً صحياً عالمياً على الرغم من مليارات الدولارات التى تنفق على الصرف الصحي، ومازال سكان العالم ومعظمهم من الفقراء يعيشون في المناطق الريفية ويتغوطون في العراء، ما يؤدي إلى تلو المياه وتهيئ أرضية خصبة للإسهال والكوليرا والدوسنتاريا والتيفويد.

وتؤكد منظمة الصحة العالمية إلى عدم كفاية إمدادات المياه والصرف الصحي يؤدي إلى خسائر اقتصادية سنوية مقدراها ٢٦٠ مليار دولار، وتتجه معظم

التمويلات نحو الاستثمار في المياه والريع فقط نحو الصرف الصحي بينما تهمل في الغالب المناطق الريفية(الحياة ٢٠/ ١١/ ٢٠١٤)

المراجع

- الشروق أعداد مختلفة.
- الأهرام أعداد مختلفة.
- مقالات د. سمير أمين الأهرام – أعداد مختلفة.
- الحياة أعداد مختلفة.
- د. رمزي زكي التاريخ النقدي للتخلف عالم المعرفة أكتوبر ١٩٨٧.
- الجات والبلدان النامية مطبوعات التضامن القاهرة ١٩٩٥.
- مجلة الكتب وجهات نظر – إبريل ٢٠٠٦ – ديسمبر ٢٠٠٠.
- والدن بيللو – حروب الغذاء صناعة أزمة – المركز القومي للترجمة ٢٠١٢.
- الأهرام الاقتصادي.
- توماس نو لجي وآخرين – مستقبل النظام العالمي الجديد المركز القومي للترجمة ٢٠١١.
- الفريد أيكس الابن –الاقتصاد العالمي المعاصر منذ عام ١٩٨٠ – المركز القومي للترجمة ٢٠١٤.
- رضا هلال – صناعة التبعية – مارس ٢٠١٤.
- وانغاري ماثاى– أفريقيا والتحدى– عالم المعرفة – مارس ٢٠١٤.
- مونكومبوسا مباسيقان (عالم هندي) مجلة رسالة اليونسكو يونيو ١٩٩٤.

- د. محمد محمود الإمام – رؤية ناصرية في المسألة الاقتصادية – دار المستقبل العربي – الطبعة الأولى ١٩٨٩ – القاهرة.
- حبيب عايب، أزمة المجتمع الريفى فى مصر نهاية الفلاح – المركز القومى للترجمة.
- إمام الجمسى، ندوة أزمة القطن المصرى – الجمعية المصرية للاقتصاد الزراعى- يوليو ٢٠٠٩.
- محمد السيد عبدالسلام، ندوة أزمة القطن المصرى- الجمعية المصرى للاقتصاد الزراعى- يوليو ٢٠٠٩.
- رشدى سعيد، مياه النيل فى سوق التجارة العالمية – الكتب وجهات نظر- ديسمبر ٢٠٠٠.
- ميشيل تودوفيسكى، عولمة الفقر- الهيئة المصرية العامة للكتاب- القاهرة ٢٠١٢.
- تقرير الاتجاهات الاقتصادية الإستراتيجية ٢٠١٤- الأهرام.
- استعادة الملكية العامة للمياه – انجازات ونضالات حول العالم – ٢٠٠٨.
- سالم توفيق الفقى، إشكالية الزراعة العربية – مركز دراسات الوحدة العربية – بيروت ١٩٩٣.
- صلاح وزان، تنمية الزراعة العربية الواقع والممكن – مركز دراسات الوحدة العربية- بيروت ١٩٩٨.